الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمـــــــــــــــة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية/ تاريخ

تخصص: المغرب العربي المعاصر

اللجان البرلمانية الفرنسية في الجزائر والقضايا الأهلية خلال القرن 19م

مذكرة مكملـــــــــــــة لنيل شهـــــــــــادة **الماســـــــــــتر**

إعداد
1- إكرام زعايمية
2- عزيزة زمالي

لجنـــــــــــة المناقشـــــــــــة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
محمد شرقي	أستاذ	**رئيسا**
خميسة مدور	أستاذ محاضر -أ-	**مؤطرا**
سعاد بولجويجة	أستاذ محاضر -أ-	**عضوا**

السنة الجامعية: 2020-2021

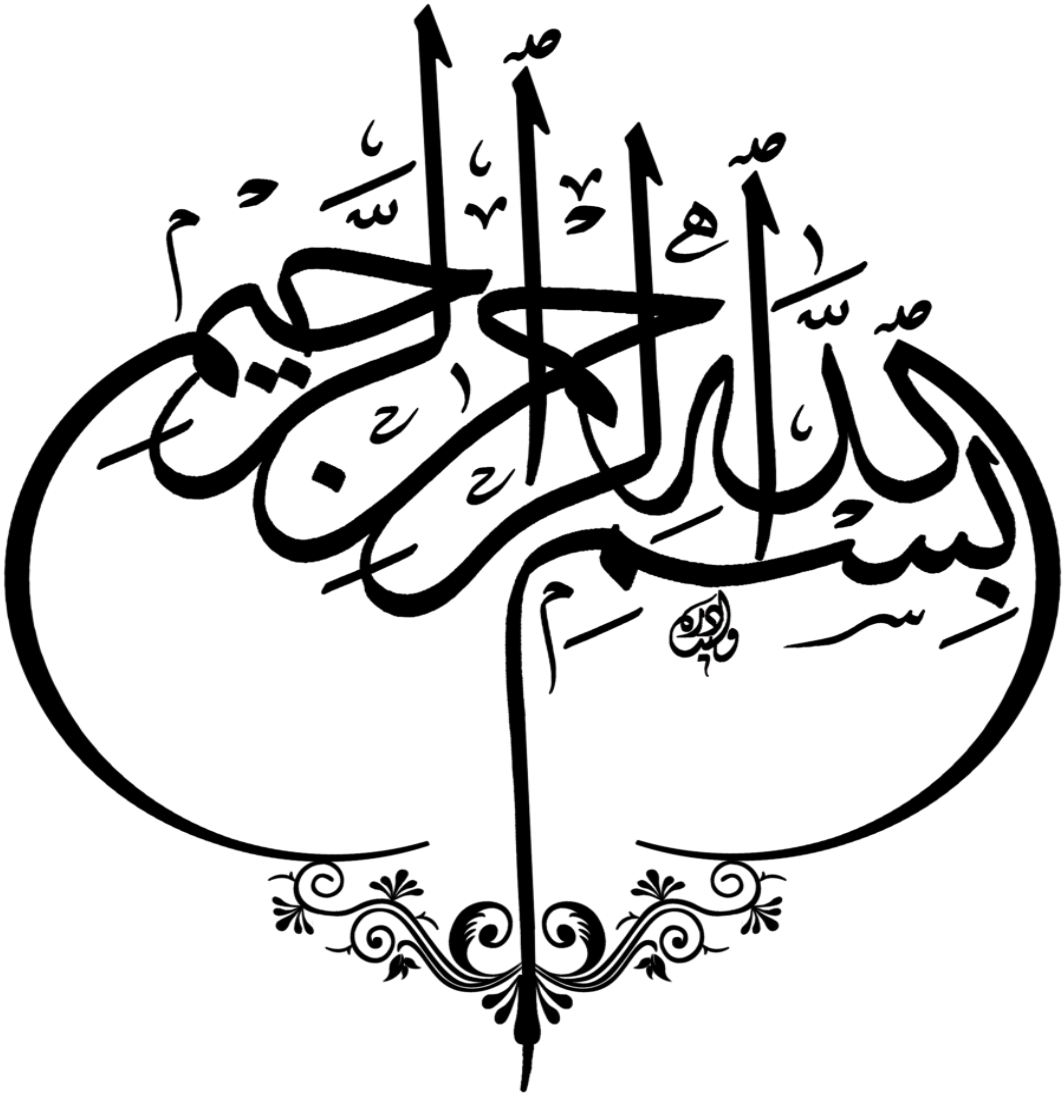
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد عملا بقوله ــ رسول الله صلى الله عليه وسلم ــ: "من اصطنع إليكم معروفا جازوه، فإذا عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم فإن الله يحب الشاكرين".

فبعد الحمد والشكر لله عز وجل على توفيقه لنا لإكمال هذا العمل المتواضع، أتقدم بجزيل الشكر وفائق التقدير والامتنان إلى الأساتذة المشرفة "مدور غميمة" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها ومساعدتها لنا فيما تعذر علينا الوصول له من مادة علمية، فلكي منا فائق الاحترام، والتقدير أن نخص بالشكر والامتنان للأساتذتين "زعايمية حنان" و"حريدي أميرة" على مساعدتهما لنا في الترجمة والزميلة خرشيش خولة.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذة قسم التاريخ بجامعة 8 ماي 1945

والسادة أعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عناء قراءة وتقييم هذا العمل.

كذلك أتقدم بشكري إلى كل من عمال:

مكتبة جامعة 8 ماي 1945 قالمة. متحف المجاهد ــ قالمة ــ

مكتبة البلدية لبلدية قالمة.

مكتبة رأس العقبة وواد زناتي.

مكتبة نخازارة.

مكتبة جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2.

متحف سيرتا قسنطينة.

متحف المجاهد قسنطينة.

وشكرا لكل من ساعدنا ولو بالكلمة الطيبة والتشجيع.

إكرام-عزيزة

إهـــــــداء

إلى الذين قال فيهما الله تعالى: ﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا﴾ سورة النساء الآية: 36.

إلى التي لا يمكن للكلمات أن توفيها حقها، إلى التي علمتني الصبر والاجتهاد، إلى التي كان دعائها سر نجاحي دائما، إلى التي وقفت بجانبي طيلة مرحلة دراستي أهدي هذا العمل المتواضع إلى قرة عيني "أمي الغالية" ــ حدة ــ التي دعمتني في كل مراحل إعدادي لهذه المذكرة.

إلى الذي رباني وعلمني محاسن الأخلاق، إلى الذي لم يبخل علي بكل ما يملك، إلى من جف عرقه لأجلي، إلى من مد لي يد العون وأتاح لي فرصة التعلم حبيب قلبي أبي الغالي "جمال" حفظهم الله لي.

إلى أعز ما أملك في هذه الحياة، إلى من أراهم جنتي في الدنيا إلى من كانوا سندا لي في مشواري الدراسي والحياتي، أخي الغالي "محمد أنس" ، شقيقاتي: حنان، رحمة، دعاء.

وإلى كل صديقاتي اللواتي تقاسمت معهن درب الصداقة وثمرة الجهد.

إلى كل من قدم لي يد العون في انجاز هذه المذكرة سواء من قريب أو بعيد.

إلى شهداء هذا الوطن الحبيب ــ رحمهم الله ــ الذين لولاهم لما وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم.

متمنية من الله تعالى أن يتقبل منا هذا العمل المتواضع وأن يجعله في ميزان حسناتنا وأن يستفيد كل من يطلع عليه.

" إكرام ".

إهـــــــداء

﴿قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

صدق الله العظيم

لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله ﷻ.

أما بعد أهدي ثمرة عملي هذا إلى من كان ولازال رفيق دربي والذي تجرع من كأس العسر واليسر ليُعبد لي طريق المسار أبي العزيز "عمار".

وأيضا أهدي جهدي هذا إلى من أرضعتني الحب والحنان وبنت لي سلما للصعود إلى القلب الأبيض الناصع، والتي كانت ولازالت نجمي المضيء، والتي كان دعائها سر نجاحي أمي الغالية "وردة".

وأهديه أيضا إلى أخوتي "كريم"، "منى"، "ياسمين"، "فارس".

إلى جدتي العزيزة "ربعية" أطال الله لنا في عمرها.

إلى الكتكوت الصغير الذي أنارت ضحكاته قلبي "يوسف"

ولا أنسى كل من ساعدني وكل من كان معي في كل خطوات من زملائي وأقاربي.

ونسأل الله التوفيق لنا وللجميع.

"عزيزة"

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	الدلالة
م و م	منشورات وزارة المجاهدين
م و ن إ	المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
ط	طبعة
م د و ع	مركز دراسات الوحدة العربية
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تق	تقديم
مر	مراجعة
د م ج	ديوان المطبوعات الجامعية
م و ط	المؤسسة الوطنية للطباعة
ج	الجزء
مج	مجلد
ص	صفحة
م م و د ب	منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث

المختصرات الأجنبية

الرمز	الدلالة
J	Journal
V	Volume
ED	Edition

مقدمة

أولا: التعريف بالموضوع

اتبعت الإدارة الفرنسية منذ احتلالها للجزائر سياسة استيطانية بهدف تعميرها بغير سكانها، فمكنت المستوطنين من أجود الملكيات الزراعية وأكبرها، وذلك بفضل المنظومة التشريعية المهيمنة التي وضعتها ،والمتمثلة خاصة في التشريع الصادر سنة 1863م والذي يعرف ب " السيناتوس كونسيلت"، وتبعه تشريع آخر سنة 1873م وهو ما يعرف ب "قانون وارني"، ليؤدي هذان التشريعان إلى بروز سياسة التميز بين هذه الفئة الدخيلة وبين الأهالي الجزائريين، حيث هدفت هذه المنظومة العقارية إلى تجريد الجزائريين من ملكياتهم وتفتيت بنيتهم الاجتماعية، وكذلك السياسة التعليمية التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية والمتمثلة في منع الأهالي من التعليم العربي وإنشاء المدارس العربية الفرنسية التي هدفت من خلالها إلى تكوين فئة موالية لها، ليتأثر الجانب الديني للجزائريين هو الآخر بعد الممارسات المتبعة اتجاهه، التي كان الغرض منها محو الهوية الإسلامية العربية للجزائر والجزائريين من خلال هدم المساجد وتحويل بعضها لكنائس كجامع كتشاوة، وإيقاف الزوايا ومصادرة الأوقاف ومنعها من أداء دورها التعليمي، بالإضافة إلي فرض العديد من الضرائب على الجزائريين التي أثقلت كاهلهم وأدت إلى تدهور أوضاعهم المعيشية والاقتصادية، زد على ذلك الكوارث الطبيعية كالجراد والأوبئة التي زادت من سوء أوضاع الجزائريين.

وكرد فعل من الأهالي على هذه الأوضاع المزرية التي كانوا يعيشونها، برزت مجموعة من المقاومات التي كانت في بدايتها رافضة للوجود الفرنسي في الجزائر مثل مقاومة الأمير عبد القادر، لتظهر فيما بعد مقاومات تندد بالوضعية الصعبة التي يعيشها الجزائريون كمقاومة الشيخ بوعمامة، كما استغل الأهالي الوفود البرلمانية للاحتجاج أمامهم، فقدموا لهم شكاويهم وعرائضهم التي تبين رفضهم للحالة التي يعيشونها.

لتؤدي كل هذه السياسات مجتمعة مع بعضها إلى تدهور فضيع في أوضاع الجزائريين الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية، فظهر الفقر والمجاعة والأوبئة، فما كان على الإدارة الفرنسية إلا إعادة النظر في طريقة تسيرها للجزائر، وقد برز ذلك في اهتمام البرلمان الفرنسي خاصة بعد زيادة احتدام الصراع بين الأهالي والكولون والقادة العسكريين، هذا ما دفع بالبرلمان الفرنسي إلى التحرك في سبيل إيجاد طرق تضمن حل المشاكل بما يخدم مصالح فرنسا.

فقد عرفت فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر خلال القرن 19م مابين 1830م و1890م وفود مجموعة من اللجان البرلمانية لتقصي الحقائق حول الوضع العام في الجزائر وأحوال الجزائريين، وهو الموضوع الذي تعالجه دراستنا.

هذه الدراسة الموسومة بـ "اللجان البرلمانية الفرنسية والقضايا الأهلية خلال القرن19م"، الذي انطوت تحته مجموعة من اللجان البرلمانية كان من أهمها: اللجنة الافريقية(1833-1834م)، ولجنتي لوهون 1868م وراندون 1869م، إضافة إلى لجنة جول فيري(1891-1892م) التي شهدتها فترة الحكم المدني منذ 1870م.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على الدور البارز الذي لعبته أهم اللجان البرلمانية الفرنسية في الجزائر خلال القرن 19م، ومعرفة مدى اهتمام البرلمان الفرنسي بالشأن الجزائري في سبيل جعلها مستعمرة فرنسية، كذلك يمكننا من الاطلاع على مختلف ردود الفعل من طرف الأهالي والنخبة الجزائرية اتجاه سياسة الاحتلال بصفة عامة واللجان البرلمانية بصفة خاصة.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع

من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع مايلي:

1. التشجيع الكبير الذي تلقيناه من الأستاذة المشرفة "مدور خميسة"، لدراسة هذا الموضوع.
2. رغبتنا الشخصية في الخوض في هذا الموضوع، الذي تعاني المكتبة التاريخية من ضآلة الأبحاث المتخصصة فيه.
3. معرفة أوضاع الجزائر وأهم الأحداث التي شهدتها هذه الأرض الطاهرة بعد الاحتلال الفرنسي لها.
4. محاولة معرفة أهم اللجان البرلمانية الفرنسية ودورها وما قامت به في الجزائر من أجل استمرار الاحتلال الفرنسي فيها.

ثالثا : حدود الدراسة

إن مجال الدراسة التي تناولناها بالبحث هي القرن 19م، بالتحديد الفترة الممتدة من 1833 م إلى 1892م وهي فترة مجيء اللجان الفرنسية –التي تطرقنا إليها- إلى الجزائر، لتكون الأرض الجزائرية هي مسرح الأحداث والإطار المكاني لدراستنا.

رابعا: إشكالية البحث

فجوهر دراستنا يهدف إلى الإجابة عن جملة من التساؤلات المتفرعة عن الإشكالية الرئيسية:

❖ ماهي أهم اللجان البرلمانية الفرنسية في الجزائر خلال القرن 19م؟ والتي اندرجت ضمنها جملة من التساؤلات تمثلت فيما يلي:

- كيف كانت أوضاع الجزائر خلال القرن 19م؟.
- ما الدور الذي لعبته اللجنة الإفريقية (1833-1834م) في الجزائر؟، وفيما تمثل موقف النخبة الجزائرية منها؟
- ماهي أهم اللجان البرلمانية الوافدة إلى الجزائر خلال 1860-1869م وأسباب مجيئها وردود الفعل منها؟
- ما الذي دفع بالبرلمان الفرنسي إلى إعادة الاهتمام بالمسألة الجزائرية سنة 1890م؟
- فيما تمثل دور لجنة جول فيري (1891-1892م) الوافدة إلى الجزائر؟ وهل حققت الإصلاحات المرجوة منها؟ وما هي أهم المواقف المختلفة منها؟

خامسا: منهج الدراسة

للإجابة عن التساؤلات السابقة الذكر، ودراسة الموضوع من مختلف جوانبه اعتمدنا على المناهج التالية:

أ. المنهج التاريخي: الذي اعتمدنا عليه في عرض الأحداث التاريخية وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا، والذي برز بشكل كبير في الفصل الثاني والثالث والرابع من خلال عرض الوقائع التاريخية.

ب. المنهج الوصفي: وتم الاعتماد عليه في وصف الأحداث التاريخية المرتبطة بموضوع دراستنا، ويظهر خاصة في الفصل التمهيدي من خلال وصفنا لأوضاع الأهالي.

ج. المنهج المقارن: وتم الاعتماد عليه في المقارنة بين النظامين العسكري والمدني ومدى تحكمه في الأوضاع داخل الجزائر وهذا كان واضحا في الفصل الأول.

سادسا: مصادر الدراسة ومراجعها

- كتاب "المرآة" لحمدان بن عثمان خوجة وهو أحد أعيان الجزائر، الذي كان مواليا للاستعمار الفرنسي ثم تمرد عليه بسب سياسته التعسفية، ولقد أعاننا هذا الكتاب كثيرا في الاطلاع على أسباب الاحتلال والسياسة الفرنسية و أوضاع الجزائر، حيث ساهم بشكل كبير في بناء الفصل التمهيدي.
- كتاب " مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة" لمحمد العربي الزبيري، حيث احتوى هذا الكتاب على مجموعة العرائض التي وجهتها هذه النخبة للجنة الإفريقية وموقفها منها ولقد استفدنا منه في الفصلين الأول والثاني بشكل كبير.

- ✓ كتاب"مجاعات قسنطينة" لصاحبه صالح العنتري، والذي استقينا منه معلومات غزيرة
- ✓ حول الأوضاع الاجتماعية في الجزائر والمجاعة التي أصابت الجزائر خلال ستينيات القرن 19م.
- ✓ L'Algérie: Organisation Politique et Administrative ل Henri Pensa،
- ✓ الذي تحصلنا من خلاله على مجموعة أعضاء لجنة جول فيري والشخصيات الفاعلة فيها وهذا كان في الفصل الرابع.
- ✓ Un Malfaiteur Public ل Louis Fiaux الذي أسهم بشكل كبير في تزويدنا
- ✓ بمعلومات حول الشخصية التي كان لها دور بارز وهو جول فيري، وهذا كان في الفصل الرابع.
- ✓ Le Gouvernement Général de L'Algérie (1891-1897) ل Jules Combon الذي اعتمدنا عليه في الفصل الرابع.
- ✓ بالإضافة إلى مجموعة من المراجع التي منها:
- ✓ أبو القاسم سعد الله: كتاب محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، الذي خصص فصل كامل للجنة الإفريقية واستفدنا منه في الفصل الثاني.
- ✓ صالح عباد: كتاب الجزائريين والمستوطنين، الذي أفادنا كثيرا في دراسة السياسة التي اتبعتها فرنسا اتجاه المستوطنين والأهالي واستفدنا منه في الفصل الأول.
- ✓ حياة سيدي صالح: كتاب اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الأهالي الجزائريين (1871-1895 م) الذي تناول موضوع دراستنا كاملا.
- ✓ شارل روبير أجيرون: كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919م) الذي ساعدنا في دراسة لجنة جول فيري في الفصل الرابع.
- ✓ جمال قنان: كتاب نصوص جزائرية في القرن19م (1830-1914م) الذي زودنا بالعديد من العرائض التي وجهها الأهالي والأعيان للجان البرلمانية.

المقالات:

وبالنسبة للمقالات التي اعتمدنا على العديد منها، وكانت خادمة للموضوع سواء من ناحية أوضاع الجزائر خلال القرن 19م، أو اللجان التي شهدتها ومن أهمها:

- رمضان بورغدة: جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830- 1870م.
- جمال قنان: مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة1882- 1914م.
- محمد بن شوش: الغزو الفكري للجزائر1830- 1870م.
- يحي بوعزيز: المجاعة في الجزائر أواخر الستينات من القرن 19م.

الأطروحات:

- خميسة مدور: الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865-1962م).
- الطيب مختاري: اللجنة الافريقية1833- 1834م.

سابعا: خطة البحث

للإجابة عن هذه التساؤلات قسمنا بحثنا هذا إلى مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول إضافة إلى الخاتمة، وقد احتوى كل فصل على مباحث وكل مبحث على عناصر ولكل فصل ملخص. كل هذا من أجل تسهيل عملية الإطلاع على هذا العمل.

جاءت المقدمة ملخصة وملمة بجوانب البحث المختلفة منها إشكالية الموضوع وأهم الأسباب التي دفعتنا لاختياره والأهمية منه كما ذكرنا المنهج المتبع وأهم المصادر والمراجع والصعوبات التي إعترضتنا في البحث.

بدأنا دراستنا بفصل تمهيدي تناولنا فيه عرضا موجزا " للأوضاع العامة في الجزائر خلال القرن19م" سواء كانت السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية بصفة عامة، وما ترتب عن هذه الأوضاع من تردي أحوال الجزائريين، إضافة إلى السياسة التي انتهجتها فرنسا ضدهم.

ليتبعه الفصل الأول الذي عنوناه ب "اهتمام البرلمان الفرنسي بالوضع العام في الجزائر خلال القرن 19م"الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث، الأول خصصناه للحديث عن السياسة الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري(1830-1891م)، فيما تناول الثاني ردود فعل الأهالي الجزائريين (1830 – 1891م)، والأخير تناول البرلمان الفرنسي ومحاولة تقصي الحقائق في الجزائر.

لنتحدث في الفصل الثاني عن "اللجنة الإفريقية (1833-1834م) وموقف النخبة الجزائرية منها وبه أربع مباحث، الأول يتناول تشكيل اللجنة الإفريقية الأولى ومهامها، ويتضمن المبحث الثاني برنامج اللجنة وأهم تقاريرها، في حين احتوى المبحث الثالث على تكوين اللجنة الإفريقية الثانية وأهم تقاريرها النهائية، أما المبحث الرابع فتضمن موقف النخبة الجزائرية من نتائج اللجنة.

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان "اللجان البرلمانية خلال الفترة (1860-1869م) وردود الفعل منها"، واحتوى هو الآخر على ثلاث مباحث، خص أولها لنابليون الثالث

والمسألة الجزائرية(1860-1865م)، فيما تطرقنا في المبحث الثاني إلى لجنتي التحقيق الزراعية لوهون وراندون، وكان آخرها رد فعل النواب الجزائريين.

فيما أفردنا الفصل الرابع والأخير لدراسة "لجنة جول فيري والقضايا الأهلية (1891-1893م) والمواقف المختلفة منها"، الذي ضم أربعة مباحث، وكانت البداية بالحديث عن جول فيري وتكوين لجنته(1832-1893م)، ثم المبحث الثاني بعنوان أعضائها ومهامها، ثم المبحث الثالث الذي عنوناه بنتائج اللجنة، لنختم هذا الفصل بالمواقف المختلفة تجاه اللجنة، وقد تناولنا فيه ردود فعل كل من الجزائريين والكولون.

لنختتم عملنا البسيط هذا بخاتمة كانت حوصلة ما توصلنا إليه من نتائج، إضافة إلى مجموعة من الملاحق التي تعد حلي البحث العلمي، وما لها من أهمية في توضيح بعض زوايا وعناصر البحث.

ثامنا: الصعوبات

ومن الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذه الدراسة والتي أمكن التغلب على الكثير منها:

- نقص المصادر والمراجع التي تتناول موضوع دراستنا بشكل مباشر.
- صعوبة الوصول إلى بعض المصادر والمراجع، نظرا للحالة الظرفية التي تمر بها البلاد"فيروس كورونا".
- مشكلة الترجمة التي تعتبر من أهم الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا الموضوع.

وفي الأخير نسأل الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في إبراز الهدف الذي قصدناه من هذا البحث وقد بذلنا في كتابته وإخراجه كل ما في وسعنا، وحسبنا أننا قد بذلنا الجهد، والكمال لله سبحانه وتعالى.

الفصل التمهيدي
الأوضاع العامة في الجزائر خلال القرن 19م.

إن اهتمام فرنسا بالجزائر يعود إلى عهود غابرة بدأت مع الامتيازات التي منحها السلاطين الأتراك (سليم الأول وسليم الثاني) للفرنسيين، والمتمثلة في امتلاك الحق الكامل لصيد المرجان على طول ساحل شمال إفريقيا من القالة، القل وعنابة، وكذلك إقامة مراكز تجارية[1].

ففكرة احتلال الجزائر بالنسبة للفرنسيين، لم تكن فكرة جديدة، بل ولم يكن الهدف منها الانتقام من "الداي حسين" أو حتى تأديبيه[2]، بسبب النزاع الذي نشأ معه سنة 1827م، والمتمثل في ضربه للقنصل الفرنسي "دوفال" (Duval) [3] بمنشة الذباب، أثناء المفاوضات حول شحنة قمح قام بتوريدها جزائريان[4]، ولكنها كانت في الحقيقة فكرة اختمرت طويلا في أذهان ملوك فرنسا بدءً من "هانري الرابع"[5]، ثم "لويس الرابع عشر" و"نابليون بونابرت"[6] الذين توعدوا بالسيطرة عليها إلا أنهم فشلوا في تحقيق ذلك[7].

وهكذا ظلت العلاقات الجزائرية الفرنسية متذبذبة بين التفاهم تارة والصراع تارة أخرى، إلى أن ظهرت في الأخير قضية الديون المستحقة على فرنسا، والتي حرص "الداي حسين" على استرجاعها، لكن الحكومة الفرنسية تماطلت وامتنعت عن تسديدها، فتطورت هذه القضية وانتهت بغزو عسكري فرنسي للجزائر[8]، تعددت فيه الأسباب والدوافع أهمها:

- ضعف الجزائر في بدايات القرن 19 وانحطاطها إلى الفساد السياسي.
- سياسة التوسع الفرنسي وسعيها لاقتسام التركة العثمانية.

---

(1) وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع وتق : عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص202.
(2) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتع وتح: محمد العربي الزبيري، ط2، مركب الطباعة، الجزائر، 1982، ص5. للمزيد عن حادثة المروحة. انظر: عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر ،2009، ص ص206،207.
(3) هو شخصية فرنسية مخضرمة، تولى مهام دبلوماسية في عهد الملك لويس18 الى غاية وفاته سنة 1824، وفي عهد الملك شارل العاشر كان قنصل لإيالة الجزائر وهو الذي كان وراء حادثة المروحة.أنظر: محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871)، مؤسسة شطيبي، الجزائر، ص05.
(4) أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت، ص18.
(5) ملك فرنسا (1553 ــ 1610) المعروف بـ "هنري نافار"، أول من تولى العرش الفرنسي من سلالة البوربون سنة 1589، تمكن من إعادة النظام الملكي، للمزيد أنظر: عبد السلام زيدان، الموسوعة العربية، مج21، ص679.
(6) ولد في أجاكسيو في جزيرة كورسيكا سنة 1769، درس في مدرسة عسكرية في باريس، عين قائد عام للقوات الفرنسية عام 1796، للمزيد أنظر: إلياس أبو شبكة، تاريخ نابليون بونابرت 1769 ــ 1821، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 1992، ص14.
(7) حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص5.
(8) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة، 2006، ص47.

- مشاكل فرنسا الداخلية وعدم استقرارها السياسي والمعارضة الشديدة للملك "شارل العاشر" (Charles x) (من 1824م إلى 1830م)، هذا الأخير الذي أراد توجيه الرأي العام الفرنسي إلى قضية خارجية من أجل إلهائه[1].
- أما فيما يخص الدافع الاقتصادي فتمثل في رغبة فرنسا في الحصول على أسواق خارجية نتيجة زيادة قوتها الإنتاجية إثر قيام الثورة الصناعية سنة 1825م[2].
- وبالنسبة للسبب الديني فقد تمثل في الحقد الصليبي الصهيوني الدفين عند اليهود والنصارى[3]، ورغبتهم في جعل الجزائريين مسيحيين[4].

ومن أسباب الاحتلال أيضا:

- ذريعة المروحة، حيث أخذت فرنسا على عاتقها تطهير شرفها المداس، إلا أن هذا السبب كان مجرد حيلة لتسريع الحملة على الجزائر[5].

وبعد أن توفرت الأسباب والدوافع الداخلية والخارجية تم تجهيز الحملة، وقرروا أن يكون إنزال القوات الفرنسية في ميناء سيدي فرج 1830م[6].

وفي 5 جويلية 1830م، تمكنت القوات الفرنسية الغازية من احتلال مدينة الجزائر والقضاء على الجزائر بعد توقيع اتفاقية الاستسلام[7]، بين الكونت "دي بورمون"[8] و"الداي حسين"[9]، على أن تُسلم القصبة وكل الحصون التابعة للجزائر بالإضافة إلى ميناء هذه المدينة للقوات الفرنسية صباح 5 جويلية 1830م على الساعة العاشرة بتوقيت فرنسا[10].

---

(1) جيلالي بشلاغم، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002 ــ 2010، مذكرة تخرج مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورو متوسطية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010 ــ 2011، ص ص29 ــ 32.

(2) محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 ـــ 1954، منشورات وزارة المجاهدين، وحدة الطباعة، الجزائر، ص30.

(3) بشير كاشه الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 ــ 1962)، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص33.

(4) جيلالي بشلاغم، مرجع سابق، ص33.

(5) محمود باش محمد، ذريعة المروحة 1827 أو الاستيلاء على إيالة الجزائر، تر: عزيز نهان، دار الأمل، الجزائر، 2010، ص66.

(6) Boualem Bessaih, De Louis Philipe à Napoléon III L'Emir Abdelkader, Vaincu mais triomphant, v1, Impression ANEP, Algérie, 2010, p46.

(7) عز الدين معزة، فرحات عباس والحبيب بورقيبة، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899 ــ 2000، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، 2009 ــ 2010م، ص5.

(8) الكونت لويس دي بورمون (1773-1846) لمع اسمه خلال معارك الحرب الاسبانية سنة 1813، اختاره الملك شارل العاشر وزيرا للحربية. أنظر: سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر، الجزائر،2007، ص23.

(9) جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 ــ 1830، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص368.

(10) جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 ــ 1830، دار هومة، الجزائر، 2010، ص401 ،402.

ومنذ ذلك الوقت ولمدة 130 سنة، كان استعمار فرنسا للجزائر عبارة عن سيرورة يطبع عليها العدوان العسكري والقمع السياسي والعنف القضائي والاضطهاد الثقافي والاستغلال الاقتصادي لصالح الفرنسيين والمعمرين[1]

1. الأوضاع السياسية:

قامت السياسة الفرنسية في الجزائر على فكرة أساسية، مثلما قال منير فيل – أول رئيس لمحكمة الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي – خلاصتها هي أنه: "ينبغي أن يذوب السكان (المسلمون) في الحضارة الفرنسية لأن الشعب القادم من الشمال جاء ليستقر في الجزائر "[2].

وقد كان لهذه السياسة منذ 1830م ثلاث أهداف، تمثلت في:

- ✓ جعل الجزائر أرضا فرنسية.
- ✓ طمس التاريخ والشخصية الجزائرية.
- ✓ قمع كل أنواع المقاومة التي يمكن أن تهدد أمن فرنسا في الجزائر، وذلك باستعمال كل الأساليب والوسائل لتحقيق هذا الهدف[3].

ولتجسيد هذه السياسة وضعت فرنسا خطة اشتملت على ثلاث مراحل متتالية:

المرحلة الأولى تمثلت في إدماج الجزائر في فرنسا من الناحية القانونية، فقامت بتشريع مجموعة من القوانين قصد ضم الجزائر إليها، منها:

- مرسوم 22 جوان 1834م: الذي ينص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الممتلكات الفرنسية[4].
- ليتبع هذا المرسوم بإصدار قرار آخر في سنة 1845م، الذي يؤكد على إلحاق الجزائر بفرنسا ويقسمها من الناحية الإدارية إلى 3 مناطق هي:

أ. **منطقة مدنية:** خاضعة للإدارة المدنية، وتشمل كل من المدن والقرى الساحلية، حيث يكثر فيها العنصر الأوروبي.

ب. **منطقة مزدوجة:** يقل فيها العنصر الأوروبي، يخضعون للحكم المدني، وفي المقابل يخضع الأهالي للحكم العسكري.

---

(1) عبد الحميد براهيمي، في أهل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958 ــ 1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص22.

(2) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الإسلامي، بيروت، 1997، ص193، 194.

(3) سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007 ، ص89.

(4) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص198.

ج. **منطقة عسكرية:** ينعدم فيها العنصر الأوروبي تماما، تشمل كل من الهضاب العليا والصحراء، يخضع فيها الأهالي للحكم العسكري[1].

وقد بقيت الجزائر على هذه الحالة إلى غاية سنة 1848م، عندما قامت الجمهورية الفرنسية الثانية في فرنسا (1848 ــ 1852م)، حيث تم إعلان دستور 4 نوفمبر 1848م الذي ينص على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية، وورد في المادة 109 من هذا الدستور: "إقليم الجزائر والأقاليم المستعمرة هي أقاليم فرنسية" [2].

ونتيجة لهذه القوانين، عرفت الجزائر ومنذ الوهلة الأولى من احتلالها هجرة استيطانية أوروبية واسعة، قال عنها المؤرخ "شارل أندري جوليان": "بعد دخول الجيش الفرنسي أكبت السفن الآتية من مرسيليا واسبانيا وإيطاليا جماهير غفيرة من الأوروبيين لا ذمة لهم ولا ضمير، مجبولين على الشجاعة والمغامرة، فانتشروا كالبلاء المستطير، متكالبين على بيع العقارات وشرائها، وشاطرهم في تهافتهم على الأرباح حتى بعض الأشخاص المحترمين، يبيعون ويشترون خطفا ونهبا، سرقا وسلبا لا دين لهم إلا الأرباح الباهضة"[3]

حيث بلغ عدد الأوروبيين في الجزائر سنة1832م، حوالي 25 ألف نسمة، منهم 2500 معمر(مستوطن)[4].

هذه الهجرة الاستيطانية التي قادها الجنرال "بيجو"[5]إلى الجزائر، رافقتها عمليات أخرى، وهي منح هؤلاء المهاجرين تسهيلات لتملك الأراضي، حيث استولت الإدارة الفرنسية على أملاك الجزائريين وأراضي القبائل، فكانت من نصيب المستوطنين الذين أنشؤوا العديد من المراكز الاستعمارية عامي1840 و1845م[6].

وفي عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852-1870م)، ظهرت المرحلة الثانية من الخطة التي اتبعتها السياسة الفرنسية في الجزائر وهي: المرحلة المكملة للاندماج من

---

(1) يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، د م ج، الجزائر، 1985، ص12.

(2) خميسة مدور، الجزائريون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865-1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة02، 2018 ، ص28.

(3) فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، در القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص57.

(4) فرحات عباس، مصدر سابق، ص57. انظر المحق رقم: 01

(5) هو توماس روبير بيجو الحاكم العام في الجزائر وماريشال فرنسا،ولد في 15 اكتوبر1784 في ليموش، تنازل عن منصبه للدوق" دومال" في 11 ديسمبر1847، وتوفي في 10 جوان 1849. للمزيد انظر : طبعة حورية، مظاهر الاستيطان الفرنسي في الجزائر من بداية الاحتلال إلى قيام الجمهورية الفرنسية الثانية(1830-1848)، حوليات جامعة الجزائر1، ج3، ع33، 2019، ص 521.

(6) أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص23، 26.

الناحية القانونية وتمثلت في الاستيلاء على الأراضي الخصبة وإعطاء الجنسية الفرنسية لجميع المهاجرين الأجانب الساكنين في الجزائر[1]، ما أدى إلى زيادة هجرة الأوروبيين إلى الجزائر، إذ بلغ عددهم في سنة 1866م حوالي 200 ألف مستوطن[2].

لقد كانت سياسة الغزو والتوسع هي الطابع العام الذي ميز عهد الإمبراطورية الثانية الذي امتد حوالي20 عاما، عاش خلالها الجزائريون كل أنواع الظلم والاستغلال، وقد ساهمت القوات العسكرية الاستعمارية في تحطيم الفرد الجزائري وذلك من خلال نزع أراضيه، بالإضافة إلى ذلك قامت بإخضاع مصالحه للمكاتب العربية التي أنشئت لتكون عبارة عن همزة وصل بين الاستعمار الفرنسي والجزائريين على يد الدوق "دورو فيقو [3]" (de Rovigo) 1833م، ثم تحولت فيما بعد إلى مصلحة الشؤون العربية تحت رئاسة "لامورسيار [4]" (1833 إلى 1843م) [5].

إلا أن المستوطنين طالبوا بإلغائها متهميها بعرقلة نشاطهم بالإضافة إلى أنهم اتهموها بمساعدة الزوايا التي كانت تقود حركات المقاومة في الجزائر وهذا حسب قولهم[6].

وخلال الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870– 1914م)، عرفت حركة الهجرة إلى الجزائر زيادة بصورة كبيرة، ليصل عدد المستوطنين الأوروبيين عام 1876م إلى 344 ألف معمر[7]، وخلال هذه الفترة أصدرت فرنسا مرسوم 1870م المعروف بمرسوم كريميو[8]Cremieus في 24 أكتوبر 1870م الذي ينص على تمتع اليهود بالجنسية الفرنسية، ليصدر عام 1899م قانون التجنيس التلقائي الذي يقضي بجعل أبناء الأجانب الذين ولدوا في الجزائر، فرنسيين مباشرة رغما عنهم[9].

---

(1) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص198.

(2) عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص ص19، 20.

(3) ولد في 1774 وتوفي 1833، شارك في الحملة الفرنسية على مصر، خلف الجنرال برتيزان سنة 1831، عاش في الجزائر مدة سنتين كحاكم عام . للمزيد انظر :كريمة حرشوش، جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم 1832- 1847(نماذج)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، معهد العلوم الإنسانية، جامعة وهران، ص122.

(4) لامورسيار: ولد الجنرال في 5 فيفري 1806، عين جنرال للغرفة العسكرية في 05 أفريل 1843 توفي في 11 سبتمبر1861. انظر:

Paul Azan, Les Grands Soldats de L'Algérie Publication du Comité National Métropolitain du Centenaire de L'Algérie, P83

(5) حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1871-1895)، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص36.

(6) نفسه، ص ص36، 37.

(7) فرحات عباس، مصدر سابق، ص ص96،95.

(8) ولد بمدينة نيم سنة 1805، أضاف عليه أبوه "أود ولف" وسحب اسم "إسحاق " كان شخصا ذكيا، دافع عن يهود مدينته. أنظر: فطيمة شيخ، قانون كريميو 24 اكتوبر1870م أو تجنيس اليهود: الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية، الحوار المتوسطي، ع 15- 16، 2017، ص527.

(9) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص199.

وبانتهاء المرحلة الأولى (مرحلة الإدماج) والمرحلة الثانية (مرحلة جلب المهاجرين ومنحهم أراضي خصبة وتقديم مساعدات مالية لهم لبناء القرى في الريف الجزائري) وذلك في بداية القرن 19، جاءت المرحلة الثالثة، متمثلة في منح الجالية الأوروبية حكم ذاتي يسمح لها بفرض نفوذها على الجزائريين والتحكم فيهم[1].

وفي ذات السياق عمدت الإدارة الفرنسية على حرمان الجزائريين من حقوقهم السياسية، كما جردوا من ممتلكاتهم، بالمقابل تمتع المعمرون بجميع الحقوق المادية والمعنوية، حيث شهدت الجزائر نوعا من سياسة التفرقة العنصرية، فحتى الجزائريين الذين تجنسوا بل وحتى الذين اعتنقوا الكاثوليكية لم تتغير نظرة المستوطنين إليهم، ورفضوا أن يكونوا أغلبية في المجالس المحلية المشتركة[2].

وظهرت أيضا آثار السياسة العنصرية في جميع نواحي الحياة، فمن جانب المشاركة في الإدارة المحلية، كان تمثيل العنصر الوطني ضئيلا.

وفي القضاء أيضا انتزع الفرنسيون تدريجيا اختصاصات المحاكم الشرعية وحولوها إلى محاكمهم المدنية، ففي سنة 1841م نزع منها اختصاص الجنح والجنايات، ثم نزع حق النظر في شؤون الملكية وذلك في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، وأصبح من حق المتخاصمين أن يرفعوا شكاواهم إلى محاكم المصالحات التي تنظر في الشؤون المدنية التي تأسست في الجزائر سنة 1854م [3].

وبعدها أصدرت السلطات الفرنسية مرسوم 31 ديسمبر 1859م، الذي أخضع القضاء الإسلامي للعدالة الفرنسية وجرد القضاة المسلمين من سلطتهم، حيث أصبح الحاكم العام صاحب السلطة في النظر في المجالس الإسلامية، إضافة إلى ذلك خضع القضاة المسلمون لرقابة القضاة الفرنسيين[4].

وبعد صدور قانون إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا، خضعت كل المحاكم الشرعية لوزارة العدل في باريس، ثم للحاكم العام سنة 1896م.

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص200.

[2] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر ــ تونس ــ المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلوا المصرية، 1993، ص154.

[3] نفسه، ص ص155 ،156.

[4] رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830 ــ 1892م، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2009، ص12.

لتقوم بعد ذلك الإدارة الفرنسية بإنشاء المحاكم الردعية[1] Tribunal Repressifلتقوم مقام محاكم الدرجة الأولى بالنسبة للجزائريين[2].

بالإضافة إلى ذلك حلت المحاكم الجنائية محل محاكم الجنح في جميع ما يخص المخالفات التي يرتكبها الجزائريون[3].

ومن حيث الضرائب فقد أعفت الحكومة الفرنسية المستوطنين من ضرائب الدخل والتركات، أما بالنسبة للجزائريين (الأهالي) فقد أبقت عليهم الإدارة الفرنسية النظام العثماني القائم على جمع الزكاة، والعشور[4] من الأراضي الزراعية[5].

وهكذا عانى الجزائري في بلاده، حيث لم يسمح له بالنشاط في الميدان السياسي، بسبب تطبيق الخناق عليه من طرف الأوروبيين، فوجد نفسه أمام خيارين، إما الهجرة إلى الخارج والعيش في المنفى دون أن يفيد شعبه، أو يبقى في الجزائر ويعاقب في زنزانة مغلقة[6].

---

[1] تعتبر من المراسيم التي ميزت بداية القرن 20، جاءت بطلب من المجالس المالية والمفوضين الماليين الأوروبيين لإنشائها للأهالي دون غيرهم وعرفت بالمحاكم الزجرية، وقد جاء تأسيسها إثر الحملة التي شنتها صحافة المعمرين على الإدارة الفرنسية من عامي 1889 و1897. أنظر: عبد القادر ولد أحمد، التشريعات القمعية الفرنسية في الجزائر حلال فترة الاحتلال – المحاكم الردعية 1902م نموذجا-، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، ع 06، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2009، ص109.

[2] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص155.

[3] نفسه، ص156.

[4] جمع عشر، وهي ضريبة على تجار أهل الحرب على بضاعتهم المملوكة لهم يدخلون بها بلاد المسلمين. أنظر: صبرينة كردودي وآخرون، الخراج والعشور وإمكانية تطبيقهما في وقتنا المعاصر، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة،2017، ص710.

[5] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص156.

[6] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص208.

2.الأوضاع الاقتصادية:

لم يختلف الوضع الاقتصادي في الجزائر، خلال القرن 19 عن الوضع السياسي، حيث لم يكن أحسن منه حالا، وذلك بسبب سياسة فرنسا الاستعمارية التي استعملتها من أجل بسط نفوذها، القائمة على هدم جميع البنى التحتية في كل الميادين بالجزائر[1]، ولتحقيق ذلك سنت مجموعة من القوانين سعت من خلالها إلى انتزاع الأراضي بل أجودها من أصحابها وتجريدهم منها، كل هذا خدمة للمستوطنين (المعمرين) الذين وجدوا أنفسهم يمتلكون أخصب الأراضي الزراعية[2]، في المقابل أصبح الجزائريون وهم الملاك الحقيقيون مجرد خماسين[3]، أو أجراء موسميين أو إلى عاطلين عن العمل يقتاتون من التسول أو الأعشاب في الطبيعة[4].

فقد اعتمد الاقتصاد الأهلي على الإنتاج الزراعي والرعوي، الذي يستوجب توفر مساحات شاسعة وبسبب الأساليب التقليدية التي اعتمد عليها الفلاحين،كان المردود الزراعي والرعوي محدودا جدا، حيث لم يكن مقدار الهكتار الواحد يتجاوز 5 أو 6 قنطار في الأراضي ذات الخصبة المتوسطة والمتوفر على إمكانية السقي[5]، إضافة إلى أن حوالي 30٪ من الجزائريين لا يمارسون الفلاحة إلا على مساحة 10 هكتارات بحكم محدودية الإمكانيات[6].

وكانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة اقتصاد فرنسا[7]، كما اشتمل على قطاع صناعي صغير تمثل في نسيج القطن والبرانس وصناعة الفخار[8].

ومن أهم التشريعات والقرارات التي سنتها فرنسا لتجريد الجزائري من ملكيته، نذكر:

- تشريع 8 سبتمبر 1830م: الذي نص على مصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية للاستيلاء عليها[9].

---

(1) مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833 ــ 1870، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013، ص71.

(2) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1962 ــ 1830، ج2، المؤلفات للنشر والتوزيع، 2013، ص23، ص26.

(3) الخماسون: هم مزارعون يتقاضون خمس المحصول أجرًا لهم، أنظر: شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص41.

(4) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، إتحاد الكتاب العربي، 1999، ص ص17، 18.

(5) شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 ـــ 1919م)، ج1، تر: أ حاج مسعود و أ. بكلي مسعود، دار الرائد، الجزائر، 2007، ص671.

(6) عميراوي أحميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830 ــ 1954، م م و د ب في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص39.

(7) أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830 ــ 1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد4، العدد3، ص223.

(8) شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون، مرجع سابق، ص683.

(9) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830 ـــ 1871، الجزائر، 1977، ص23.

- ✓ تشريع 7 ديسمبر 1830م: أصدره "كلوزيل"، ليتم بمقتضاه إلحاق الأوقاف بأملاك الدولة وتوزيعها على المعمرين[1].
- ✓ قرار النظام العام للمصادرة في 1 ديسمبر 1840م: وقعه الكونت "فالي"[2] في مدينة الجزائر[3].
- ✓ مرسوم 31 جويلية 1846م: ينص على مصادرة الأراضي البور والأراضي التابعة للقبائل الرحل، إضافة إلى ذلك تم فرض على كل جزائري سندات ملكية أراضيه، أما من لا يملك السندات فإن أراضيه تحول إلى الملكية الفرنسية[4].
- ✓ قرار مجلس الشيوخ لعام 1863م: الذي ترتب عنه نتيجتين هامتين هما: محاولات بيع الأملاك العمومية وإنشاء محيطات الاستعمار.
- ✓ قرارات الماريشال "دوغايدون"[5] التي أصدرها يوم 15 جويلية 1871م المتعلقة بمصادرة الأراضي التي يملكها الأفراد الجزائريون [6].
- ✓ قانون 1873م: الذي زاد من عملية الربا وانتقلت إلى الميدان العقاري[7]، وهو ما عرف بقانون وارني الذي استهدف المؤسسات الدينية لصالح التوسع الأوروبي في الجزائر والقضاء على المقومات الاقتصادية[8].

وجراء هذه القوانين اغتصب الاستعمار الفرنسي الأراضي واستثمرها لصالحه الخاص، فغرس في السهول الخصبة (عنابة ــ الجزائر ـــ وهران) كرومًا لإنتاج أنواع متعددة من الخمور بمساحة قدرت بـ 400.000 هكتارا[9]، كما اهتم الاستعمار أيضا بزيادة المساحات الزراعية المنتجة للحمضيات وأشجار الزيتون والتبغ.

والجدول الآتي يعطينا صورة واضحة عن التطور السريع الذي شهدته المساحات الخاصة بقطاع المعمرين على حساب قطاع الفلاحين الجزائريين[10]:

---

(1) موسى عاشوري، أساليب الاستعمار في الاستيلاء على الأوقاف، م و م، الجزائر، 2007، ص77.

(2) فالي(1773-1846) تولى الحكومة العامة 1837 بالنيابة، ثم صار حاكما عاما بصفة رسمية منذ 1 ديسمبر1837. أنظر: أحمد سيساوي، البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث1838-1871، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2014، ص46.

(3) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية، ج1، ص306.

(4) محمد السعيد قاصري، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830 ــ 1962م)، دار الإرشاد، الجزائر، 2013م، ص320.

(5) شغل منصب الحاكم العام للجزائر09 أفريل 1871 حتى 17 جوان 1873،عمل على إعادة نظام الجنايات المشكلة من قضاة محترفين. للمزيد أنظر:رمضان بورغدة ، مرجع سابق، ص17.

(6) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون، مرجع سابق، ص683.

(7) جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830 ــ 1962، دار غرناطة ، 2010، ص35.

(8) ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص168.

(9) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص112.

(10) بن داهة بن عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية، ج1، مرجع سابق، ص8.

السنة	1850	1870	1880	1890
المساحة (بالهكتار)	115.000	765.000	1.245.000	1.535.000

واهتم أيضا المستوطنون بزراعة القطن والتبغ وإنتاج الفلين في الغابات، وذلك لحاجة الصناعة الفرنسية لها[1]، وبالنسبة لزراعة القطن يرى أبو القاسم سعد الله أنها موجودة قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، ويعود الفضل في هذا إلى المهاجرين الأندلسيين[2]، أما فيما يخص الفلين فقد صدّرت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1867م إلى 1876م 23,575 طن من الفلين الخام بقيمة رسمية تقدر بـ: 28,290,941 فرنك[3].

والجدول الآتي يوضح عينات من صادرات الفلين خلال سنوات (1887م ــ 1877م ــ 1868م)[4]:

السنوات	المبالغ المالية
1868	1.471.000
1877	4.310.000
1887	5.198.000

وهكذا بقي الجزائري يعاني من سياسة نزع الملكية وفرض الضرائب الثقيلة عليه، مما زاد أوضاعه الاقتصادية تعقيدا وذلك بسبب قلة الإنتاج، ما أدى إلى ظهور المجاعات المتتالية وكانت أكثرها خطورة مجاعة 1867 ــ 1868 و1869م، بالإضافة إلى هذا أرهق كاهل الجزائريين بالضرائب الثقيلة، هذه الأخيرة دفعت بالكثير من الجزائريين إلى الهجرة خوفا من العقوبات[5].

فإلى جانب الضرائب العادية والضرائب غير المباشرة، فرضت عليهم الضرائب العربية المتمثلة في الزكاة والعشر[6].

ومن العقوبات التي فرضتها فرنسا على الجزائريين، قانون العقوبات الصادر في 6 مارس 1841م، الذي نص على فرض عقوبات على كل جزائري ينتقل من منطقة إلى

---

(1) أسامة صاحب منعم، مرجع سابق، ص225.

(2) عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870 ــ 1930م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، شعبة التاريخ ، قسم العلوم الإنسانية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص34.

(3) عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 ــ 1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص222.

(4) عثمان زقب، مرجع سابق، ص222.

(5) حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص43.

(6) مرجع نفسه، ص ص43،44. أنظر الملحق رقم: 02.

أخرى دون رخصة من الإدارة، ليجد بذلك الجزائري نفسه معاقبا إذا تنقل بحثا عن الأمن وعن الأكل[1].

فظل الجزائري محاصرا دائما اقتصاديا، من جهة الظروف الطبيعية (كالجراد سنة 1866م ــ القحط والجفاف خلال أعوام 1865 ــ 1868م الذي أدى إلى انعدام الموارد الغذائية للناس والعلف للحيوانات)[2]، ومن جهة أخرى إدارة الاحتلال، فأثر ذلك على وضعه الاجتماعي والثقافي[3].

ومن خلال الضرائب التي فرضت على الجزائريين، إضافة إلى السياسة التي اتبعتها فرنسا والمتمثلة في تقسيم أراضيهم، تم إفقار الفلاحين الجزائريين والاستحواذ على أكبر قسط من الأراضي[4].

(1) حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص48.
(2) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20 "ثورات القرن 19"، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص243.
(3) حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص48.
(4) جلالي صاري، مرجع سابق، ص35.

3. الأوضاع الاجتماعية

عمد الاحتلال الفرنسي منذ وصوله للجزائر إلى إلحاق ضرر كبير بالسكان، من خلال استيلائه على أملاكهم الموجودة في العاصمة، حيث انخفض عدد السكان في السنوات الأولى من الاحتلال فبلغ عددهم 60 ألف بعد أن كان 70 ألف قبيل الاحتلال، وهذا راجع إلى حالة البؤس والشقاء التي أصبح الجزائريون يعانون منها،بعد تجريدهم من أملاكهم وانتزاع زمام الأمور منهم [1]، مما أدى إلى تفكيك المجتمع الجزائري وتفريق قبائله [2]، كما عملت فرنسا على تعمير الجزائر من خلال جلبها لأوروبيين وإحلالهم محل الجزائريين، فبرزت العنصرية في المجتمع وأنجر عنها قوانين استثنائية كانت كلها في صالح المستوطنين[3].

لم يكتف الاستعمار الفرنسي بإبعاد الجزائريين عن الأمور الإدارية والسياسية، فأبعدهم كذلك عن ارض أجدادهم وآبائهم[4]، وقام بمنحها للمستوطنين الجدد [5]، متبعا عدة طرق في مصادرة الأراضي منها: ترحيل القبائل، حق الغزو، الشراء واستخدام القوة [6]. هذا في سبيل تجسيد مشروعها الاستيطاني الذي عمل على تهجير قوة بشرية أوروبية إلى الجزائر، وإتاحة الفرصة لها في الحصول على امتيازات تجعلها تستقر في الجزائر، حيث شرع في تطبيقه بداية في المقاطعات التي لم يجد صعوبة في إخضاعها تجنبا للمقاطعات التي كانت قبائلها تبدي معارضة للوجود الفرنسي في الجزائر [7]. فتم الاستيلاء على أخصب الأراضي بغرض توزيعها على المستوطنين الذين عرف عددهم تزايدا بشكل كبير منذ1830م إلى غاية1855م وهذا ما يتضح في الجدول التالي[8]:

السنوات	رجال	نساء	أطفال	المجموع
1830	/	/	/	600
1832	/	/	/	4.858
1833	4.596	1.545	1.671	7.812
1840	12.028	9.159	8.017	27.204
1850	51.007	37.212	37.529	125.748
1855	55.255	43.035	57.317	155.607

(1) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر:حنفي بن عيسي، دار القصبة، الجزائر،2007، ص ص201-204.
(2) بشير بلاح، مرجع سابق، ص156.
(3) فرحات عباس، مصدر سابق، ص32.
(4) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص108.
(5) ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر وفلسفة الاحتلال والاستيطان، تر:إبراهيم صحراوي، د م ج، الجزائر، 2008، ص62.
(6) نفسه، ص64.
(7) عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع،ج 1، ص28.
(8) إبراهيم مياسي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، المصادر، ع05، 2005، ص117.

وتزامنت هذه الأحداث مع تصاعد المقاومة الشعبية، فسارعت فرنسا إلى شن حملة تجويع وإبادة الجزائريين، حيث قامت بإبادة قبيلة العوفية في متيجة (1832م) وأولاد رياح بالظهرة (1845م)[1]، كما طبق الجنرال" بيجو" سياسة الأرض المحروقة، فارتكب الجيش الفرنسي أبشع الجرائم والانتهاكات [2]منها: طرد السكان من مناطق سكنهم، إحراق القرى، قطع أشجار التين والزيتون التي كانت مصدر غذاء السكان، وكان الهدف من هذه السياسة هو قهر الجزائريين والسيطرة عليهم. وعند تولي "راندون" (Randon) منصب الحاكم العام على الجزائر في ديسمبر1851م، الذي عزم على سلك نهج سلفه في الاحتلال عن طريق التجويع، القتل الجماعي، الحرق والتخريب. حيث مارس المستوطنون ضغطا على هذا الحاكم الذي كان يدعمهم بغية سلب المزيد من الأراضي بحجة أنهم(أي الجزائريين)عاجزون عن استغلال هذه الأراضي، وقد إستمرت عملية مصادرة الأراضي حتى في عهد الحاكم العام "بيليسي"[3] (Pellissier)، الذي ارتكب مجزرة غار الفراشيش بجبال الظهرة[4].

لقد تأكدت هذه السياسية الهادفة إلى مصادرة أراضي الجزائريين بصدور القرار المشيخي عام1863م، الذي يعد أخطر ضربة وجهها الاستعمار الفرنسي لهدم البنية الاجتماعية للجزائريين، وكذلك أطلق يد المستوطنين لإمتلاك المزيد من الأراضي بهدف تقوية نفوذهم[5].

مع حلول عام 1867م عرفت الجزائر جائحة المجاعة التي زاد من حدتها الجراد[6]،الذي تسبب في إفساد المحاصيل الزراعية وشحها من الأسواق وغلاء الأسعار، فأصبح الجزائريون يأكلون من المحرمة شرعا كالميتـة، القطط...[7]، وكانت حصيلة ضحايا هذه الكارثة تقدر بأكثر من 500ألف جزائري، ومع استمرار السياسة الاستعمارية التي جعلت الجزائريين عرضة للقحط والجفاف لمدة عشرات السنين[8]، ولقد أرجعت التقارير الطبية الاستعمارية أسباب هذه الكارثة إلى الأوبئة والحالة الصحية الناتجة عن المجاعة، إلا أن دور هذه الأسباب كان ضئيلا والسبب الرئيسي لها كان النظام الاستعماري وإجراءاته قبل ظهور هذه الحادثة[9].

---

(1) مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص81.

(2) شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر1830-1962، دار هومة، الجزائر، ص23.

(3) Aimable-Jean-Jacques Pélissier (1794-1864) دخل سنة 1814م إلى مدرسة "سان سير" العسكرية، شارك في الحملة على الجزائر قي 1830، ثم أصبح حاكم عام للجزائر بالنيابة ابتداء من 10 ماي 1851. أنظر: كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن19: شخصيات – أماكن – أحداث- معارك، منشورات ألفا للوثائق، الجزائر، 2020، ص ص68،67.

(4) يحيى بوعزيز، سياسة نابليون اتجاه الجزائر، مجلة الثقافة، ع50، ص ص19،18.

(5) مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص33.

(6) عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة1830-1900، موفم لنشر،الجزائر، 2009، ص104.

(7) صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح وتق:رابح بونار، الشركة الوطنية، 1974،ص ص54 -56.

(8) فرحات عباس، مصدر سابق، ص62.

(9) جيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية (1867-1868)، مجلة الثقافة، ع76، س13، ص120، ص140.

لقد سلط على المجتمع الجزائري أشد أنواع القهر من اجل تصفية وجوده على أرضه[1]، فسعت السلطات الاستعمارية لاستكمال عملية الهدم وركزت جهودها على سلب ما تبقى من الأراضي، وذلك بالاستناد إلى قوانين تعسفية، فخلال عام1873م صدر قانون "وارني" الذي سمح بمصادرة ما تبقى من أراضي الجزائريين من طرف المستوطنين بمختلف الأساليب والأشكال[2]. ليتبعه بعد عام صدور مجموعة من النصوص التشريعية التي كانت بمثابة النظام التشريعي الخاص بالجزائريين، وبرزت سياسة التميز التي أهملت القانون العام، وحاصرت السكان بسلسلة من العقوبات والتهم، وبررت الإدارة الاستعمارية هذا الإجراء القضائي بالتأخر الحضاري لدى السكان، بالإضافة إلى " قانون الأهالي " (Le Code de L'indigent) الذي صدر عام1881م، وتضمن مجموعة من العقوبات التي فرضت على الجزائريين وحددت ب41 مخالفة، التي كان من بينها :الكلام ضد فرنسا والحكومة، عدم الامتثال لخدمة الحراسة أو الرقابة، التأخر في دفع الضرائب، إخفاء المادة القابلة للضريبة، اجتماع بدون رخصة لأكثر من عشرين شخص...[3].

كانت هذه القوانين هي التي تبرر التضاعف الكبير للهجرة الأوروبية في الجزائر خلال عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (1871-1940) م، حيث كانت نسبة المهاجرين تقدر سنة1870م بحوالي 245.500 نسمة لترتفع وتبلغ 500.900 نسمة سنة 1890م، وقد نتج عن هذه الزيادة في عدد المستوطنين بناء العديد من القرى الاستيطانية على حساب المجتمع الجزائري، ما سبب مجموعة من المشاكل منها تراجع الدخل الفردي وسكن الجزائريين في البنايات القديمة والأكواخ[4].

هذا الوضع الاجتماعي المتردي الذي وصل إليه المجتمع الجزائري، حرمه من التمتع بخدمات وحقوق عامة كالصحة والتعليم في المقابل كان المستوطنون يتمتعون بهذه الحقوق[5].

(1) جمال قنان، مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة 1882-1914، مجلة المصادر، ع09، ص34.
(2) أندري برنيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: إسطنبولي ومنصف عاشور، د م ج ، الجزائر، 1984، ص338.
(3) محفوظ قداش: جزائر الجزائريين 1830-1954، تر: محمد المعراجي، منشوراتANEP، الجزائر، ص ص243،242.
(4) أحميدة عميراوي وآخرون، مرجع سابق، ص ص49،48.
(5) إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، د م ج، الجزائر ،2007، ص199.

4.الأوضاع الثقافية والدينية:

سعى الاستعمار الفرنسي لتجريد الجزائر من تراثها الحيوي، وفصلها كليا عن ارثها الثقافي الإسلامي[1]، وذلك منذ أن وطأت أقدامه البلاد، حيث عمل على القضاء على مختلف المؤسسات الثقافية العربية الإسلامية[2]. لتهمل بذلك ما نصت عليه معاهدة الاستسلام الموقعة بين الداي حسين وسلطات الاحتلال الفرنسي في 5 جويلية 1830م[3].

لم يسلم الميدان التعليمي هو الأخر من السياسة الفرنسية التي شملت جميع الميادين الأخرى، التي تمثلت في التدمير والهدم والقضاء على مقومات المجتمع الجزائري، فدمرت المؤسسات الثقافية وشردت المتمدرسين، وأوقفت نشاط الزوايا والمساجد والمدارس[4]، كما تمت أيضا مصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية لهذه المؤسسات[5]، وذلك حسب ما ورد في تقرير "دو طوكفيل " سنة1848م،حيث جاء فيه:"لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال (أموال المؤسسات الخيرية التي غرضها سد حاجات الإحسان والتعليم العام) وذلك بأن حولناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة، وتركنا المدارس تتداعى، وبعثرنا الحلقات الدراسية... وهذا ما يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر جهلا وفوضى، واشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا"[6].

وبعد القضاء على هذه المؤسسات الدينية والتعليمية توجهت أنضار فرنسا إلى المكتبات، فأحرقت ودمرت بعض محتوياتها ونقلت بعض المخطوطات إلى باريس[7]، وفي إطار ذلك قامت أيضا بتهديم محلات القصرية التي كانت تبيع الكتب[8]. وهدفت فرنسا من خلال هذه السياسة إلى فرنسة الجزائريين بإبعاد اللغة العربية والثقافة الجزائرية وإحلال اللغة والثقافة الفرنسية محلها، وذلك من أجل قطع الروابط الحضارية التي تربط الجزائريين[9].

كنتيجة للسياسة الفرنسية المطبقة في ميدان التعليم، فقد عرفت نسبة المدارس القرآنية في العاصمة تراجعا، فقدر عددها سنة 1840م ب24 مدرسة وكانت تستقبل أكثر من 600 تلميذ، ليصل عدد هذه المدارس إلى 14 مدرسةعام1846م وتضم 400 تلميذ[10].

---

(1) محمد بن شوش، الغزو الفكري للجزائر 1830-1870، مجلة المصادر، ع18، ص88.
(2) عبد القادر حلوشة، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص43.
(3) سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط6، دار البصائر، 2008،ص421.
(4) عبد القادر حلوشة، مرجع سابق، ص43.
(5) نفسه، ص13.
(6) شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص36
(7) محمد بن شوش، مرجع سابق، ص93.
(8) حمدان خوجة، مصدر سابق، ص126.
(9) محمد بن شوش، مرجع سابق، ص99.
(10) عبد القادر حلوشة، مرجع سابق، ص44.

ومع حلول عام1849م أصبح وضع التعليم الجزائري سيئا جدا، وهو ما دفع بالجزائريين الراغبين في التعليم إلى الهجرة خارج الجزائر[1].

خاصة بعد اعتماد فرنسا لسياسة الإقصاء اتجاههم بهدف السيطرة عليهم،وسمحت لهم بالتعليم في إطار ضيق، فبعد ضربها للتعليم العربي الإسلامي تم إنشاء المدارس العربية الفرنسية[2]، وكان برنامج التعليم في هذه المدارس يحتوي على اللغتين العربية والفرنسية، نظام الموازين والمكاييل والمقاييس إلى جانب معلومات عامة في التاريخ والجغرافيا[3]، وتابعت الإدارة الفرنسية إنشاء هذه المدارس من اجل تعليم أبناء الجزائريين بغرض خلق فئة متعلمة تخدم مصالح الاحتلال[4].

إلا أن هذا المشروع القائم على تعليم الجزائريين،الذي طرحه" نابليون الثالث" عرف تراجعا كبيرا بسب معارضة المستوطنين له، والذين اعتبروها خطرا يهدد تواجدهم في الجزائر، فقاموا بإغلاق المدارس العربية الفرنسية، وأصبح بذلك عدد التلاميذ الجزائريين في جميع مراحل التعليم لا يتعدى 3.172 تلميذ مسلم وذلك عام 1882م[5]. وعبر بعض الفرنسيين عن خطورة ترك الجزائريين دون تعليم من بينهم "مارسيه لاكومب"، لأن ذلك يجعلهم معرضين للمدرسين الجزائريين[6]، كما أكد "جول فيري"(Jules Ferry) عن أسفه جراء موقف المعمرين[7]، ليصدر مرسوم13 فيفري1883م الذي ينص على مجانية التعليم الفرنسي الابتدائي للأطفال الجزائريين[8].

لم يختلف الوضع الديني عن التعليم، فتم تحويل جزء كبير من المساجد إلى محلات، ثكنات عسكرية[9]، كنائس أو مستشفيات، وما يوضح تصرف فرنسا بالمؤسسات الدينية هو تحويل جامع كتشاوة إلى كاتدرائية[10]، وتعود فكرة تمسيح هذا المسجد إلى الدوق"دوروفيغو Duc De Rovigo"(1774-1883م)، حيث أعطى هذا الأخير تعليمات لضباطه:" يجب أن نحصل على أجمل مسجد في المدينة، لكي نشيد معبد الإله المسيحي...، استعدوا بأقصى سرعة....اطلبوا جامع كتشاوة: هذا المسجد الأكثر جمالا بمدينة الجزائر، ذو مساحة واسعة،

---

(1) إيفون توران، المواجهات الثقافية في الجزائر في الجزائر المستعمرة1830-1880، تر: محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة،2005، ص129.

(2) عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص126.

(3) جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار دراسات في التاريخ المعاصر، م و م، 2009، ص31.

(4) بشير بلاح، مرجع سابق، ص171.

(5) عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية1830-1962، ج1، منشورات سيدي نايل،2013، ص159.

(6) إيفون توران، مرجع سابق، ص108.

(7) Djamal Karchi, Colonisation et Politique D'assimilation en1830-1962, Ed, Casbah, Alger, 2005,p215.

(8) بشير بلاح، مرجع سابق، ص217.

(9) حمدان خوجة، مصدر سابق، ص230.

(10) محمد بن شوش، مرجع سابق، ص91.

ويتوسط المدينة والأحياء الأوروبية"[1]، وكتب ابن الكبابطي مفتي الجزائر على هذه الحادثة قائلا: "لئن تحولت الشعائر في مسجدنا فإن ربه لم يتحول، قد كان في استطاعتكم أن تأخذوه قسرا ، لكنكم فضلتم الطلب على القوة، وهذا مظهر من مظاهر التسامح..."[2].

ومن اخطر ما قام به الاستعمار الفرنسي للمساس بالدين الإسلامي هو تدنيس وانتهاك حرمات المؤسسات الدينية، ففي عهد الجنرال "كلوزيل"[3]سمح بنهب الأموال والتجارة بالعظام البشرية وبيع حجارة المقابر، وغيرها من الأفعال التي تجاوزت كل الحدود التي تبرر الحقد الفرنسي على الدين الإسلامي[4].

وبمقتضى قرار 23 مارس 1843م تم الاستيلاء على الأوقاف، وضم مصاريف ومداخيل هذه المؤسسات الدينية إلى ميزانية الاستعمار، وهو ما أدى إلى توقف الدور الذي كانت تقوم به من خدمة للمساجد والمدارس القرآنية[5]، حيث كان هذا الإجراء بمثابة قطع شريان الحياة لهذه المؤسسات الوقفية التي سرعان ما اندثرت[6].

كما شجع الفرنسيون عملية تنصير الجزائريين بواسطة الأعمال الإنسانية والتربوية خاصة وكان في مقدمة هؤلاء المنصرين الأسقف "ديبوش"[7](Dupuch)، الذي ترأس أسقفية الجزائر وقام بإنشاء60 كنيسة ومعبد، و16مؤسسة دينية وغيرها من الأعمال الهادفة للتنصير، وكذلك الأسقف "بافي"(Pavy)، وبالأخص "لافيجري"[8] (Lavigerie)[9]، بالإضافة إلى الأميرال "دقيدون"[10] (De Gueydon) الذي منع الجزائريين من أداء فريضة الحج، وأطلق يد المبشرين بزعامة الكاردينال "لافيجري" لنشاط التوسعي في الجزائر[11].

---

(1) حميد قريتلي، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر1830-1907، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص: تاريخ العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط الغربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2 بوزريعة، 2010/2009، ص24.

(2) خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص32.

(3) ولد 12 ديسمبر1772 في ميرابواي بفرنسا، تولى عدة وظائف في الجيش والسفارة الفرنسية في إسبانيا، ثم تولى قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر. انظر: سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص36.

(4) عبد القادر خليفي، سياسة التنصير في الجزائر، مجلة المصادر، ع9، ص135.

(5) نفسه، ص136.

(6) جمال قنان، دراسات وأبحاث، مرجع سابق، ص13.

(7) كان الساعد الأيمن للبابا في روما، تم تعينه أسقفا بالجزائر، وقام بعملية التنصير إلى أن توفي سنة 1892 بالجزائر. للمزيد أنظر: عبد القادر خليفي، ،المرجع السابق ،ص ص139،138.

(8) شارل أنطوان مارسيل لافيجري:ولد في 1825/10/13 عين مطرانا على أسقفية الجزائر عام 1867 ، وعام1868 عين مندوبا رسولينا بابويا لمنطقة الصحراء، ثم ترقى إلي رتبة كاردينال في مارس1882 توفي في الجزائر1892.للمزيد أنظر: سعيدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867-1892، ط1، دار الشروق، الجزائر، 2009، ص16.

(9) مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص76.

(10) دي قيدون لويس(1809-1886) من أصل إيطالي،عين ستة 1870 حاكما عاما على الجزائر سنة 1871، عمل على إلغاء المكاتب العربية.أنظر :عدة بن داهة، الاستيطان والصراع، ج2، ص494.

(11) شاوش حباسي، مرجع سابق، ص31.

لقد تزامن تعين الكاردينال "لافيجري" مع جائحة المجاعة التي شاهدتها الجزائر خلال سنة1867م، حيث استغلها لجمع الأطفال اليتامى وتنصيرهم، ولقد صرح هذا الأخير بعد مطالبة ذوي الأطفال باستعادتهم، فرد عليهم قائلا:"إنهم لي، لأن حياتهم التي يعيشون بها أنا الذي حفظتها لهم، إنها إذن القوة وحدها التي تنزعهم من ملجأهم"[1]. وما يدل على أن أن لافيجري استخدم كل الطرق في سبيل القضاء على أي تأثر بالقرآن والدين الإسلامي [2]، وفي إطار ذلك أنشأ الكاردينال "لافيجري" مأوى للأيتام والأرامل [3]، وكان رجال جمعيته المعروفة بـ "الآباء البيض" التي أسسها عام1867م، واستكمل تنظيمها سنة 1874م يقومون بجمع الأطفال ويقدمون لهم المساعدات، وشرعت هذه الجمعية في إقامة مراكز بجنوب البلاد، لكن كل مجهوداتها لم تنجح فقد لقي عدد من المبشرين حتفهم بمجرد خروجهم من الأماكن المحصنة [4]. كما ركزت أيضا الجمعية جهودها في بلاد القبائل بحجة أن إسلامهم غير حقيقي[5]، وتمكن لافيجري من إقامة عدة مراكز تبشيرية بها بداية من عام1873م. إلا أن كل هذه المجهودات التي هدف من خلالها الاستعمار الفرنسي لتنصير الجزائريين لم تكلل بالنجاح، وهذا لتمسك الجزائريين بإسلامهم، ما جعل المبشرين يركزون على تعليم اللغة الفرنسية وحضارتها[6].

عرفت الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي لها وخلال القرن19م، أوضاعا متردية فكان لهذا التردي انعكاسا سلبيا على المستوى المعيشي للجزائريين، حيث حرم الأهالي من كل حقوقهم في المجال السياسي والاقتصادي، فلم يشاركوا في الانتخابات ولم تكن لهم سلطة فعلية في تسييرهم، فعاشوا تحت وطأة الحكم العسكري وجردوا من أراضيهم وانتهكت حرماتهم، واستغلوا في خدمة مصالح الفرنسيين والمستوطنين، كذلك لم يكن الوضع الاجتماعي أحسن حال من سابقيه، حيث شهدت هذه الفترة اشتداد الهجرة الأوروبية للجزائر، كما عرفت خلال ستينات القرن 19م أزمة المجاعة التي كانت حصيلتها عددا كبيرا من الأهالي، وأيضا لم يسلم الجانب الديني من سياسة الاستعمار الذي عمل منذ وصوله للجزائر على هدم وإغلاق كل المساجد والزوايا ومصادرة أملاكها وتحويل البعض منها إلى كنائس، وهذا بهدف محو الهوية العربية الإسلامية ومحاولة تنصير الجزائريين.

---

(1) عبد القادر خليفي، مرجع سابق، ص137.
(2) الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية، دار الأمة، الجزائر،2007، ص137.
(3) محمد بن شوش، مرجع سابق، ص104.
(4) جمال قنان، قضايا ودراسات، مرجع سابق، ص158.
(5) خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص146.
(6) نفسه، ص154.

الفصل الأول: الفصل الأول: اهتمام البرلمان الفرنسي بالوضع العام في الجزائر

المبحث الأول: السياسة الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري.

المبحث الثاني: ردود فعل الأهالي الجزائريين.

المبحث الثالث: محاولات البرلمان الفرنسي تقصي الحقائق في الجزائر.

أحدثت المسألة الجزائرية صدى كبير داخل البرلمان الفرنسي، خاصة بعد تردي الأوضاع في الجزائر في جميع نواحي الحياة، بسبب السياسة الفرنسية القمعية المنتهجة منذ سنة 1830م، والتي سمحت بزيادة تعسف العسكريين أثناء فترة الحكم العسكري وزيادة نفوذ المستوطنين خلال فترة الحكم المدني، كل هذا دفع بالبرلمان الفرنسي إلى التحرك لمناقشة هذا الوضع الذي آلت إليه الجزائر، من أجل إيجاد حلول تسمح بضمان سيطرتهم على هذه المستعمرة.

المبحث الأول: السياسة الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري 1830 – 1870م:

أ. السياسة الفرنسية ومصالح الكولون 1830 ــ 1870م:

سارت الإدارة الفرنسية في الجزائر على نوعين من نظام الحكم، كانت البداية بالحكم العسكري (السلطة العسكرية) وذلك من 1830م إلى غاية 1870م، ليأتي الحكم المدني انطلاقا من سنة 1870م، غير أن الحكم المدني طبق في الأماكن التي يوجد بها المعمرون (سواء في المدن أو القرى) بينما الأرياف والرحل بقي فيها الحكم العسكري سائدا خاصة الصحراء التي لم تعرف أبدا الحكم المدني[1].

وقد اعتمد المحتل الفرنسي لإنجاح مشروعه الاستعماري على نهجين: الأول تمثل في استعمال القوة لفرض السيطرة على الأراضي الجزائرية، وبالتالي إخضاع السكان بالقوة[2]، فالفرنسيين رغبوا في تحويل الأراضي الجزائرية إلى أراضي فرنسية بإبادة الجزائريين وجلب المستوطنين الأوروبيين إليها[3].

بينما النهج الثاني تمثل في سلاح الأفكار، هدفه جذب العقول والنفوس، وقد كان العسكريون والساسة واثقين بإمكانية دفع السكان إلى الإقتداء بثقافتهم[4].

وهكذا كانت الجزائر ومنذ الوهلة الأولى من الإحتلال (1830م) مسرحا للعديد من الأنظمة الإدارية المختلفة، انطلاقا من نظام المكاتب العربية[5] الذي كان سببه أن فرنسا عند

---

(1) إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 ــ 1962م، ج1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ص281.

(2) فريد حاجي، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر 1837 ــ 1937م "المنطق ــ السيرورة ــ المآل"، دار الخلدونية، الجزائر، 2013م، ص59.

(3) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق "مقاربة للواقع الجزائري، من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية"، ط2،عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص24.

(4) فريد حاجي، مرجع سابق، ص59.

(5) يعرفه احد رؤسائها"فرديناند هيقونيت": "المكتب العربي هو حلقة وصل مابين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830 والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد...". أنظر: صالح فركوس ، إدارة المكاتب العربية الاحتلال الفرنسي للجزائر، البصائر الجديدة، الجزائر ،2013، ص17. وأيضا صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال ، دار العلوم، 2005، ص245.

الاحتلال وجدت نفسها أمام شعب كثير العدد تجهل لغته، عاداته وتقاليده، فقد حاول الضباط الفرنسيين استمالة بعض الشخصيات عن طريق إغرائهم بمناصب (الآغاوات ــ القياد) [1]، ليس هذا فقط، فبالإضافة إلى سياسة الإغراء والاستمالة، اعتمدت السلطات العسكرية أيضا على التعليم؛ فحاولت من خلال تنظيم تعليم خاص بالجزائريين تكوين أفراد موالين لها [2].

وفي مقابل ذلك أقامت فرنسا مستوطنات للأوروبيين في الجزائر، حيث كان لهؤلاء المستوطنين مصالح خاصة، تناقضت أحيانا مع مصالح الفرنسيين التي مثلها الجيش، لينشأ صراع بين فرنسا وهؤلاء المستوطنين، اتخذ مظهر الصراع بين المدنيين والعسكريين، كل طرف يريد مصلحته، فالمدنيون أرادوا نظاما يهيمنون به وفرنسا أرادت نظاما يخدم مصالحها، وقد كان وجود الأوروبيين الذين لهم حق المواطنة الفرنسية يغذي هذا الصراع[3].

أما فيما يخص الأراضي التي كانت خاضعة للأتراك، فقد احتفظت فرنسا في البداية بالنظام الذي كان قائما بها (نظام الأتراك) [4]، فقامت بتعيين بايات من الأهالي أو من التونسيين في كل من وهران، المدية وقسنطينة، كما كان معمول به في العهد التركي، إلا أنه فشل [5]، كما احتفظ الفرنسيون بنفس التنظيم الذي تركه أحمد باي، بعد سقوط قسنطينة في 1837م، الشيء نفسه فعله "فالي" سنة 1838م، حيث أبقوا على نفس القادة وهكذا بقي المقراني في إمارته بمجانة وبوعكاز بمشيخته بفرجيوة [6].

وفيما يخص الفرنسيين خاصة والأوروبيين عامة، فقد أقامت لهم فرنسا نظاما خاصا كان الأول عسكريا والثاني مدنيا، لكن القيادة الفعلية كانت للعسكريين، هذا ما لم يرضاه الأوروبيون المدنيون الذين سعوا لإبعاد العسكريين عن الإدارة[7].

ويعتبر قرار 22 جويلية 1834م الذي ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا[8]، من أهم النصوص التي نظمت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، حيث تم من خلالها إنشاء منصب "الحاكم العام العسكري"، الذي تمثل دوره في الإشراف على السياسة العامة على المستويين العسكري والمدني، ومعنى ذلك أنه يتصرف في كل ما يتعلق بالعمليات العسكرية تحت إمرة "وزير الحربية"، يساعده وكيل عام ومقتصد، وفي سنة 1839م ألغي منصب

---

(1) يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص162.
(2) عبد القادر حلوش، مرجع سابق ، ص47.
(3) صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 ــ 1930، د م ج، المطبعة الجهوية قسنطينة، الجزائر، ص27.
(4) شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون، مرجع سابق، ص246.
(5) صالح عباد، مرجع سابق، ص27.
(6) نفسه، ص28.
(7) نفسه، ص27.
(8) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية، ج2، مرجع سابق ،ص305.

المقتصد وعوض بمدير الشؤون الداخلية ومدير المالية"[1]، هذه التعليمة أثارت مخاوف الأوروبيين المدنيين وأطلقت يد العسكريين في الجزائر[2].

وفي فيفري 1844م أنشئت "المكاتب العربية" لتكون من أهم المؤسسات الإدارية الفرنسية في الجزائر[3]، وقد كانت هذه المكاتب العربية بيدها السلطة الحقيقية، تراقب القادة الأهالي بصفة مباشرة وتطبق سياسة الحاكم العام[4].

وفي ذات السياق قسمت الجزائر سنة 1845م إلى ثلاث مناطق: مدنية ــ عربية ومختلطة، الأولى تخضع للقانون العام ويكثر فيها الأوروبيين، أما المناطق العربية والمختلطة فكانت خاضعة إلى السلطة العسكرية عن طريق المكاتب العربية[5].

وبهذا تمت إعادة تنظيم الجزائر إداريا مع الاحتفاظ بنفس المبادئ التي تفصل بين إدارة الأوروبيين وإدارة الجزائريين، حيث أبقيت الجزائر بيد الحاكم العام العسكري، قائد القوات العسكرية التابع لوزارة الحربية.

منح مرسوم 15 أفريل 1845م، للمدنيين الأوروبيين حق تسيير شؤونهم بأنفسهم وسلمت إدارة الجزائريين للعسكريين، لتكون الإدارة الاستعمارية ومنذ البداية تعمل على التفرقة العنصرية بين الجزائريين والأوروبيين، حيث في الوقت الذي وضع فيه الكولون تحت إدارة مدنية متطورة، وضع في المقابل الجزائريون تحت إدارة مركزية لا تختلف عن الإدارة السابقة[6].

فقد وجد المستوطنون (الكولون) من يدافع عنهم في فرنسا، أمثال الشاعر "لامارتين" والسياسي "طوكفيل"، فقد هاجم "لامارتين" العسكريين ووصف أعمالهم ضد الجزائريين "بالإبادة"، كما حمل "طوكفيل" مسؤولية قذف المسلمين إلى الجوع والبؤس للعسكريين[7].

وفي خضم هذه الظروف جاءت الجمهورية الثانية (1848-1852م) نتيجة ثورة 1848م في فرنسا، حيث أدت هذه الثورة إلى نتائج هامة على الإدارة والسياسة في الجزائر، ففي شهر مارس صادقت الجمهورية الفرنسية الجديدة على نداء المعمرين بالجزائر، وقد جاء فيه: "أيها المعمرون بالجزائر، إن الحكومة المؤقتة منشغلة جدا بوضعكم الخطير...، أن

---

(1) أندري برنيان وآخرون،ص324.
(2) صالح عباد، مرجع سابق، ص28.
(3) أندري برنيان وآخرون، مرجع سابق، ص324.
(4) صالح عباد، مرجع سابق، ص29.
(5) أندري برنيان، مرجع سابق، ص325.
(6) صالح عباد، مرجع سابق، ص30.
(7) نفسه، ص33.

الجمهورية ستدافع على الجزائر كدفاعها على الأرض الفرنسية وسيقع النظر في مصالحكم المادية والمعنوية وتحقيقها[1].

وكانت أول خطوة قامت بها الإدارة الفرنسية في هذه الفترة ، هي تهجير الأوروبيين للجزائر لزيادة عدد المستوطنين، وقد عرفت هذه العملية بعملية الاستيطان، فحاولت بذلك إسكان الأوروبيين بالجزائر، إلا أن هذا الأمر واجهته صعوبات تمثلت في عدم استقرار الوضع العسكري والسياسي في الجزائر إضافة إلى تردي الخدمات الصحية فيها، حيث بلغ الحال بالإدارة الاستعمارية إلى حد اصطياد المهاجرين رغما عنهم، فقد وصلت إلى ميناء "الهافر الفرنسية" جماعة من المهاجرين الألمان فأرغموهم بالقوة على الاستقرار في الجزائر، كما قاموا بترحيل المسجونين وغير المرغوب فيهم سياسيا بعد ثورة 1848م[2].

وهذا الأسلوب الذي اعتمدته فرنسا (تهجير الأوروبيين) كان الهدف منه تحويل الجزائر إلى مستعمرة استيطانية، لأن فرنسا أدركت أنه لا بقاء لها في الجزائر، ما لم يكن في هذه الأرض مستوطنين مدنيين سواء كانوا فرنسيين أو أوروبيين[3].

كما نادى الاستعمار الفرنسي الراغبين في الهجرة إلى الجزائر والإقامة فيها بصفتهم معمرين مستفيدين من المراكز السكنية والقرى الفلاحية التي شيدتها الحكومة وقد وضعت لهم شروط[4].

وقد وصف المؤرخ الفرنسي "أجيرون" موقف الأوروبيين في الجزائر من الثورة قائلا: "كانت ثورة 1848 بالنسبة للمستوطنين الأمل في وضع حد للنظام العسكري وتحقيق الإدماج"، حيث وعد الحاكم العام الجديد "كافيناك"[5] المستوطنين بـ: "تقديم النصيحة لفرنسا لتتبنى كل الإصلاحات التي تضع سكان الجزائر، المدنيين في ظروف لائقة بالجمهورية". وقد أشار هنا إلى الأوروبيين لا إلى الجزائريين الحقيقيين[6].

وبذلك كانت ثورة 1848م التي نصبت الجمهورية الثانية لفرنسا، بداية لإدارة فرنسية جديدة، هذه الأخيرة باشرت بتمكين المستوطنين في الجزائر من حقوقهم المختلفة في مقدمتها الحقوق الانتخابية، حيث سنت لهم قانون الانتخابات البلدية، كما جعلت الجزائر مقسمة مثل فرنسا إلى مقاطعات وأعلنت حرية الصحافة الفرنسية، في المقابل لم تعط أي اهتمام للأهالي[7].

---

(1) أندري برنيان، مرجع سابق، ص ص325 ،326.
(2) حمدى حافظ، محمود الشرقاوي، الجزائر بين الأمس والغد، ص20.
(3) محمد السعيد قاصري، مرجع سابق، ص317.
(4) عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص149.
(5) كافيناك: عسكري حارب في الجزائر، أنظر: صالح عباد، مرجع سابق، ص33.
(6) صالح عباد، مرجع سابق، ص33.
(7) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص89.

وهكذا سمحت الجمهورية الثانية للمستوطنين بأن يرسلوا أربعة ممثلين عنهم إلى الجمعية التأسيسية، وأن يرسلوا ثلاثة نواب إلى الجمعية الوطنية التشريعية، وأعلن دستورها أن الجزائر جزء مكمل للتراب الفرنسي، كما قسم التراب المدني إلى ثلاث عملات عليها عمال تابعون للوزارات المختصة أو مصلحة الجزائر في وزارة الحربية، أما فيما يخص التراب المختلط فقد ألغي بواسطة قرار 9 ديسمبر 1848م وأصبحت العمالة التي خلفت المقاطعة مقسمة إلى تراب مدني تحت إدارة العمالة، وتراب عسكري تحت قيادة جنرال[1].

لقد حققت الجمهورية الثانية الخطوة الأولى نحو إقامة النظام المدني في الجزائر دون مشاركة الجزائريين، حيث شن المستوطنون حملة واسعة ضد الجزائريين، حتى لا يشاركوهم في السلطة، إلا أن فرحتهم لم تدم طويلا وأخذت آمالهم في السيطرة على الجزائر تتبخر، وذلك بعد انقلاب الأمير "نابليون" في 2 ديسمبر 1851م، الذي اعتبر أن الجزائر عبئ على فرنسا وبقي يعتبرها هكذا إلى غاية سنة 1860م[2].

وهو ما بدى واضحا في مرسوم 2 فيفري 1852م، الذي ألغى تمثيل فرنسيي الجزائر في الجهاز التشريعي لكن الإمبراطور نابليون تراجع عن فكرة الاستقلال الذاتي وجعل الجزائر تخضع له مباشرة، حيث فيما عدا سيناتوس كونسولت 1863 ــ 1865م المتعلقتين بالملكية ووضعية الجزائريين، فإن الجزائر قد خضعت خلال فترة الإمبراطور لمراسيمه[3]، التي أتاحت للمعمرين تملك الأراضي. [4]

لقد كسب العسكريون الجولة في هذه المرحلة، خاصة في فترة حكم "راندون" (Randon) الذي أصبح حاكما عاما، حيث ضاعفوا من سلطتهم على كافة الإدارة الجزائرية[5]، لكن كانت هذه الفترة أيضا مليئة بالنشاط في صالح الاستيطان، ففي الوقت الذي منح فيه الإمبراطور "نابليون الثالث" الامتيازات الكبرى لكبار رجال المال، شجع "راندون" الهجرة الأوروبية وبناء المستوطنات [6]، وطبق سياسة الحصر التي سمحت له بالحصول على أراضي واسعة التي انتقلت من الجزائريين إلى الأوروبيين، لكن كل هذا لم يعجب المستوطنين واعتبروه غير كافٍ، فقاموا بحملات واسعة ضد النظام العسكري والمكاتب العربية، وقد اشتدت هذه الحملة بعد القضاء على مقاومة كل من "بوبغلة" و"لالة فاطمة نسومر"، وقد كانت لها صدى في فرنسا نتج عنها أن نزع "نابليون" السلطة من يد العسكريين، فكان التوجه نحو الإدماج.

---

(1) صالح عباد، مرجع سابق، ص33.
(2) نفسه ، ص34.
(3) صالح عباد، مرجع سابق، ص35.
(4) أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري أحلام ومحن (1932-1965)، ج1، دار القصبة، الجزائر، ص19.
(5) أندري برنيان وآخرون، مرجع سابق، ص328.
(6) يحي بوعزيز، سياسة التسلط، مرجع سابق، ص17.

فقد أنشأ مرسوم 1858م، وزارة الجزائر والمستعمرات، ووضع "نابليون" على رأسها ابن عمه "جيروم"[1]، الذي تسلم ولاية الجزائر [2]، حيث دعى هذا الأخير إلى الإدماج، ويتضح أن الإدماج الذي كان يريده هو إدماج شامل، وهذا ما كان يرفضه المستوطنون لأنه لا يحقق لهم السيطرة، لهذا فقد تبخر حماس الوزير "جيروم" بسرعة، وبقي فقط الإدماج الذي أراده المستوطنون [3].

هذا وقد أبقت الوزارة التراب الجزائري مقسما إلى تراب مدني وعسكري، حيث وسعت الأول على حساب الثاني، وحاولت انتزاع السلطة من العسكريين إضافة إلى ذلك حقق المستوطنون انتصارا آخر تمثل في حرية انتقال حقوق الملكية العقارية دون التمييز بين الترابين العسكري والمدني ومعنى هذا أنه أصبح من حق المستوطنين شراء أراضي من الجزائريين حتى في التراب العسكري[4].

وبعد تعويض "جيروم" بالكونت "دي شاسلوب ـ لوبات" حذفت وزارة الجزائر وحل محلها حكومة عامة على رأسها "بيليسي" (Pelissier) الذي عين من قبل الإمبراطور[5]، في جانفي 1861م إلى غاية 1864م[6].

وفي مجال فرنسة الأراضي، استولى الكولون في الفترة الممتدة من سنة 1830م إلى 1870م على 481 ألف هكتار من الأراضي، ليصل هذا العدد إلى مليون هكتار خلال الربع الأخير من القرن الماضي، وقد ساعد على تطور الاستيطان قانون "وارنييه" La Loi Warnier de 1873" الذي عرف بقانون الكولون كان هدفه تفكيك وحدة الملكية الخاصة بالأهالي وتمكين المعمرين منها، بالإضافة إلى قانون آخر وهو قانون 1887م الذي حل مكان قانون 1863م "السيناتوس كونسولت"[7].

ب. **السياسة الفرنسية اتجاه الأهالي الجزائريين 1830 ــ 1870م:**

اهتمت فرنسا منذ احتلالها الجزائر سنة 1830م بالسيطرة على الأرض، فلم تعط أي اهتمام للسياسة التي ستتبعها اتجاه الأهالي الجزائريين، هذا ما جعلها أمام خيارين: الأول إتباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة، والثاني سياسة محدودة وإدارة غير مباشرة.

---

(1) صالح عباد، مرجع سابق، ص35.
(2) أندري برنيان وآخرون، مرجع سابق، ص328.
(3) صالح عباد، مرجع سابق، ص36.
(4) نفسه، ص36.
(5) أندري برنيان وآخرون، مرجع سابق، ص329.
(6) محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني للجزائر مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي، ط2، منشورات تالة، الجزائر، 2008، ص202.
(7) عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، د م ج، الجزائر، 2009، ص72.

إلا أنها في الأخير انتهجت الخيار الأول [1].

ومن أجل تطبيق هذه السياسة قامت باستحداث منصب الحاكم العام، ليكون أول من يشغل هذا المنصب هو الجنرال "كلوزيل" (1830 – 1831م) [2]الذي أخذ في تشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر وتجريد الجزائريين من أملاكهم[3].

وفيما يخص الجانب الإداري، جاءت سياستها المسماة بـ: "السياسة العربية" التي تقضي بتعيين "آغا العرب" والمكتب العربي، لتتبعها بعد ذلك بإنشاء مديرية الشؤون العربية.

وعند تولي الجنرال "بيجو" منصب الحاكم العام (1841م)، حاول هذا الأخير تقليد سياسة "كلوزيل"[4].

واعتمد "بيجو" على نفس النظام الضريبي القديم الذي كان معمولا به في العهد التركي (العشر على المحاصيل الزراعية، الزكاة على الحيوانات، الحكر على استغلال أراضي البايليك)، تعرف هذه الضرائب باسم الضرائب العربية، المكلف بتحديدها وجمعها هم القادة العرب والمكاتب العربية، إلا أن "بيجو" أحدث تغييرا على هذه الضرائب، فقد اشترط دفعها نقدا، وهكذا انتقلت الضرائب بسرعة من 300 ألف فرنك سنة 1840م إلى 4 ملايين فرنك سنة 1845م بفضل الإجراء الجديد والتوسع الاستعماري[5].

أما فيما يخص العدالة، فقد أقامت فرنسا نوعان منها، عدالة خاصة بالأوروبيين وأخرى خاصة بالجزائريين.

حيث أنشأت تعليمة أوت 1834م ثلاث محاكم ابتدائية ذات قاضي واحد، هو قاضي الصلح والشرطة في آن واحد، في الجزائر ووهران وعنابة، بالإضافة إلى هذا أنشأت محكمة تجارية ومحكمة عليا في مدينة الجزائر، تضع ثلاث قضاة ورئيس ومدعي عام ووكيل نيابة، كان كلهم من الفرنسيين، كما أنشأت هذه التعليمة أيضا نظاما للدفاع[6].

وبالنسبة لتعليمة 28 فيفري 1841م فقد نصبت المحكمة العليا محكمة استئناف، وأنشأت تعليمة 26 سبتمبر 1842م، خمسة محاكم ذات قاض واحد، وحولت المحاكم الابتدائية إلى محاكم جماعية، وأعلنت تعليمة 10 أفريل 1843م قانون الإجراءات المدنية

---

(1) يحي بوعزيز، سياسة التسلط ، مرجع سابق، ص7.

(2) Colette et Francis Jeanson, Algérie Hors la Loi, ED, seuil Paris, 1955, P30

(3) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص103.

(4) يحي بوعزيز، سياسة التسلط ، مرجع سابق، ص ص10 ،11.

(5) صالح عباد، مرجع سابق، ص30.

(6) صالح عباد، مرجع سابق، ص31. للمزيد أنظر: محمد زاهي، مصير القضاء الإسلامي بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر على ضوء وثائق الأرشيف الفرنسي1830-1870، مجلة الدراسات الإسلامية، مج 09، ع01، 2020، ص ص98،97.

الفرنسي قابلا للتطبيق في الجزائر، وقد بقيت المسائل العقابية من اختصاص قضاء الشرطة (قاضي الصلح) أما الجنح فأصبحت من اختصاص المحكمة الابتدائية المدنية، أما قضايا الإجرام فأنشأت لها 4 محاكم للجنايات مشكلة من القضاة المختصين[1].

وهكذا كانت العدالة المخصصة للأوروبيين تندمج شيئا فشيئا في العدالة الفرنسية، أما بخصوص العدالة التي خضع لها الجزائريون فكانت مغايرة، حيث وضع قرار 20 أوت 1848م العدالة الأوروبية في الجزائر تحت السلطة المباشرة لوزارة العدل الفرنسية بينما ظلت العدالة الإسلامية تحت سلطة وزارة الحربية وبالتالي تحت سلطة الحاكم العام.

عمل الأوروبيون على إخضاع الجزائريين للقضاة الفرنسيين، وفي المقابل رفضوا إلغاء التمييز بين النصوص التي يخضع لها الجزائريون والنصوص التي يخضعون لها هم[2].

لقد كان شعار "الإدماج" هو السلاح المفضل في مواجهة النظام العسكري، حيث هذا الإدماج الذي دعى إليه الأوروبيون لا يخص الجزائريين، لأنهم كانوا يرفضون حصول الجزائري على المواطنة الفرنسية[3].

جراء هذه السياسة وهذا النوع من الحكم (النظام العسكري)، انتشر الفقر في الجزائر، وصار سكانها بدوا فيما هاجر البعض الآخر إلى تونس والمشرق العربي[4]، وقد كتبت إحدى جرائد المعمرين في هذا الشأن: "لا يوجد في إفريقيا إلا مصلحة واحدة محترمة، وهي مصلحة المعمر، هي مصلحتنا، وليس هناك إلا حق واحد جاد وهو حقنا، كل ما لا يرمي إلى هذا الهدف فهو مخطئ"[5].

وهكذا نجح الاستعمار الفرنسي في تطبيق سياسته فنجح في عملية الغزو والاحتلال وكذا فرض السيطرة العسكرية والإدارية الواسعة، بالإضافة إلى إقامة كيان اجتماعي ونظام سياسي، إلا أنه فشل في تحقيق الهدف الذي كان يريده وبشدة وهو ربط الشعب الجزائري حضاريا بفرنسا، وفشل كذلك في الانفصال عن فرنسا، رغم محاولات المعمرين وضباط الجيش[6].

ونتيجة لهذه السياسة العسكرية التعسفية التي استعملتها فرنسا ضد الجزائر وشعبها، التي لم يرض بها لا الكبير ولا الصغير، فقاوموا بكل ما يملكون دفاعا عن أرضهم

---

(1) صالح عباد، مرجع سابق، ص32.
(2) نفسه، ص32.
(3) صالح عباد، مرجع سابق، ص33.
(2) Charles Robert AGeron, Genèse de l'Algérie algérienne, E D, Bouchene, Paris , 2005, p73.
(5) محفوظ قداش، مرجع سابق، ص115.
(6) أحميدة عميراوي ، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص107.

وعرضهم، ولكن فرنسا وردا عن مقاومتهم لجأت إلى أساليب كلها دنيئة حتى تتمكن من التحكم في الجزائر وفرض الهيمنة على سكانها، ويمكن حصر الأساليب في النقاط التالية[1]:

- تشجيع الاستيطان الأوروبي.
- الاستيلاء على أراضي السكان الأصليين وإعطائها لمن لا حق له فيها.
- إصدار قانون الأنديجينا.
- فرض التجنيد الإجباري، وما نتج عنه من هجرة الجزائريين.
- محاربة القضاء الإسلامي.
- سياسة التنصير.
- سياسة التجهيل والقضاء على اللغة والثقافة العربية[2].

[1] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954 ــ 1962، البصائر الجديدة، الجزائر، ص24.
[2] مرجع نفسه، ص24.

المبحث الثاني: ردود فعل الأهالي الجزائريين 1830 – 1891م:

فرضت فرنسا في الجزائر نظاما عسكريا تعسفيا منذ سنة 1830م، ومنذ ذلك الوقت والجزائريون يعانون من ظلم الفرنسيين وبطشهم، فتعرضوا لكل أنواع الظلم من قتل وإبادة أو سجن وتعذيب، ليس هذا فقط بل حتى القوانين والمراسيم التي سنها الفرنسيون كانت كلها مجحفة في حق الجزائريين الذين لم يقبلوا بها ولم يستسلموا لهؤلاء الظالمين.

فلم يكن أمام هذا الفعل الفرنسي الشنيع (احتلال الجزائر وما انجر عنه) سوى أن تولدت عنه ردود فعل وطنية قوية، فقد هب الجزائريون منذ احتلال الفرنسيين لأراضيهم والتحموا فيما بينهم من مختلف ربوع الوطن سواء في الشرق أو في الغرب أو في الوسط من أجل الوقوف ضد هذا المحتل الظالم الذي يشكل خطرا هددهم من الخارج[1].

وهكذا قاوم الجزائريون وانتفضوا وقدموا عرائض وشكاوي تدل على رفضهم لما يحدث لهم من ظلم، ليس السبب هذا فقط بل حتى أنهم احتجوا عن كل ما كان يحصل لهم رافضين للسياسة الفرنسية الظالمة المنتهجة ضدهم.

فتوالي الانتفاضات والمقاومات يدل على تعبير الجزائريين عن رفضهم وعدم تقبلهم في أي وقت من الأوقات تلك القوانين المفروضة عليهم من طرف أناس لا يعرفون للرحمة معنى[2].

كما أثبت الجزائريون من خلال المقاومات المسلحة والانتفاضات الشعبية أنهم مستعدون لتلبية نداء أي قائد جزائري يكون حاملًا للواء الجهاد والتضحية في سبيل تحقيق الاستقلال[3].

1. المقاومات الشعبية:

ظهرت المقاومات الشعبية في الجزائر وقد كانت كلها مهمة بالنسبة للجزائريين، فرغم عدم تحقيقها للاستقلال، إلا أنها كانت هي البداية لثورة "1 نوفمبر 1954م" المجيدة.

هذه المقاومات زادت من ثقة الجزائريين في أنفسهم، ونذكر في البداية مقاومة لازالت خالدة في أذهان كل الجزائريين وهي مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري.

---

(1) أحميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)، دار البعث، الجزائر، 1984، ص59.

(2) محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص85.

(3) سليمة كبير، أعلام الجزائر في العصر الحديث: لالة فاطمة نسومر حواء الجزائر وفارسة جرجرة، المكتبة الخضراء، الجزائر، ص14.

أ. مقاومة الأمير عبد القادر:

وهو الأمير "عبد القادر ناصر الدين"، الابن الرابع للشيخ محي الدين الحسيني الهاشمي، من عائلة شريفة دينية، تنتمي إلى الطريقة القادرية، ولد يوم الجمعة 23 رجب عام 1222ه[1] الموافق لـ 6 ماي (أو 6 سبتمبر) 1808م [2] وتوفي في 26 ماي 1883م[3]، في قرية القيطنة قرب مدينة معسكر، يعد من زعماء المقاومة الجزائرية، كما يعتبر من كبار علماء عصره ومن أحسن شعراء تلك الحقبة[4].

حارب الأمير الاستعمار مدة سبعة عشر سنة (1832 ــ 1847م) تولى القيادة بعد والده محي الدين -الذي قاد المقاومة قبله من 1830م إلى 1832م- خلال هذه المدة دوخ الأمير القوات الفرنسية وهزمها في عدة معارك، وفرض على قادتها الاعتراف بسلطته وعقدت الاتفاقيات معه[5].

بعد المعارك الطاحنة التي خاضها الأمير ضد الجيوش الفرنسية، أدرك أنه لابد من خلق جيش نظامي قوي، فاتجه إلى إنشاء جيش نظامي يدعم به أهدافه، على أن يدرب هذا الجيش على احدث الفنون القتالية والعسكرية، وزوّده بالأسلحة المتقدمة، وبعد أن أصدر بلاغا للأهالي بشأن هذا الجيش، تلقاه الجزائريون بارتياح كبير، فسارع الشباب للالتحاق بالجيش النظامي الفتي، حتى وصل عدد أفراده سنة 1839م إلى ثلاثة وستين ألف مقاتل[6]، كما قام الأمير ببناء دولة حديثة يقوم نظامها الإداري على أسس تتمثل في وجود8 مقاطعات إدارية يرأس كل مقاطعة خليفة للأمير، كما نجح في ربط البلاد بإدارة شرعية تمتعت بالكفاءة والنزاهة والاستقامة، فأبعد كل الرؤساء الذين اشتهروا بالبطش[7]، بالإضافة إلى ذلك أقبل الأمير على الوظائف الشرعية فعين في كل عمالة وكل دائرة قاضيا عالما على المذهب المالكي[8].

وهكذا تمكن الأمير عبد القادر من مواجهة الاستعمار الفرنسي، وإجباره على الاكتفاء

---

(1) أنيسة بركات درار، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، ENEP، الجزائر2008، ص157.
(2) Slimane Zeghidour, Abd el Kader (1808- 1883)، p66.
(3) Etienne Dinet et d'autres personnes, Exposition du centenaire de la conquête de l'Algérie 1830 – 1930, E D, DARTH. Piazza, paris, p1.
(4) أنيسة بركات درار، مرجع سابق، ص157.
(5) عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830 ــ 1962، د م ج، الجزائر، 2010، ص14.
(6) علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، دار المعرفة، لبنان، ص ص371 ،372.
(7) نفسه، ص380.
(8) عبد الله شريط، محمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث، الجزائر، 1965م، ص187.

بالبقاء في مدن مستغانم، أرزيو ووهران، ليضطر بعد ذلك الجنرال الفرنسي "ديمشال"[1] سنة 1833 م أن يبرم معاهدة مع الأمير عرفت ب "معاهدة ديمشال"، على أن يلتزم الطرفان بعدة شروط كان أهمها: احترام الديانة الإسلامية والتزام الفريقان برد الأسرى وإعطاء الحرية الكاملة للتجارة[2].

وبعد ذلك وفي سنة 1837م تم تحرير معاهدة أخرى عرفت بـ "معاهدة تافنة" يوم 30 ماي 1837م، احتوت على عدة شروط من أبرزها أن يعترف الأمير بسلطة فرنسا على مدينة الجزائر ووهران وتعترف فرنسا بإمارة الأمير على إقليم وهران وإقليم التيطري[3].

كان للأمير عبد القادر مكانة مرموقة ودور كبير في الجزائر من خلال مقاومته، ولهذا تعددت الكتب والمؤلفات حول هذه الشخصية ومقاومتها، من طرف الكتاب العسكريين الفرنسيين واصفين الأمير وما كان يقوم به منهم "بول أزان"، إضافة إلى كتب أخرى تناولت كلها حياة الأمير منها مراسلات الجنرال "بيجو" الذي عقد معه معاهدة التافنة[4].

ب. مقاومة أحمد باي:

وبالنسبة للشرق الجزائري، فقد شهد هو الآخر مقاومة مهمة كانت مزامنة لمقاومة "الأمير عبد القادر"، وقد كانت معروفة بفضل الشخصية التي قادتها وهي مقاومة "أحمد باي"، حيث ذكر "أحمد بوضربة" عندما قدم مذكراته إلى اللجنة الإفريقية سنة1833م، أن "أحمد باي" كان يبلغ في ذلك الوقت 47 سنة، ومنه فميلاده كان سنة 1786م، وقد سمي باسم أمه فأطلق عليه "الحاج أحمد بن الحاجة شريفة"، أبوه هو "محمد الشريف خليفة حسن باي"، كبر أحمد باي على حياة البداوة وتعلم الفروسية، إضافة إلى تدربه على القتال، فكان رجلا شجاعا وحاسما[5].

عرفت الجزائر الحاج "أحمد باي" قبل عام 1830م "بايا" إداريا ماهرا؛ في الشرق الجزائري ليصبح بعد ذلك مقاوما ومدافعا عن الوطن ومضحيا في سبيله، لكنه رفض التعاون مع "الأمير عبد القادر" لكونه من أصل عربي وليس تركي، حيث فضل" أحمد باي" البقاء

---

(1) ولد بديني بفرنسا في 15 مارس 1779، التحق بالجيش وبلغ رتبة جنرال لما عين قائدا بمقاطعة وهران 1833 ــ 1835، توفي بباريس يوم 08 جوان 1845م، أنظر: الزهرة بقبق ، الأمير عبد القادر في الأسر (1849 ــ 1852)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، كلية العلم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، اللسانية، 2010، ص12.

(2) علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق ، ص405.

(3) محمد بن جبرور، الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الأمير عبد القادر (1830 ـــ 1847) من خلال وثائق الأرشيف المغربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013، ص172.

(4) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية 1830 ــ 1854، دار هومة، الجزائر، 2013، ص ص34، 35.

(5) أحمد باي، مذكرات أحمد باي، تع: محمد العربي الزبير، الشركة الوطنية ، الجزائر، 1971، ص6.

في الجزائر والمحاربة من أجلها والمغامرة بثروته الكبيرة، ورفض مغادرة الجزائر أو مساندة الأمير "عبد القادر"[1].

شهدت المقاومة الجزائرية بعضا من الهدوء لاسترجاع الأنفاس ولإعادة التأمل في وسائل الكفاح، بعد انتهاء مقاومة الأمير "عبد القادر" سنة 1847م وترحيله إلى فرنسا.

ج. مقامة الزعاطشة:

اشتعلت نار المقاومة بالجزائر منذ 1849م في التل والصحراء عبر ثورات كثيفة وأدرك خلفاء "الأمير عبد القادر" أنه لابد من مواصلة عرقلة تقدم المحتل للجزائر، فظهرت ثورة "الشيخ بوزيان" بالزعاطشة[2]، واستمرت عدة أشهر بواحة الزعاطشة بالزيبان، التي تبعد 35 كلم جنوب غرب بسكرة[3].

وكان من أهم أسباب هذه المقاومة نضج المقاومة في الجزائر مع سعة إطلاعها بكل ما يحدث في الدول التي لها صلة بالجزائر، وقد بدأ "الشيخ بوزيان" نشاطه من شهر ماي 1849م داعيا إلى حمل السلاح ضد المحتل، وقد نجح في استقطاب عناصر كثيرة من خارج الزعاطشة لتقديم المساعدة، هذا ما جعل الفرنسيين يحاولون إلقاء القبض عليه لكنهم فشلوا أمثال الضابط "سيروكا"[4] حاكم المكتب العربي في بسكرة[5].

د. مقاومة لالة فاطمة نسومر:

إضافة على ما سبق ذكره؛ هناك مقاومة أخرى معروفة، هذه المرة قادتها امرأة وهي مقاومة "لالة فاطمة نسومر" (1851 ــ 1857م) المولودة في قلب منطقة القبائل بقرية "ورجة" اسمها الحقيقي "فاطمة سيد أحمد"، أبوها يدعى "سيد أحمد محمد"، وأمها هي السيدة "تركية نايت خولاف"، عائلتها متدينة ومحافظة، والدها كان مشرفا على إحدى المدارس القرآنية التابعة للطريقة الرحمانية. تميزت "لالة فاطمة نسومر" بخصال حميدة، وكانت ذات ذكاء وفكر متيقظ[6].

بدأت مقاومة "لالة فاطمة نسومر" في الوقت الذي أسندت فيه القيادة العامة للجيوش الفرنسية إلى الجنرال "راندون"، وفي نفس الوقت انتفضت المقاومة تحت قيادة "بوبغلة"،

---

(1) العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص165 ،166.
(2) العربي بلعزوز، مقاومة الشيخ بوزيان بالزعاطشة سنة 1849 على ضوء الكتابات الأجنبية، عصور الجديدة، مج8 ، ع 1، الشلف، 2018م، ص ص128 ،129.
(3) محمد عيساوي، نبيل شريخي، مرجع سابق ، ص210.
(4) كان مطلعا على أحوال الناس في الجنوب الصحراوي، تولى إدارة مكتب بسكرة في 29 جويلية 1850م، وكان معاصرا لأحداث تلك المنطقة، للمزيد ينظر: صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال ، مرجع سابق، ص233.
(5) العربي بلعزوز، مرجع سابق، ص ص130، 131.
(6) سليمة كبير، مرجع سابق، ص ص8، 9.

الذي لم يبدأ دعوته بالثورة إلا في عام 1851م[1]، فقام بمعارك كثيرة ضد الاحتلال الفرنسي، حيث برز إلى جانبه شخصيات كثيرة تسانده منها "سي الطاهر" وهو شقيق "لالة فاطمة نسومر"، قائد جيش المسبلين، وقد قيل أن الهزيمة أوشكت أن تحل بالقائد "بوبغلة" وجيشه لولا بروز "لالة فاطمة نسومر"[2]،

ه. مقاومة المقراني والحداد:

ومن المقاومات أيضا نذكر مقاومة "محمد المقراني"(مجانة) في عام 1871م[3]، حيث يتفق أغلب المؤرخين على أن نسب أسرة المقراني يعود لفاطمة بنت الرسول ـــ ﷺ ـــ[4] إضافة إلى ثورة الشيخ "الحداد"(صدوق) أو ثورة الإخوة الرحمانيين، حيث ما إن أعلن "الشيخ الحداد" عن ثورته ،حتى التحم كل الناس حوله، حاملين للسلاح تحت راية "الإخوة الرحمانيين"، في عمالتي الجزائر وقسنطينة[5].

هاتين الانتفاضتين "المقراني والشيخ الحداد"، تعدان من أهم الانتفاضات لاتساع رقعة انتشارهما، فقد شكلت انتفاضتهما خطرا على الاحتلال، خاصة بعد إظهار الجماهير الريفية استعدادها لقتال الفرنسيين، وذلك بتحريض من الزوايا منها الرحمانية، وقد تزامنت هذه المقاومة (الشيخ الحداد) مع الحرب الفرنسية الألمانية[6] (1870-1871م)[7] وأحداث بلدية باريس، إلا أن هذا لم يمنع من قمع القوات الفرنسية لهذه المقاومة، ما أدى إلى سقوط آلاف الضحايا من الجزائريين[8].

وإضافة إلى هذه المقاومات، هناك مقاومات أخرى عديدة، منها مقاومة "الشيخ بوعمامة"[9] (1881 ــ 1904م) الذي لقبه البعض ب "عبد القادر الثاني" قاد ثورة شعبية

---

(1) محمد سي يوسف، مقاومة منطقة القبائل للاستعمار الفرنسي "ثورة بوبغلة"، دار الأمل، الجزائر، 2000، ص78.
(2) سليمة كبير، مرجع سابق، ص19.
(3) عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص337.
(4) بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، دار النفائس، بيروت، 1982، ص19.
(5) نفسه، ص ص144 – 147.
(6) أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: مسعود مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002،ص ص32 ،33.
(7) زينب عصمت راشد، تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر، ج2، دار الفكر العربي، القاهرة، ص403، ص 410.
(8) أحمد مهساس، مرجع سابق، ص33.
(9) هو محمد بن إبراهيم المدعو بوعمامة، ينحدر من أولاد سيدي التاج، ولد حوالي سنة 1838م، بنى زاوية للطريقة الشيخية سنة 1874، قام بالثورة التي سميت باسمه في 1881 – 1908م. للمزيد أنظر: عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر، 1830 – 1954، مرجع سابق، ص77. وأيضا عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة 1881م – 1908م، ج2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1983، ص41.

قصد تحرير الجزائر من الفرنسيين[1]، وذلك بعد أن قام بدعاية واسعة وزيارات عديدة للمناطق والقبائل الصحراوية، يبشرهم بما ينوي القيام به[2].

وهذه المقاومات على اختلاف مكانها وزمانها، ورغم كثرتها إلا أنها لم تكلل بالنجاح وتحقيق هدفها الأسمى وهو "استقلال الجزائر"، وذلك لعدة أسباب منها:

- ✓ عدم التنظيم الجيد للمقاومة.
- ✓ ضيق مجال المقاومة، مما سهل على الاحتلال الفرنسي وجيوشه حصارها والقضاء عليها.
- ✓ قلة التنسيق بين فصائل المقاومة[3].

وفي مقابل ذلك، كان الاستعمار الفرنسي لها بالمرصاد[4].

2. حركة العرائض والاحتجاجات:

لم يعتمد الجزائريون على المقاومات فقط لإيصال صوتهم وتحقيق الاستقلال، بل اعتمدوا أيضا على طريقة مساعدة وهي العرائض والشكاوي والاحتجاجات.

حيث تعتبر حركة العرائض والاحتجاجات، قديمة قدم الاحتلال، وليس كما يعتقده البعض أنها وسيلة حديثة استعملها الجزائريون بعد الحرب العالمية الأولى، فقد عاش الجزائريون في المدن كل أنواع الظلم والتعسف، هذا ما جعلهم يكتبون العرائض الاحتجاجية والشكاوى للفرنسيين سواء في الجزائر أو في فرنسا[5]، وقد كانت قسنطينة هي التي تقود حملة العرائض[6].

ومن أشهر العرائض هي تلك التي قدمها "حمدان خوجة" و"إبراهيم بن مصطفى باشا" و"أحمد بوضربة" بين 1831-1836م[7].

ويعد كل من: حمدان خوجة، بوضربة، إسطامبولي، إبراهيم بن مصطفى باشا، حميد بوقندورة وحاج محمد أمين سكة، من الوجهاء الحضر الذين سعوا للدفاع عن إخوتهم في الدين، حيث توجهوا إلى كل من أصغى لهم من السلطات داخل الجزائر وفي باريس، وكانوا

---

(1) العربي منور، مرجع سابق، ص ص263، 264.
(2) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20 ، مرجع سابق، ص302.
(3) العربي منور، مرجع سابق، ص43.
(4) سعدي بزيان، جرائم فرنسا بالجزائر، دار هومة، الجزائر، 2005، ص14.
(5) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1860 ــ 1900، مج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص471.
(6) عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013، ص645.
(7) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية، مج1 مرجع سابق، ص472.

يشتكون من مظالم العسكريين بالجزائر مذكرين إياهم ببنود معاهدة 5 جويلية 1830م، ولما لم يجدوا أي تجاوب في الجزائر توجهوا إلى باريس آملين في إيجاد تفهم لدى الحكومة الفرنسية[1].

وقد كان على رأس هؤلاء الوجهاء "حمدان بن عثمان خوجة "الذي خاطب السلطات الفرنسية عدة مرات، فقدم طعنا إلى مجلس الدولة في 1833م، وعريضة للمارشال "سولت " في 3 جوان عرض فيها ما يمر به الجزائريون من ظلم، ثم كرر العريضة بإرسالها للملك في 10 جويلية، ثم كاتبه مرة أخرى في 16 ديسمبر 1833م، ولما لم يتلق "حمدان خوجة" أي رد على كل عرائضه، خاطب الرأي العام الفرنسي بإعداد كتابه المسمى بـ: "المرآة" (le miroir) الذي وجهه لأعضاء لجنة التحقيق الإفريقية مرفقا برسالة.

كما قدم الأعيان المغاربة أيضا سنة 1831م، العديد من العرائض للسلطات الفرنسية، طالبين منهم بحاكم مسلم مستقل للجزائر، وقد جاء في إحدى عرائضهم ما يلي: "إذا ما كنتم مصرين على التنازل عن الجزائر العاصمة لأي ملك، أعطونا على الأقل حاكما من بيننا... اطلبوا من سكان الجزائر العاصمة وسكان الأقاليم، أن يختاروا من بين الشخصيات الرئيسية للبلاد، رجلا رزينا ومتنورا، تسلمون له المدينة والأقاليم[2].

كما كتب "الحاج حسن بن حمدان بن عثمان خوجة" إلى الحاكم العام العسكري في مدينة الجزائر عام 1852م، يشكو له فيها حالته الاجتماعية وما آل إليه وضعه بعد احتلال فرنسا لمدينة الجزائر[3].

وكذلك العريضة التي قدمها سكان مدينة الجزائر إلى قائد قوات الاحتلال، طالبين فيها منه أن يرد لهم الحبوس والمدينة، وقد جاء في عريضتهم أن فرنسا أعطتهم الأمان في أمور دينهم وهذه الحبوس قد أخذوها منهم من غير حق[4].

بالإضافة إلى رسالة سكان المقاطعة الغربية إلى قائد قوات الاحتلال، كتبوا فيها له بأنه قد تعدى على الجزائر وأخذها بالقهر وأخذ المملكة من يد الترك، وطلبوا منه أن يبعث لهم جواب يكتب فيه الأمان لجميع الأعراش[5].

---

(1) محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830 ــ 1962 ، تر: أوذاينية خليل، د م ج، 2012، ص13.

(2) نفسه، ص ص13، 14.

(3) محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791 ـــ 1830، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص185.

(4) جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن 19 (1830ــ 1914)، د م ج، 2009، ص36.

(5) نفسه، ص39.انظر الملحق رقم (03)

وقد كثف الجزائريون سنة 1870م من عرائضهم واحتجاجاتهم وشكاويهم إلى مجالس الشيوخ والنواب في باريس[1]، لكن رغم كثرتها إلا أنها لم تلق اهتماما كبيرا وفي هذا الصدد كتب شارل روبير آجيرون عنها قائلا: "وصلت إلى ديوان الحكومة أكداس من الشكاوى ولم يشرع في دراستها إلى غاية سنة 1875م"[2].

عريضة تقدم بها عرش أهل غوفي المبعدون إلى دائرة تبسة إلى السلطات الفرنسية، حيث تقدموا بعريضة بتاريخ 26 أفريل 1874م، يطالبون فيها بالعودة إلى أراضيهم كونهم لا يمتلكون شيء في تبسة، وأنهم قد هاجروا من ديارهم بغير ذنب، ومما جاء في عريضتهم: "ونحن ما قتلنا ولا جيشنا على أحد ولا أكلنا متاع أحد"[3].

والجزائريون لم يحتجوا فقط على أوضاعهم وفقرهم وظلم الفرنسيين لهم، بل هناك أيضا من احتج حول العقوبات القضائية التي كانت تصدر في حقهم، ف"محمد بن سالم" من عرش البوازيد أرسل إلى السلطات الفرنسية من سجن "توار"، يوم 20 مارس 1877م، يطلب منه أن يعفو عنه. كما أن هناك العديد من رسائل الالتماس كانت تصدر من المنفيين والمسجونين إلى السلطات الفرنسية مثل رسالة "علي بورغيس" من عرش الشرفة المسجون في سجن "توار" التي بعثها يوم 20 مارس 1878م، يطلب منهم العفو[4].

وفي سنة 1885م شارك وفد من الأعيان في معرض باريس الدولي حيث قدموا هناك عريضة قيل أن "ولد قاضي" (من وهران) هو من حررها وقد تضمن عريضتهم مطالب عديدة أهمها المطالبة بانتخاب نواب يمثلون الجزائريين بالبرلمان الفرنسي، إضافة إلى رفع الظلم الذي أحدثه قانون وارنيه الذي يهدف إلى تجريد الجزائريين من أراضيهم[5].

ومن العرائض المهمة أيضا، العريضة التي تقدم بها المستشارون البلديون في قطار العيش وواد سقان وعين سمارة، تكونت من 19 صفحة ووصفت بأنها جريئة ووطنية، هاجمت هذه العريضة قوانين الأرض التي شرعت في 1863م إلى 1878م وذلك لأن هذه القوانين أخذت الأراضي من أهل البلاد وأعطتها لليهود[6].

---

(1) فتيحة سيفو، عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية، مجموعة أعمال الملتقى الوطني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1962، ولاية سيدي بلعباس يومي 20و21 ماي 2006، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين،2007، ص185.

(2) شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق، ص58.

(3) مختار هواري، نماذج من القمع الإداري الاستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني 1871 – 1916، شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017م، ص266.

(4) مختار هواري، مرجع سابق، ص ص266 ،267.

(5) عثمان سعدي، مرجع سابق، ص645.

(6) نفسه، ص647.

وفي 1881م، قدمت مجموعة من أعيان قسنطينة بقيادة المكي بن باديس (وهو جد الشيخ عبد الحميد) عريضة ضد تقرير "تريل" عن الغابات، وفي سنة 1882م قدم أعيان ورقلة عريضة[1].

وفي سنة 1885م عقد تجمع بالعاصمة أمام قصر الحكومة، شارك فيه أعيان من قسنطينة أيضا قاموا بالاحتجاج على المساس بالشريعة الإسلامية وعلى مشروع قانون يخفض عدد القضاة المسلمين ويلغى المحاكم الإسلامية[2].

وهناك شكوى أخرى تقدم بها بعض أفراد عرش البوازيد إلى الحاكم العام بتاريخ 14 سبتمبر 1884م، جاءت هذه العريضة ضد الأحكام القضائية وتشريعاتها[3].

أما في سنة 1887م، قام "المجاوي "و"المكي بن باديس" و"صالح بوشناق" و"ولد قاضي"، بتقديم عريضة طالبوا فيها بتنظيم المدارس العربية الثلاث وانتخاب نواب مسلمين في البرلمان الفرنسي، وإرسال لجنة التحقيق حول معاناة الجزائريين، وإلغاء الضرائب وإنصاف ملكية المسلمين للأرض[4].

عريضة أخرى ضد التجنس ومن أجل الدفاع عن حقوق القضاء الإسلامي، تقدم بها أعيان قسنطينة يوم 10 جويلية 1887م إلى كل من أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء البرلمان بباريس، بينوا في عريضتهم خطورة تطبيق مرسوم 10 سبتمبر 1886م على الأهالي[5]، فقد وصلت شكاوي كثير إلى المكاتب العربية عن القضاة، ومن تلك الشكاوى أن القضاة الفرنسيين لا يعرفون العربية، وأنهم يجبرون المرأة المسلمة على أن تظهر أمامهم سافرة، مما يعني تجريد القضاء الإسلامي من محتواه وأن التقاضي أمام المحاكم الفرنسية أصبح مكلفا جدا للجزائريين[6].

كما احتج السكان أيضا حول ترسيم الحدود والمصادرة التي شهدتها الجزائر إبان الاحتلال، نذكر منها عريضة مقدمة من جماعة دوار طولقة التي سجلوها في دفتر الشكايات الخاص لدى لجنة مسح الأراضي، وشكوى مقدمة من دوار شتمة الذين عارضوا هم أيضا على ما أصدرته مصالح أملاك الدولة التي أخذت لهم بعض أراضيهم[7].

---

(1) عثمان سعدي، مرجع سابق، ص ص645، 646.
(2) نفسه، ص 646.
(3) مختار هواري، مرجع سابق، 261.
(4) عثمان سعدي، مرجع سابق، ص646.
(5) جمال قنان، نصوص سياسية، مرجع سابق، ص ص198 ــ 200.
(6) سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 ـــ 1954، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص442.
(7) مختار هواري، مرجع سابق، ص ص275 ،276.

وفي 7 أفريل 1891م، قدم سكان مدينة تلمسان عريضة إلى السيد وزير الحربية في باريس، طالبوا فيها منه بإصلاح القضاء، لأن الأحكام الصادرة منه لا يمكن تطبيقها على الجزائريين لأنها خطيرة على دينهم الإسلامي وعليهم[1].

وهكذا تعالت الاحتجاجات من السكان الجزائريين ضد مختلف القوانين الصادرة ضدهم منها قانون المصادرة وطالبوا بحق السكان في استعادة أملاكهم، كما احتجوا أيضا حول ثقل الضرائب على السكان المسلمين منها شكوى أعيان مقاطعة قسنطينة سنة 1891م أمام اللجنة البرلمانية الفرنسية حول الغرامات[2]. إضافة إلى هذا احتج واشتكى السكان الجزائريين من القياد والشيوخ ووسطاء الإدارة الاستعمارية، حيث وصلت إلى الإدارة الفرنسية العديد من العرائض والشكاوى كانت مرفوعة ضد القياد والشيوخ، بسبب أن الممارسات كانت مشبوهة[3].

(1) جمال قنان، نصوص سياسية، مرجع سابق، ص ص210 – 212.
(2) مختار هواري، مرجع سابق، ص277.
(3) نفسه ، ص285.

المبحث الثالث: البرلمان الفرنسي ومحاولات تقصي الحقائق في الجزائر:

نوقشت القضية الجزائرية في غرفة النواب البرلمانيين لأول مرة في 15 نوفمبر 1830م، حيث اختلفت آراء البرلمانيين حولها، فقد طرحت ثلاث قضايا حول القضية الجزائرية هي:

- التخلي عن مستعمرة الجزائر.
- غزو الجزائر كاملا ونهائيا.
- تمركز الاحتلال في بعض المدن الساحلية والداخلية فقط[1].

فالبرلمان الفرنسي خلال السنوات الأولى للاحتلال كان مشتغلا بالبحث عن طريقة تسيير المستعمرة (الجزائر) وباقي المستعمرات الفرنسية في إفريقيا وآسيا، لذلك كان طرح القضية الجزائرية يدخل ضمن هذا الإطار أي أن البرلمان لم يهتم أبدا بما كان يحدث للجزائريين من تقتيل وإبادة، وإنما كان اهتمامه كله ينصب في البحث عن كيفية إحكام السيطرة على هؤلاء الجزائريين[2]. وهذا ما أكده "ألكيسي دو طوكفيل"[3]، حيث جاء في تقريره الذي كتبه سنة 1847م، بصفته مقرر لجنة برلمانية كانت مهمتها تقضي تقديم تقرير للفرقة، ومن جملة القضايا التي ناقشها هي كيفية توثيق السيطرة على الأهالي وكيفية إدارة شؤون الأوروبيين في الجزائر[4]. وفي سنة 1857م أكد مرة أخرى على طريق تسيير الجزائريين داخل البرلمان الفرنسي، فقال: "على أساس طريقتنا في معاملة الأهالي يتوقف بصفة خاصة مستقبل هيمنا على إفريقيا"[5].

وعلى إثر الممارسات الفرنسية التعسفية المرتكبة في الجزائر منذ 1830م، تدهورت الأوضاع في الجزائر في جميع نواحي الحياة، ما أدى بالبرلمان الفرنسي إلى التحرك، محاولا حل المشاكل الجزائرية وإيجاد حلول لها، فجراء الممارسات الظالمة في حق الجزائريين ندد بعض النواب على ممارسات المستوطنين، فندد "دوطوكفيل" سنة 1847م بهذا قائلا: "المجتمع المسلم في إفريقيا الشمالية لم يكن غير مثقف ومتحضر، لكن كانت حضارته متخلفة وناقصة، فقد كان يوجد عدد كبير من المؤسسات الدينية هدفها هو نشر

---

(1) Djamal kharchi,Op.cit. ,p37.

(2) حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص160.

(3) أليكسي دو طوكفيل: ولد سنة 1805م وتوفي عام 1859م، هو أحد كبار المفكرين الفرنسيين المحدثين، مؤرخ وعالم اجتماع ورجل سياسي، اشتهر بكتابه عن الديمقراطي في أمريكا"، "النظام القديم والثورة"، كان موافقا على غزو الجزائر منذ 1828، أنظر: ألكسي دو طو كفيل، مصدر سابق، ص ص7،8.

(4) نفسه، ص10.

(5) حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص160.

الخير والإحسان... وقد استحوذنا على مداخليها وحرفنا أهدافها... وخربنا المدارس، بمعنى جعلنا المسلمين أكثر بؤسا وفقرا وهمجية مما كانوا عليه قبل معرفتنا لهم"[1].

واستمرت النقاشات في البرلمان الفرنسي على هذا النحو إلى غاية أواخر القرن التاسع عشر، حيث أخذ اهتمام البرلمانيين بالقضايا الجزائرية يأخذ مسائل جديدة حتمتها مستجدات تلك الفترة، هذا ما أوضحه أحد النواب في البرلمان الفرنسي "بول ليروي بوليو" (Paul Leroy Beaulieu) سنة 1897م قائلا: "إن الشيء المتأكد منه هو النمو الكبير لسكان الأهليين في الجزائر، وإن أكدنا على هذه الأرقام فلأنها هي التي يجب عليها أن تملي علينا أسلوب إدارتنا إنه علينا أن نستميل العرب قبل فوات الأوان..."[2].

بعد سنة 1871م، وعلى إثر انتصار النظام المدني أصبح النواب المستوطنين هم المؤهلون الوحيدون الذين يحق لهم تحديد نوع النظام الجديد الذي يليق بالجزائر، حيث بما أنهم من دعاة تشكيل حكومة عامة تابعة[3]، قد كرسوا جهودهم منذ تلك اللحظة لتحويل أهم السلطات إلى اختصاص البرلمان، وذلك خاصة منذ سنة 1872م حيث كلفوا بمهمة إعداد تقارير الميزانية، وخولت لهم مهمة مناقشة مشاريع القوانين الهامة مثل مشروع Lambert - jacques – warnier[4]، وبذلك تمكن هؤلاء من تغليب وجهات نظرهم[5]، فالمستوطنون في الجزائر كانوا دائما يعملون بكل إرادة وحزم لمنع الجزائريين المسلمين من الحصول على أي تمثيل سياسي (سواء في المجالس المحلية أو في البرلمان الفرنسي)، كما عملوا على إضعاف سلطة الحاكم العام في الجزائر وذلك لكي لا يتدخل في شؤونهم الداخلية، فتمكنوا من خلق قوة ضاغطة من ممثليهم في البرلمان الفرنسي تقف في وجه كل قانون خادم للجزائريين[6]. وهكذا ارتفع عدد ممثلي المستوطنين في سنة 1881م ليصبح 6 نواب (بعد أن كان 3 نواب) في البرلمان الفرنسي، وبهذا صاروا هم القوة الهائلة في البرلمان وفي الوزارات ويوجهون الأمور من باريس[7]، فعمل هؤلاء المستوطنون على تفقير الناس وتجويعهم وتمكنوا من الحصول على الأموال التي كانوا بحاجة إليها، هذا ما دفع ب"جول فيري" وهو من كبار رجال الاستعمار الفرنسي إلى اتهام المستوطنين بالأنانية، مؤكدا على أنهم كانوا يريدون من الإنسان الجزائري أن يكون عبدا مسخرا لخدمتهم فقط، حيث اعترف يوم 6 مارس 1891م بما كان يجري في الجزائر قائلا: "... في عهد الإمبراطورية كنا نحكم

---

(1) Louis Fiaux, Un Malfaiteur public,Jules Ferry, Ed, Achille Le Roy, Paris, 1886, P11-12 .
(2) Alfred RAMBAUD Jules FERRY Librairie Plon Paris1903P1Philippe Guilhaume, p69.
(3) حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص ص160، 161.
(4) شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون مرجع سابق، ص ص782 ،783.
(5) شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق، ص ص782 ،783.
(6) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص180، 181.
(7) نفسه، ص181.

الجزائر عن طريق العرب، وبعد سقوطها ومنذ 1871م إلى غاية 1883م، قمنا بتسييرها عن طريق الاستيطان، والاستيطان جاء عن طريق تجريد العرب من الملكية"[1]

هذه الانتقادات لم تكن تجد آذانا صاغية داخل البرلمان وذلك بسبب ضغط نواب الكولون الذين أطلقوا على الأهالي "اسم الجنس المغلوب"، وعملوا على الوقوف في وجه كل محاولة لتحسين ظروف الجزائريين وأوضاعهم، فعارضوا تعليم الجزائريين وتمثيلهم في المجالس وحتى تجنيسهم، وهذا ما تجسد في سنة 1887م عندما قدم بعض النواب في الجمعية الوطنية الفرنسية مشروع قانون إلى البرلمان ينص على منح الجزائريين الجنسية الفرنسية بصفة جماعية، على غرار ما حصل بالنسبة لليهود (مرسوم كريميو 1871م) إلا أنه لاقي معارضة من طرف نواب الكولون واعتبروه إهانة، بالرغم من رفض الجزائريين له ويظهر رفضهم في مقاومتهم لهذا المشروع عن طريق العرائض أبرزها عريضة سكان قسنطينة[2].

انطلقت أحزاب اليمين الفرنسي منذ 1871م تعبر عن مناهضتها الشرسة تجاه المعمرين الذين سمتهم "بالجمهوريين الملحدين"، وحملتهم مسؤولية اندلاع انتفاضة 1871م[3]، وفي 21 ماي 1874م اقترح النائبde Lavergne تشكيل لجنة تحقيق تضم 20 عضو من أجل "دراسة الوضع السائد في الجزائر وإعداد مشروع قوانين يتعلق بنظام حكم تلك المستعمرة"، يتم فيها إقصاء ممثلي الجزائر من عضويتها ، وبعد النقاش تقرر في 18 ديسمبر 1874م اللجوء إلى التصويت لتشكيل الجنة إلا أن البرلمان نبذ الفكرة وصرف النظر عنها سنة 1875م، تحت ضغط نواب الكولون داخل البرلمان[4].

كما طلب رئيس الجمهورية الفرنسية "كارنو" (Carnot) من "جول كامبون" (jules Cambon) عندما تولى الحكومة العامة في الجزائر سنة 1891م، تحقيق مهمة مزدوجة قائلا له:" عليك أولا أن تبرهن للأهالي على اهتمام فرنسا بهم وتذكرهم بأننا نحبهم ثم بعد ذلك عليك استرجاع استقلال إدارتنا"[5]. لان السلطات الفرنسية قد تغاضت عما ارتكبه المعمرون من ظلم وعجرفة ومآسي في حق الجزائريين، ولم تلعب الحكومة الفرنسية دورها الأساسي كحاكم عادل بين أطماع المعمرين ومصالح الأهالي، حتى تحرك ضمير البرلمان الفرنسي خلال سنوات 1890م و1892م، فقرر أن يهتم بالأهالي، فقام بإرسال عدة بعثات إلى الجزائر من أجل تقصي الحقائق والنظر في أحوال الأهالي، والتفكير في مصيرهم في ظل جشع المستوطنين ودراسة إمكانية استقلال الجزائر عن فرنسا اقتصاديا وحتى سياسيا[6].

---

(1) حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص162.
(2) جمال قنان، قضايا ودراسات، مرجع سابق، ص171.
(3) حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص164.
(4) شارل روبير آجيرون ،الجزائريون المسلمون، مرجع سابق، ص783.
(5) إبراهيم مياسي، مرجع السابق، ص ص192، 193.
(6) حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص177.

ومن بين القضايا التي لاقت انشغالا داخل البرلمان الفرنسي والتي شكلت صراعا هي قضية الميزانية، حيث طالب نواب الكولون بإستمرار رفع الميزانية، في حين كان النواب الفرنسيون بما فيهم نواب اليمين معارضين لكثرة هذه النفقات، ومن أمثلة ذلك مشروع الخمسين مليون الذي طالب به النائبان عن الجزائر "غاستو" (gastu) "وطومسون" (Thomson)[1]، والذي حظي بموافقة الوزير "كونستونس" (Constans) نيابة عن الحكومة في 5 أفريل 1881م، حيث كان يهدف المشروع إلى تأسيس 300 مركز استيطاني خلال خمس سنوات منها 150 مركز يؤسس فوق أراضي ينبغي اقتناؤها عن طريق المصادرة ولتجسيد هذا المشروع طالب نواب الكولون بقرض قيمته 50 مليون فرنك[2].

فتشكلت لجنة من 22 عضو لدراسة المشروع نشط فيها النواب الجزائريون بكل همة، ولم يتجرأ أحد على الإدلاء ببعض التحفظات باستثناء النائب "بيرنيي" (Bariner) الذي عبر عن تخوفه من أن يؤدي هذا المشروع إلى اندلاع انتفاضة، هذا ما أدى في النهاية إلى رفض المشروع[3].

وبعد أن أصبح نواب المستوطنين في عهد الحاكم العام "لويس تيرمان"(1881 ــ 1891م) يحكمون مستعمرة الجزائر لصالح المستوطنين، نسو كليا مصالح فرنسا، هذا ما دفع اليمين الملكي إلى لفت انتباه البرلمان إلى هذه الأوضاع وإلى الامتيازات التي تحصل عليها المستوطنون في الجزائر حيث قالوا: "بأن هؤلاء المواطنين يستغلون المسلمين لتسوية نفقاتهم دون أن يفكروا في أنهم مطالبون بأن يقدموا لهم شيء في المقابل، ولكنهم يعتقدون قانونا تجريدهم من الحقوق المكتسبة شرعا، لقد كان العرب المساكين زيادة على ذلك ضحايا الحكام الجمهوريين الطغاة... إن أعضاء المجلس البلدي الذين تحصلوا إلى حد الآن على حقوق مساوية قد حرموا من حق المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات"[4].

ومع استمرار تخوف فرنسا من هيمنة المستوطنين الأوروبيين على الأوضاع في الجزائر، خاصة في ظل تنامي فكرة استقلال الميزانية، والتي عبر عنها أحد نواب البرلمان في جلسة 2 مارس 1891م وهو "دي كي كامبان" (de cés - campane) بقوله: "أنه في حالة استقلال ميزانية الجزائر عن ميزانية فرنسا فإن الجزائر عندها لن تكون في حاجة إلى دعم من فرنسا في حالات الطوارئ مثل هجوم الجراد أو الحرائق أو الفيضانات وبذلك لن يكون لها مبرر لطلب عطف ومساعدة فرنسا...أنبه السينا (Sénat) (غرفة الشيوخ) إلى حتمية النظر بعين العطف إلى المصالح التي هي في خطر بالجزائر، وهذا فيما يتعلق سواء

---

[1] طومسون: هو غلاة المعمرين، كان نائبا عن مدينة قسنطينة، ومن المدافعين عن مصالح المستوطنين بقوة في البرلمان، نظم سنة 1894م ما عرف بقافلة البرلمانية، أنظر: حياة سيدي صالح، ، مرجع سابق ، ص170.

[2] شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون، المرجع السابق، ص789.

[3] نفسه، ص ص789 - 791.

[4] شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، تر: محمد حمداوي وآخرون، م2، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص63.

بمصالح الأهالي أو بمصالح الأوروبيين، لابد إذن من التضامن مع إخواننا في الضفة الأخرى من البحر"[1].

وما زاد أيضا من اهتمام البرلمان بالقضية الجزائرية هو تنامي فكرة الاستقلال الذاتي وسط الكولون أواخر القرن 19، حيث عبر عن ذلك أحد المستوطنين الغلاة وهو "غاستو"(Gastu)[2]، بأنه يراد بالاستقلال الذاتي تنظيم الجزائر مصالحها بنفسها، داعيا بذلك إلى تكوين برلمان كولونيالي بحيث وحده يستطيع سن القوانين الخاصة بالجزائر.

كما اهتم البرلمان عموما بعدة قضايا أخرى في الجزائر، طرحها النواب الأحرار في البرلمان ونالت اهتماما في نقاشاتهم، ومن بين هذه القضايا: الضرائب، قانون غابات التجنيد، قانون الاستيطان (خاصة قانون 1878م)، التعليم والتمثيل النيابي، كل هذه القضايا ظلت تعرض في جلسات البرلمان وتلقى جدلا كبيرا لكن دون تحقيق شيء للجزائريين، حيث كانت الكلمة الأخيرة ترجع دائما لنواب الكولون [3].

وهكذا طالب البرلمانيون بلجان تقصي الحقائق في الجزائر، وذلك بسبب زيادة نفوذ واستفحال الكولون فيها، واستغلالهم لثروات البلاد حتى أصبح وجودهم يهدد الوجود الفرنسي ذاته، حيث كانت سياسة الإدارة المدنية تخضع كليا لمصالح الكولون خاصة الغلاة[4] منهم أمثال: "أوجان إيتيان"(Eugéne Etienne) متجاهلة حتى مصالح فرنسا، وهذا ما أدى إلى ثورة البرلمانيين الفرنسيين، فقد حملت تقارير كل من "جونار" و"بيردو"(1891 ــ 1892م) مسؤولية ما يحدث في الجزائر للإدارة، وعبرت عن استياء البرلمانيين الأحرار والفرنسيين لما آلت إليه الأوضاع منذرة بالخطر تجاه مستقبل الجزائر[5].

هذه الأسباب كلها وما آلت إليه الأوضاع في الجزائر، دفعت جميعا بمجلس الشيوخ الفرنسي إلى توجيه اهتمامه نحو القضية الجزائرية، فقام بإرسال لجان تقصي الحقائق إلى الجزائر، وقد زاد هذا الاهتمام خاصة بعد زيارة "جول فيري" لها سنة 1887م، الذي أوضح عند عودته إلى فرنسا أمام النواب أن الإدارة في الجزائر لا تخدم سوى مصالح الكولون[6].

---

(1) J.Officiel De La République Française: Sénat, Séance 02 Mars 1891,P130.
وانظر الملحق رقم (04)

(2) غاستو: نائب عن عمالة الجزائر 1876 ــ 1881، وهو من دعاة تكوين برلمان كولونيالي، ومنح حرية أكثر للكولون، أنظر: حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص171.

(3) شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص84.

(4) حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص ص188،189.

(5) نفسه، ص ص188 ،189.

(6) نفسه، ص ص191،190.

لقد حاول البرلمان في عدة مناسبات سابقة إرسال لجان تحقيق إلى الجزائر سواء كان ذلك بضغط من النواب الفرنسيين (اليمين) أو نواب الكولون، حيث ظهرت العديد من اللجان نذكر منها: "اللجنة الإفريقية "1833م، "لجنتا التحقيق الزراعية" 1868م ـــ 1869م، "لجنة 16 فيفري 1878م" التي طالب بها المعمرون والمعروفة "بالجولة البرلمانية"، لجنة "الأربعة أسابيع" سبتمبر أكتوبر 1879م، و"لجنة نوفمبر 1880م" لتنظيم شؤون الجزائر، وكذلك "لجنة أفريل 1887م" المعروفة "بالقافلة الكبرى"، إضافة إلى اقتراح " de Lavergne" الذي لقي معارضة من الكولون، حيث أن تشكيل هذه اللجان كان دليلا على الصراع الذي كان يحدث داخل البرلمان حول مسألة الجزائر، التي كان يخرج منها الكولون في معظم الأحيان وهم المنتصرون، وقد كانت لجنة "جول فيري" آخر هذه اللجان خلال القرن 19م[1].

كان للواقع الجزائري صدى كبير داخل البرلمان الفرنسي خاصة مع تفاقم الأوضاع جراء السياسة القمعية التي اتبعتها فرنسا والتي سمحت بتعسف القادة العسكريين في إطار ما سمي بـ: مرحلة النظام العسكري، الذي شهد زيادة نفوذ المستوطنين واستفحالهم. في مقابل ذلك زادت موجة الاحتجاجات والعرائض من طرف الجزائريين التي كانت تعبر عن رفضهم الشديد لما آلت إليه أوضاعهم وحياتهم، فدفع هذا الوضع بالبرلمان الفرنسي إلى التحرك ومحاولة إيجاد حلول تضمن بقاءه في الجزائر والسيطرة عليها، فقام بإرسال عدة لجان برلمانية محاولا بذلك الإطلاع على حقيقة أوضاعها.

[1] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 190.

الفصل الثاني: اللجنة الإفريقية 1833 – 1834م وموقف النخبة الجزائرية منها.

المبحث الأول: تشكيل اللجنة الإفريقية الأولى ومهامها.

المبحث الثاني: برنامجها وأهم تقاريرها.

المبحث الثالث: تكوين اللجنة الإفريقية الثانية وتقاريرها النهائية.

المبحث الرابع: موقف النخبة الجزائرية من نتائجها

المبحث الأول: اللجنة الإفريقية الأولى: la commission Africaine (07/07/ 1833م):

أ.تكوين اللجنة:

هي لجنة تحقيق مهمتها الوقوف على أوضاع الجزائر ومعاينتها وتقصي الحقائق من خلال تقارير تتضمن اقتراحات واضحة وجمع معلومات كافية[1]، أطلق عليها اسم اللجنة الإفريقية لان كلمة إفريقية ارتبطت بدخول الفرنسيين إلى الجزائر التي أطلق عليها الفرنسيين هذا الاسم لأنها كانت تمثل القوة الأولى في تلك الفترة[2].

ويعد البارون "مونتي" أول من اقترح فكرة تأسيس هذه اللجنة الخاصة، وذلك بتاريخ 19افريل 1833م، وقد ضمت شخصيات معروفة، ولقيت دعم وموافقة كل من الملك "لويس فيليب" ووزير الحربية "سولت " و"باسي"[3]. واتجهت الحكومة الفرنسية لتشكيل هذه اللجنة رسميا بتاريخ 07/07/ 1833م للأسباب التالية :

- ضغط الرأي العام الأوروبي حيث كانت الدول الأوروبية تضغط على فرنسا للإعلان عن موقفها الرسمي من الاحتفاظ أو التخلي عن الجزائر[4]، خاصة بريطانيا التي عبرت منذ البداية عن رفضها للاحتلال، لكن هذا الرفض طبعا لم يكن في صالح الجزائريين بل لصالح بريطانيا ورغبتها في تحقيق امتيازات بالمنطقة، خاصة أن هذه الفترة شهدت صراع الدول الأوروبية حول الأسواق الخارجية كنتيجة لظهور الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا[5].

- الحملة التي شنها بعض المنفيين الجزائريين، حيث قاموا بتوجيه رسائل وعرائض رسمية إلى الحكومة الفرنسية بهدف الاعتراف بالجزائر ككيان مستقل[6]. وكان من أبرزهم: "حمدان بن عثمان خوجة"، الذي قام برفع عدة شكاوى طالب فيها برفع الظلم المسلط على الجزائريين ومن بين هذه الشكاوى نجد: الرسالة التي وجهها إلى الماريشال "سولت" (Soult) بتاريخ1833/06/03م وطالب فيها بتشكيل لجنة تحقيق ودراسة وإتباع طرق ناجحة في إدارة الجزائر[7]، حيث أصدر الماريشال "سولت" تصريحا أعلن فيه أن الهدف

---

(1) حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص140.
(2) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، مرجع سابق، ص37.
(3) الطيب مختاري ، اللجنة الإفريقية 1833-1834، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، تخصص المقاومة الوطنية والثورة التحريرية ، قسم التاريخ،، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2009-2010، ص02
(4) سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص97.
(5) حياة سيدي صالح، البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19، مجلة الدراسات التاريخية، ع13، الجزائر،2011، ص305.
(6) نبيل بلاسي، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، دار الكتب، مصر، 1999، ص14.
(7) أحميدة عميراوي، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية 1827-1840، دار البعث، الجزائر،1987، ص149.

من إنشاء وتكوين هذه اللجنة هو جمع المطالب التي تساعد الحكومة وتمكنها من الوقوف على واقع الجزائر[1].

- بالإضافة إلى المناقشة التي جرت في البرلمان الفرنسي حول تخصيص ميزانية لمواصلة الحرب في الجزائر[2]، وبرز هنا ضغط البرلمان الفرنسي على الحكومة، لأنه كان معارضا للحملة وللإعتمادات الإضافية لسنة 1833م، ولسنة1834م، وكانت حملة المعارضة هذه ليست لصالح الجزائريين، وإنما لحفاظ البرلمان على صلاحياته كونه الغرفة المشرعة وصاحبة السيادة على الجهاز التنفيذي ولها سيطرة كاملة على الميزانية وعلى الملك، ورأى البرلمان أن هذه العملية فيها إهدار للمال الفرنسي[3].

- كذلك كثرة الشكاوي من تعسف القادة العسكريين، واهتمامهم بمصالحهم الخاصة، وقاموا بإبادة أبناء الجزائر وأصروا على عزل المدنيين، وعدم السماح لهم بالمشاركة في شؤون الإدارة الجزائرية[4].

- بالإضافة إلى رغبة الحكومة الفرنسية في فرض السيطرة على الجزائر وتكوين مستعمرات بها، وبذلك تكون فرنسا قد تخلصت من الضغط الأوروبي الذي كان ممارسا عليها[5].

ب. أعضاؤها ومهامها:

تولى رئاسة هذه اللجنة الجنرال "بوني" وإلى جانبه مجموعة من الأعضاء حيث اختص كل عضو في مجال معين[6]، فأسندت المسائل العسكرية لرئيسها الجنرال بوني (Bonnet)، وتولى مهام الأمانة العامة للجنة السيد" بيكاستوري" عضو البرلمان الفرنسي وذلك بانتخابه من طرف أعضائها، وأسندت المسائل المتعلقة بالطرق والقناطير ل "مونفور Montfort"، والمسائل البحرية للسيد" دوفال داليD.Dalliy"، أما الأمور المتعلقة بالمالية والضرائب والعقارات أسندت للجنرال "دوبير صار D.Auberssart"، والتجارة والصناعة والجمارك للسيد "رينارReynarar"، قضايا الإدارة والقضاء للسيد "لورنسLaurence"، والزراعة واستغلال الأراضي لرئيس المكتب العربي العقيد "دي لابينسونير De la pinsonniere [7]"

---

(1) بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي1830-1837، دار النفائس، 1980، ص152.
(2) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص97.
(3) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: المعهد العالي لترجمة، دار الأمة، الجزائر،2008، ص190.
(4) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص121.
(5) الطيب مختار، لجنة التحقيق الإفريقية في الجزائر ودورها الاستعماري، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، عدد3، ص308.
(6) نفسه، ص308.
(7) بسام العسلي، مرجع سابق، ص153.

انطلقت هذه اللجنة من ميناء تولون يوم 28 أوت 1833م الموافق 11 ربيع الثاني1249ه[1]. وهي محملة بتعليمات يدور محتواها[2] حول إيجاد حلول لكل القضايا المختلفة التي لها علاقة باحتلال الجزائر، وإطلاع حكومة فرنسا بحقيقة الوضع فيها. ودامت مدة تواجدها في الجزائر حوالي03 أشهر[3].

وبوصولها إلى أرض الجزائر بتاريخ 2 سبتمبر 1833م، قامت في اليوم الموالي باستقبال ممثلي السلطة المدنية والعسكرية في الجزائر، وأعضاء الغرفة التجارية، لجنة استعمار الأراضي، بالإضافة إلى وفود من المستوطنين والتجار الأوروبيين، وأعيان العرب الحضر ويهود الجزائر، كان الهدف من استقبال هذه الوفود هو توضيح مهام اللجنة[4]. ثم عقدت أولى جلساتها في 6 سبتمبر1833م، سعى أعضاء اللجنة لجمع ما أمكن من معلومات خلال عملية التقصي لكن هذه العملية شملت المناطق التي وقعت تحت السيطرة الفرنسية، ولم تزر المناطق التي يتمركز بها الأهالي هذا ما يدل على أن اللجنة لم تهتم بأوضاع الجزائريين، وإيجاد حلول للمشاكل التي يعانون منها، وأنها جاءت لخدم المصالح الفرنسية. وكانت الحملة الاستطلاعية التي قام بها الأعضاء تحت حماية الجيش الفرنسي[5].

وكانت البداية من مدينة الجزائر كمرحلة أولى من العمل، حيث اجتهد الأعضاء كل في اختصاصه لجمع أراء المستوطنين والجزائريين، وتوجهت بعد ذلك إلى البليدة في 10 سبتمبر من نفس السنة، والتي لم تستطيع دخولها بسبب المقاومة، ثم اتجهت إلى عنابة في 14 سبتمبر، ووهران خلال أكتوبر حيث تعرضت هناك لهجوم قتل فيه 4 جنود فرنسيين، ثم زارت بجاية التي تعرضت كذلك فيها لهجوم [6]. وقد استهدفت اللجنة في هذه الجولة المراكز العسكرية والمنشآت الصناعية والمؤسسات العامة، وبهذه الزيارة تكون اللجنة قد ختمت جولتها الضيقة من حيث المساحة والمدة الزمنية[7]. ويمكننا القول أن هذه الأخيرة لم تلم بجميع الأمور والتفاصيل لأن جولتها اقتصرت على مناطق معينة وكذلك ضيق المدة الزمنية لأنها ليست كافية.

ومن أهم ما كان على اللجنة القيام به هو الإجابة على الأسئلة التي اندرجت ضمن التعليمات التي قدمتها الحكومة من بينها: هل تحتفظ فرنسا بالجزائر أو تتخلى عنها؟ وفي الحالتين ما فائدة فرنسا؟ وما طريقة العمل إذا كان الاحتفاظ هو الحل؟ [8].

---

(1) مختاري الطيب، اللجنة الإفريقية ودورها مرجع سابق، ص311.
(2) سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ، مرجع سابق، ص97.
(3) نفسه ،ص97.
(4) سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص97.
(5) الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية، مرجع سابق، ص7.
(6) الطيب مختاري، لجنة التحقيق الإفريقية ودورها، مرجع سابق ، ص309.
(7) سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص99.
(8) مرجع نفسه، ص99.

المبحث الثاني: برنامجها وأهم تقاريرها

أ. برنامجها:

أخذت اللجنة تعليمات من الملك "لويس فليب" وتضمنت النقاط التي يريد الاطلاع عليها، وطلب منها إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها في الجزائر، كما أعطتها الحكومة برنامج عمل تسير وفقه، وترجمت هذه التعليمات بوضوح رغبة فرنسا في البقاء بالجزائر بصفة نهائية لأنها كلفت بالبحث في شروط التنمية الاستعمارية[1]. أما مهمتها فقد تلخصت في هدفين هما:

1. التحضير لحلول أساسية لفرض السيطرة الكاملة على الجزائر.
2. الوقوف على حقيقة الأوضاع فيها، حيث تزامنت مهمة هذه اللجنة مع تزايد المعارضة في البرلمان[2]، التي مثلها "إسكافيه دي صاد" الذي اقر لحكومته بسلبيات البقاء في الجزائر من الناحية الأخلاقية والاقتصادية، وكان قد اقترح أن تبقي فرنسا حامية عسكرية في الجزائر تشبه الحامية العسكرية التي أقامها الإسبان[3].

عقدت اللجنة حوالي 30جلسة بحضور جميع أعضائها بمدينة الجزائر، ناقشت خلالها مجموعة من القضايا، واستمعت إلى تقارير أعضائها حسب اختصاص كل عضو، لتكون آخرها جلسة 28أكتوبر 1833م[4]، وتوصلوا إلى ضرورة انجاز عمل كامل يحتوي على آراء جميع الأعضاء يحملونه معهم إلى فرنسا[5].

من بين ما ورد في المسائل التي طرحت خلال المناقشة:

- **العلاقة مع الأهالي المسلمين الجزائريين**: دار النقاش بين أعضاء اللجنة حول هذه النقاط فانقسم أعضائها إلى عدة مواقف، الأول يرى ضرورة إتباع سياسة عادلة اتجاه الأهالي المسلمين، أما الثاني فطالب باعتماد أساليب تجبر الأهالي المسلمين على التنازل عن حقوقهم، أما الثالث فرأى ضرورة استخدام العنف والقوة وعزل الأهالي عن المراكز الفرنسية[6].

---

(1) سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص97.
(2) الطيب مختاري، لجنة التحقيق الإفريقية ودورها، مرجع سابق ص312.
(3) أوليفي لوكور غرانميزون، الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد، الجزائر،2008، ص44.
(4) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص99.
(5) الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية مرجع سابق، ص11.
(6) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص100.

وفي النهاية اهتدت إلى إتباع سياسة اللين في معاملة العرب ومحاولة دمجهم مع السكان الأوروبيين، ومواصلة الحرب ضدهم حتى إضعافهم، وبالإضافة إلى ذلك جعلت التشريعات الفرنسية محل التشريعات المحلية[1].

- **جنسية المستوطنين**: كانت هذه الأخيرة من بين أهم النقاط التي حظيت باهتمام اللجنة وقد طرحت السؤال بالصيغة الآتية: هل سيسمح بدخول الجزائر للفرنسيين فقط؟، هل سيسمح لجميع الأجناس الدخول إلى الجزائر دون تمييز؟، وإذا سمحت للجميع فما هي الشروط التي يجب أن تتوفر في غير الفرنسيين الذين يرغبون بالاستيطان في الجزائر؟، وبعد مناقشات طويلة قررت اللجنة أن تسمح لجميع الأجناس بالدخول إلى الجزائر دون تمييز الأصل[2]، وسعت إلى إحلال هذه الجاليات الأوروبية محل الجزائريين وإعطاء الأفضلية للفرنسيين وكذلك لأصحاب الحرف والمزارعين[3].

- **السلطة:** أخذت مجالا واسعا من النقاش بين أعضاء اللجنة الذين اختلفت آراؤهم بين قائل بتركيز السلطة في يد العساكر أي تكون سلطة عسكرية واحتجوا بالأوضاع المضطربة والمقاومات الشعبية للاحتلال، وبين آخر قائل بتركيز السلطة في يد المدنيين لقدرتهم على التسيير[4]. واقترحت اللجنة جمع السلطتين العسكرية والمدنية في يد الحاكم العام، بالإضافة إلى إنشاء مجلس إداري يضم قائد الجيش الفرنسي في الجزائر ومتصرف مدني وأخر عسكري وموظف قضائي سامي، يترأس هذا المجلس الحاكم العام كذلك تم إشراك العرب في المجلس البلدي شريطة أن لا يتجاوز عددهم عدد الفرنسيين[5].

ب. تقاريرها الأولية:

خرجت اللجنة بمجموعة من التقارير، حيث أعد كل عضو تقرير في مجال تخصصه، شملت التقارير الميادين التي ركزت عليها فرنسا وكانت على النحو التالي:

- **التقرير العسكري**:

أشاد هذا التقرير بمجموعة الامتيازات التي تتمتع بها فرنسا في الجزائر، وأنها تعد من بين المناطق المحصنة التي بلغ عددها 180 نقطة على طول الساحل، وبهذا تسيطر على جزء كبير من أوروبا وعلى شمال إفريقيا ومنافسة بريطانيا كما يمكن اعتبارها مدرسة لتكوين الضباط والجنود، أما اقتراحها فقد تمثل في ضرورة المحافظة على الأمن ومن أجل

(1) بسام العسلي، مرجع سابق، ص155.
(2) سعد الله أبو القاسم ، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص101.
(3) بسام العسلي، مرجع سابق، ص156.
(4) الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية، مرجع سابق، ص15.
(5) سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص102.

ذلك يجب القيام بالسيطرة على البليدة والقليعة وتنصيب ثكنتين بالقرب من البحيرة الكبيرة، أما في وهران فالأوضاع محصنة يعود الفضل في ذلك للإسبان، واثنى هذا التقرير على المنطقة الغربية التي اعتبرها من أغنى المناطق في الجزائر إلا أن هذه الأخيرة كانت تحت سيطرة الأمير عبد القادر[1].

- **التقرير البحري:**

أشاد هذا التقرير بالمكانة الهامة لعنابة، وضرورة تامين وحماية الطريق التجاري الذي يمتد نحو الجنوب الشرقي، أما بالنسبة لميناء الجزائر فقد أشار التقرير إلى أنه الأسوء ويجيب توسيعه في اتجاه الجنوب الشرقي ب200 متر حتى يكون بمقدور جميع السفن الإرساء، خلص هذا التقرير إلى تأمين الحدود البحرية بين الجزائر وفرنسا، وذلك يتطلب 14 سفينة حربية و9 سفن بخارية من الحجم الكبير[2].

- **تقرير الأشغال العمومية:**

تضمن الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالأشغال ذات الأولوية لتامين الجيش من هجمات الجزائريين وإعادة فتح الطرق وتهيئتها، فكانت تكلفة الانجازات العسكرية 2 مليون فرنك فرنسي، أما تكلفة الأعمال المدنية والعسكرية في كل من العاصمة وعنابة هي: 370.4 مليون فرنك فرنسي والأعمال التي تخص وهران348 ألف فرنك[3].

تقرير الاحتلال:

كان عبارة عن ملاحظات وحلول يرد بها على أسئلة اللجنة، وكانت الملاحظة الأولى حول الوافدين إلى الجزائر الذين أصبحوا في تعداد الموتى نظرا للظروف القاسية هناك وتراجع الإنتاج، وسؤال يخص الاحتفاظ بالجزائر وضرورة استمالة العرب لسيطرة عليهم[4].

التقرير النهائي:

أقرت اللجنة في النهاية احتلال الجزائر فلاحيا وتجاريا تحت الحماية الفرنسية، أما اعتبارها محتلة عقابية فهذا يدفع إليها بأصحاب السوابق، لذلك تم رفضه من طرفها، لأن ذلك يشجع على ارتكاب الجرائم في فرنسا ذاتها ورغبة مرتكبيها في المجئ للجزائر وهذا ما تم رفضه من طرف اللجنة، واعتبرت الوافدين إليها الذين لا يملكون شيئا عائقا أمام

---

(1) الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية، مرجع سابق، 24.
(2) سعد الله أبو القاسم ، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص ص25،26.
(3) عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، د م ج،1999، ص ص66،67.
(4) الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية ، مرجع سابق، ص28.

الازدهار في حين كان العكس بالنسبة للأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال عنصر ايجابي لهم[1].

لم يرد في تقرير اللجنة النهائي أي مطالبة للمستوطنين بضمانات مادية أو أخلاقية لأن فرنسا أدركت أن القادمين إلى الجزائر هم قناصوا الفرص واللصوص، وكذلك رأت انه يجب عليها استمالة العرب إلى الحضارة الغربية في سبيل تحقيق تعايشهم مع المستوطنين[2]، وتوصلت اللجنة في ختام تقريرها إلى ضرورة الاحتفاظ بالجزائر[3].

(1) صالح عباد، مرجع سابق، ص13.
(2) الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية، مرجع سابق، ص ص28-32.
(3) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص97.

المبحث الثالث: اللجنة الإفريقية الثانية:

بعدما أنهت اللجنة الإفريقية الأولى عملها الذي جاءت للجزائر من أجله، والذي لخصته في مجموعة من التقارير في عدة مجالات حملتها معها إلى الحكومة الفرنسية، بناءا على ما ورد في التعليمات التي أعطيت لها عند تعينها. تقدم وزير الحربية الماريشال "سولت" إلى الملك "لويس فليب" بعد التقرير الذي رفعه الدوق "دوفالي" ليذكره باللجنة التي تشكلت في جويلية 1833م لجمع ما أمكن من معلومات وأعلن عزمه على تشكيل لجنة ثانية عند رجوع الأولى ينضم إليها أعضاء اللجنة الأولى[1].

أ. تشكيلها:

تشكلت اللجنة الثانية بتاريخ 1833/12/12م وضمت19 عضوا من بينهم أعضاء اللجنة الأولى وهم: الجنرال بوني، بيسكاتوري، لورانس، السيد رينار، الجنرال مونفور، السيد دوفال دالي، دوبير سار، دي لابينسونير[2].

بالإضافة إلى03 أعضاء من المجلس الفرنسي الأعلى، وخمسة من مجلس النواب الفرنسي هم باسي ودو صاد المعادين للاحتلال، قائد الأسطول البحري وأمين ومقتصد عسكري[3] هم كما يلي:

- الدوق "ديكازDecaze" رئيس اللجنة وعضو بالمجلس الفرنسي الأعلى.
- الكونت "قيمنوGuillminot "عضو بالمجلس الفرنسي الأعلى.
- الكونت" بونيBonet "عضو بالمجلس الفرنسي الأعلى.
- البارون" مونيMounier "نائب في البرلمان الفرنسي.
- "ديشتالDuchatel "نائب في البرلمان الفرنسي.
- "ديمون"Dumoun نائب في البرلمان الفرنسي.
- "باسيPassy "نائب في البرلمان الفرنسي ومن معارضي الاحتلال.
- الكونت" دوصاد De Sade"نائب في البرلمان الفرنسي ومن معارضي الاحتلال.
- البارون "فولون" Vdland قائد الأسطول البحري.
- السيد "بود Baude "الأمين العسكري
- المقتصد العسكري "ديفال دالي"[4].

---

(1) الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية، مرجع سابق، 78.
(2) الطيب مختاري، لجنة التحقيق الإفريقية، مرجع سابق، ص314.
(3) محمد بن عبد الكريم، حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، دار الثقافة، لبنان، 1972، ص207.
(4) الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية، مرجع سابق، ص79.

شرعت اللجنة في نشاطها بعقد ثماني جلسات تمهيدية كانت أولها بتاريخ 22 سبتمبر1833م، وقامت خلالها بوضع الأسس التي ستنجز عليها عملها وبقراءة التعليمات التي أعطيت للجنة الأولى، وكذلك اطلعت على تقرير وضعية الاحتلال الذي أعد من طرف المكاتب الحربية في مارس 1833م[1].

ب. سير أعمالها:

عقدت هذه اللجنة حوالي 56 جلسة، كان النقاش فيها يطول ويحتد كل ما طرح موضوع التخلي أو الاحتفاظ بالجزائر، كما استقبلت اللجنة بعض الجزائريين المنفيين بفرنسا[2]. وهم من حضر الجزائر وتصادف وجودهم بفرنسا وهم: أحمد بوضربة، حمدان بن عثمان خوجة، حمدان بن أمين السكة، وقد عبر هؤلاء عن موقفهم من الوجود الفرنسي في الجزائر، فاختلفت مواقفهم بين مؤيد للاحتلال، وآخر رافض له، وبين آخر معتدل طالب بإصلاحات[3]

استقبل "ابن الكبابطي"[4] من طرف اللجنة في جلسة 10 نوفمبر 1833م ودار النقاش حول العدالة، حيث وجه له 13سؤالا كان مرتبطا بحقوق الآباء على الأبناء، فأجاب بأن الأب مطالب بتربية ابنه وأن يكون له القدوة والمثل ويعلمه الخوف من الله تعالى، أما عن الوصي وعن الزواج فإن جوابه سن الزواج بالنسبة للرجال15 سنة أما بالنسبة للفتيان فهو البلوغ... [5].

وفي ذات السياق استقبلت اللجنة أيضا مجموعة من الشخصيات الفرنسية، والتي بلغ عددها 14 شخصية من بينها قائد الجيش الفرنسي في الجزائر الجنرال "فلازي" الذي أكد على كفاية الجيش الفرنسي في الجزائر وسهولة دعمه من الطريق البحري، كما أثنى على الجانب الزراعي، كذلك تلقت اللجنة مجموعة من الرسائل كان عددها14 رسالة، كانت خصيصا من كلوزيل، واحتوت على الملاحظات التي قدمها المعمرين حول علاقة العرب بالإدارة المحلية، وكذلك رسالة أخرى احتوت على الاستعدادات للسيطـــرة على القطاع الوهراني.

---

[1] الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية، مرجع سابق ، ص79.

[2] سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص ص103، 104.

[3] نفسه، ص ص116،115.

[4] هو مصطفى بن محمد ابن عبد الرحمان، ولد في مدينة الجزائر في شهر شوال 1189ه، تعود أصوله إلى الأندلسية، شغل منصب القضاء على المذهب المالكي في عهد الداي حسين، للمزيد أنظر: مؤلف مجهول، موسوعة أعلام الجزائر1830-1954، م م و د ب في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،2007، ص ص492-490.

[5] الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية، مرجع سابق، ص ص67،66.

وكذلك من المعاهدة[1] التي أبرمت بين الجنرال "ديمشال " و"الأمير عبد القادر"[2].

بالإضافة إلي مذكرة حمدان خوجة التي تطرق فيها إلى أن السبيل الوحيد لوصول اللجنة إلى هدفها هو زيارة المناطق حتى تكون لها فيها نظرة وافية، وأوصاها بالتزام الحياد والمصداقية في فحص التقارير[3]، أما مذكرة أحمد بوضربة التي كان الهدف منها هو تحسين أوضاع البلاد وخدمة الصالح العام ومحاولة التوفيق بين المصالح الفرنسية ومصالح المعمرين ومصالح الأهالي، وحدد الأسس التي يراها تحقق ذلك وانتقد فيها طريقة الاحتلال وعدم ثباته على نظام واحد، وقد احتوت هذه الأخيرة على سبعة فصول، الأول خصص لإنشاء مجلس استعماري يعين على رأسه والى عام وكاتب وعضو من المسلمين، والثاني كان لتنظيم البلدية حيث رأى أنها تتكون من خمسة أعضاء من الأهالي وثلاثة أعضاء من المعمرين وعضوين من اليهود، والثالث جاء نظام البلدية الذي يتكفل بتسجيل المواليد والزواج، أما الرابع فكان حول العدالة والخامس اختص بالتنظيمات الداخلية والسادس جاء فيه إدارة الأوقاف التي رأى أنه يجب تعين لجنة تشرف على هذه الأملاك، والأخير شمل الميادين الإدارية المتفرقة[4].

ومن جملة المواضيع التي ناقشتها اللجنة والتي كانت لها أهمية بالغة من بينها:

- **مسألة الاحتلال والنفقات**: حيث ذهب رأي اللجنة في هذا المجال أن النفقات عالية وأن الوقت سيكون كبير حتى تعادل النتيجة النفقات. كما قامت اللجنة بحصر النفقات وما تحتاجه المدن بين سنتي1834-1835م وهي مبينة في الجدول الاتي [5]:

المدن	ميزانية 1834/مليون فرنك	ميزانية 1835/م ف
الجزائر	1.7	2.1
وهران	0.500	0.500
عنابة	0.500	0.500
بجاية	0.300	0.300

(1) هي معاهدة أبرمها الجنرال ديمشال مع الأمير عبد القادر في 1834/02/26 تنص على وقف القتال بين العرب والفرنسيين وبين كل من الأمير عبد القادر والجنرال ديمشال، وأن عادات العرب ودينهم ستكون محل احترام الفرنسيين، بالإضافة إلى تبادل الأسرى وحرية التجارة...، للمزيد ينظر: بوعلام بسايح، الأمير عبد القادر غالبا لكن مظفرا من لويس فيليب إلى نابليون الثالث، مج1، منشورات ANEP، ص ص26،27.

(2) الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية، مرجع سابق، ص ص82،83.

(3) محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر، 1985، ص148 . وأنظر الملحق رقم (05).

(4) الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية ، مرجع سابق، ص ص86 -88.

(5) نفسه، ص ص89، 90.

- **مسألة الإدارة ومؤسساتها:**

وقع اختلاف في هذه المسألة حول كيفية تسيير وحكم الجزائر، جعلها تابعة لوزارة الحربية، أو إلحاقها بالملك أو بوزارة المالية، وفي الأخير توصلت اللجنة إلى تعيين حاكم عام على الجزائر، وبينت طبيعة العلاقة بين الحاكم العام والحكومة المركزية في باريس، وكذلك تعيين وزير وسيط بين الحاكم العام والحكومة الفرنسية[1].

ج. تقاريرها الأولية:

كان من بين التقارير الأولية للجنة:

- **تقرير حول الدومين:**

تطرق هذا التقرير إلى اللجنة الأولى وعملها، وما كان تحت سلطة الداي والأملاك العمومية والأملاك التي تحت سلطة الاحتلال، ورأى انه يجب تكوين لجان على مستوى المدينة. أوصى هذا التقرير بأن تكون هذه اللجان تحت رعاية مدير المالية، وكذالك إمكانية إبطال العقود الصادرة عن الجهة الإسلامية، ومصادرة الأملاك الشاغرة أما الأراضي الريفية فهي توجه نحو الكولون[2].

- **المؤسسات الدينية:**

وهي النقطة الحساسة للجزائريين فهي تعتبر جزءا من مقومات الشخصية الجزائرية، التي عمل الاحتلال الفرنسي منذ دخوله إلى الجزائر على القضاء عليها، وقد توصلت اللجنة إلى جعل هذه المؤسسات وحراساتها ونفقاتها ومداخيلها تحت إشراف مجلس يرأسه المقتصد المالي ويتم تعيين وكلاء من طرف الحاكم العام مع فصل هذه المؤسسات عن الإدارة[3].

- **تقرير حول بيت المال:**

أقرت اللجنة أن تعين صاحب بيت المال يتم تعيينه من طرف الحاكم ويمارس مهامه تحت وصاية القاضي والعلماء، ويعد بيت المال مصدر رواتب القضاة والعلماء[4].

---

(1) الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية، مرجع سابق، ص ص91،92.
(2) نفسه، ص ص 93،93.
(3) سعد الله أبو القاسم، محاضرات قي تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص108.
(4) الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية، مرجع سابق، ص93.

- **تقرير حول الضرائب:**

أقرت اللجنة مجموعة من الضرائب، وذلك من أجل تعويض نفقاتها الموجهة للجانب العسكري لضمان مداخيل للخزينة الفرنسية[1].

- **تقرير الجمارك:**

والذي أكد وجود عملية الجمركة في الجزائر، ونضم عملية إرساء السفن وقيمة الضرائب، وسعى هذا النظام لإيجاد مصادر للخزينة وحماية المنتج الفرنسي.

- **تقرير حول احتجاز ممتلكات الأتراك:**

ذكر بالقرارات التي أصدرها "دي بورمون" في 1830/9/8م والتي ألحقت بموجبها أملاك الداي والبايات والأتراك المغادرين بالأملاك العمومية، فيما يخص الممتلكات المحجوزة يتم توظيفها لصالح الاحتلال[2].

- **مشروع القانون المنظم للقضاء:**

تشكل القانون من 60 مادة منها21 مادة خاصة بتنظيم المحاكم، ومن المادة22 حتى المادة 39 تحدد عمل وصلاحيات الحاكم العام، أما من المادة 40 إلى 49 شملت الإجراءات، ومن 50 حتى 53 تخص الجانب الإداري، ومن 54 إلى60 تخصص الاستثناءات[3]، وجاء فيه أن تنظيم القضاء في الجزائر سيكون باسم الملك سواء في المحاكم الفرنسية أو الجزائرية، أما الهيئة القضائية تتكون من رئيس و7قضاة ونائب عام و4 محلفين من طرف الملك.

كذلك كانت هناك تقارير إضافية هي:

- **ما يحصل من السكان الأهالي المسلمين:** الذين وجدت الإدارة الفرنسية صعوبة في التعامل معهم، فقررت إخضاعهم عن طريق فرض الضرائب واستعمال القوة[4].

- **تقرير الاستسلام:** توصلت اللجنة إلى أن استسلام الداي حسين لا يعني استسلام الجزائر، وهذا ما يبرر المقاومة الشعبية المتواصلة وخسارة الجيوش الفرنسية، وقررت اللجنة أن هذه المقاومة ما هي إلا رد على سياسة العنف والتجاوزات التي قام بها الفرنسيون[5].

---

(1) الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية ، مرجع سابق، ص94.
(2) نفسه، ص ص97،96.
(3) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص386.
(4) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص378.
(5) الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية، مرجع سابق، ص ص103،102.

- **تقرير الأملاك المشغولة من طرف الاحتلال:** تم الاعتراف في هذا التقرير بالشكاوي والتجاوزات، إلا أنه لم يشر إلى عدد الأفراد المتضررين، لكنه أقر حق الفرنسيين في وضع أيديهم على أملاك الأفراد بهدف المنفعة العامة.

- **تقرير أملاك مكة والمدينة:** الذي وضع هذه الأملاك تحت نظام تسيير موحد مع الأملاك العمومية الأخرى[1].

خرجت اللجنة بتقرير نهائي تم تقديمه لغرفة النواب في 1834/03/10م، حيث ورد فيه تصور لواقع الجزائر في ظل الاحتلال، وتطرق إلى ظروف تشكيل اللجنة الأولى، وما قامت به اللجنة الثانية وجاءت نتيجة المداولات في جزئين.

الأول الذي دار فيه النقاش حول الاستمرار أو الانسحاب والنظام الذي يجب إتباعه، أما الثاني فقد خصص لنظر في الإدارة المدنية، العدالة وغيرها من المسائل الأخرى[2].

وفي الأخير كان قرار اللجنة مواصلة الغزو، وكان التصويت بـ: 17 صوت للموافقة مقابل صوتين، ورأت بدورها أن مصلحة فرنسا وشرفها يفرضان عليها الإبقاء على الممتلكات في شمال إفريقيا، وبذلك تقرر تقسيم إدارة الممتلكات في شمال إفريقيا بمقتضى الأمر الملكي الصادر بتاريخ 1834/09/22م الذي جاء فيه تعين حاكم عام يساعده وكيل عام ومقتصد وهؤلاء الثلاثة يعودون بالنظر إلى وزير الحرب المشرف على الجزائر[3].

د. التقرير النهائي للجنة:

خلصت اللجنة في الأخير بعد عرض التقارير الأولية المعدة من قبل أعضائها إلى تقرير نهائي شمل النقاط التالية [4]:

- ✓ رأت أنه من شرف فرنسا ومصلحتها الاحتفاظ بالجزائر.
- ✓ الاحتفاظ بحقوق فرنسا وسيادتها على كامل الجزائر، وتحديد الاحتلال في الوقت الراهن على كل من الجزائر وهران وعنابة وبجاية وما حول الجزائر وعنابة.
- ✓ تكون حماية الجزائر بخط من المراكز العسكرية يمتد من الأطلس البليدي حتى القليعة ومن الجهة الأخرى كاب ماتفو.
- ✓ تكون عنابة محمية بخط دفاعي يمتد من بحيرة فزارة حتى سيدي دندن ثم المفرق[5].

---

[1] الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية، مرجع سابق ، ص104.
[2] الطيب مختاري، لجنة التحقيق الإفريقية ، مرجع سابق، ص318.
[3] أندري برينات وآخرون، مرجع سابق، ص324.
[4] الطيب مختاري، لجنة التحقيق الإفريقية ودورها ، مرجع سابق، ص321.
[5] الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية، مرجع سابق، ص ص109،110.

- ✓ تكون الأعمال المنجزة والتحصينات من أجل حماية المدن والمراكز من هجمات الجزائريين.
- ✓ تحديد عدد الجنود في جزائر ب 21000 جندي.
- ✓ الاستعانة بقوات من الأهالي كجنود إضافيين.
- ✓ يكون التشريع بمراسيم ملكية، يتم التداول حولها في المجلس الحكومي.
- ✓ الحاكم العام يجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية وصلاحيته، تكون بأوامر ملكية، يتم التداول عليها في مجلس الحكومة.
- ✓ أوامر الملك للحاكم العام تتم عن طريق رئيس المجلس الحكومي، أما بخصوص موظفي العدالة والمالية الحاكم العام يراسل هذين الوزارتين.
- ✓ مقر الحاكم يكون في الجزائر والقيادات المتواجدة في المناطق الأخرى تحت أمره.
- ✓ الإدارة المدنية تمارس وتحت سلطة الحاكم العام من خلال الفروع الإدارية.
- ✓ التنظيمات المعتمدة في فرنسا وتركيبة وتوزيع السلطة المدنية والعسكرية.
- ✓ يسهر الحاكم العام على سلامة الأشخاص والممتلكات وحرية الأديان، ولا يستعمل القوة إلا للضرورة.
- ✓ يعمل الحاكم العام على توسيع مجال السيادة على المناطق بالطرق المختلفة.
- ✓ يكون بجانب الحاكم العام مجلس يتشكل من القائد العام للقوات ومدير الإدارة.
- ✓ تمنح اعتمادات خاصة للجزائر تشمل جميع نفقاتها[1].

[1] الطيب مختاري، لجنة التحقيق الإفريقية، مرجع سابق، ص318.

المبحث الرابع: موقف النخبة الجزائرية من نتائجها

حضيت طبقة النخبة[1] بمكانة راقية في المجتمع الجزائري ، ويقصد بالنخبة تلك الفئة من الجزائريين الذين تأثروا بالثقافة الفرنسية، ولها علاقات مع الحكومة.حيث قامت هذه الفئة بحضور الجلسات التي عقدتها لجنة التحقيق، وبادرت لإعطاء رأيها في القضايا التي تخص الجزائريين، ومن بينهم: حمدان خوجة، أحمد بوضربة، أمين السكة.

ولد "حمدان بن عثمان خوجة " بالجزائر العاصمة من أصل كرغلي، اختلف المؤرخين حول تحديد سنة ولادته، فمحمد بن عبد الكريم في كتابه مذكرات حمدان خوجة يرجع سنة ولادته إلى سنة1775م، أما العربي الزبيري في كتابه مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة يرجع ولادته إلى 1773م [2]. يعتبر حمدان خوجة رجل علم وثقافة يتقن العديد من اللغات. إلى جانب اللغة العربية كان يجيد اللغة التركية لحرص والده على تلقينه إياها، كونها اللغة الرسمية للدولة ولغة الدواوين، كما كان يجيد اللغة الفرنسية والانجليزية. اكتسب ذلك من أسفاره العديدة إلى تركيا، بلدان المشرق كتونس، فرنسا وانجلترا وايطاليا[3]. من أهم مؤلفاته:

- ❖ إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء، أصدره سنة 1836م باللغة العربية ثم ترجمه إلى التركية.
- ❖ كتاب المرآة[4] الذي كتبه سنة 1833م في باريس باللغة العربية ثم ترجم للفرنسية.
- ❖ مذكرات وعدة رسائل مطولة إلى الملك "لويس فليب".
- ❖ كتاب التنوير في إسقاط التنوير[5].

يعد حمدان خوجة من أبرز الشخصيات التي لعبت دورا هاما في كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، حيث دافع عن وطنه بكل الطرق والأساليب، بدأ نشاطه السياسي قبل الاحتلال، حيث كان مستشارا لدى الداي حسين، بالإضافة إلى كونه همزة وصل بينه وبين الدول الأوروبية، كذلك كان من أعيان الجزائر الذين دعموا فكرة الاستسلام تجنبا لسفك دماء الجزائريين والخوف من الفرنسيين[6]. مثلما اختلفت المصادر في تحديد

---

(1) يقصد بها من تعلموا في المدارس الفرنسية وتأثروا بالثقافة الأوروبية وانبهروا بمظاهرها وتقاليدها، واقتنعوا بعظمة فرنسا. للمزيد ينظر، عبد القادر حلوشة، مرجع سابق، ص251

(2) محمد بن عبد الكريم، مرجع سابق، 84.

(3) مؤلف مجهول، موسوعة أعلام الجزائر1830-1954، مرجع سابق، ص124.

(4) من أهم مؤلفات حمدان خوجة، عالج فيه مسائل تاريخية، وقضايا اجتماعية،ومفاهيم فلسفية، وهو مكون من مقدمة وكتابين وملحق، في المقدمة تحدث عن أوضاع الشعب الجزائري الخاضع للاستعمار، وفي الكتاب الأول تحدث عن سكان الجزائر وعاداتهم ومتوجاتهم، في الثاني تطرق فيه للحكم العثماني والاستعمار الفرنسي، وملحق فقد كان عبارة عن مجموعة من الشكاوي والعرائض. للمزيد أنظر: محمد بن عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص119-125.

(5) محمد الطيب عقاب، حمدان خوجة رائد التجديد الإسلامي، وزارة الثقافة، الجزائر،2007، ص ص25،26.

(6) محمد بن عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص152، 153.

سنة ميلاده، وقع هناك أيضا اختلاف في تحديد تاريخ وفاته فبعضها يشير انه توفي عام1840م، والبعض الأخر يشير أن وفاته كانت عام1842م[1].

حضر حمدان خوجة أمام اللجنة الإفريقية في جلسة 14، بتاريخ 29 جانفي 1834م، وترأس هذه الجلسة "الدوق دوكاز"، وتمحور النقاش حول مستقبل الجزائر إداريا واجتماعيا وتجاريا حيث جاء في شكل أجوبة وأسئلة[2].

الرئيس: "عزمت الحكومة على إرجاع المساجد وتعويض الملكيات بقيمتها الحقيقية وتطبيق نفس العدالة الجارية بفرنسا، وتقديم ضمانات لهذه القبائل ويبيعون بضائعهم في السوق الجزائرية بأسعار مرتفعة، واحترام الدين وتوفير لهم امتيازات كثيرة. ألا ترون أن تطبيق مثل هذه المبادئ يضمن ازدهار الممتلكات الفرنسية في إفريقيا؟ وهل هذه الإجراءات تضمن للسلطة الفرنسية استعداد الأهالي قبولها؟"[3].

فكانت إجابة حمدان خوجة على هذا السؤال كما يلي:"إن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تطبق في المدن لكن لن يكون لها أي تأثير [4] (لأن القبائل يرفضون إدخال الحضارة الغربية إلى بلادهم) أما بالنسبة للضمانات فهذه النتيجة تتطلب مدة طويلة إن لم تكن مستحيلة لأن الأهالي اخذوا صورة سيئة عن فرنسا بسبب سياستها تجاههم".

ووجه الرئيس له أسئلة حول أهالي متيجة: "على ما إذا أمكن إعادة الأغا المكلف بالشرطة بينهم ليوجهوا له طلباتهم، وهل سيساعد هذا الإجراء في حل مشاكلهم؟". فكانت إجابته على النحو التالي: "مستحيل في عهد الداي كانت القبائل منعزلة، أما الآن فهي متضامنة مع بعضها البعض".

بالإضافة إلى سؤال حول عدد الجنود الذين وفرهم الداي سنة 1830م لمواجهة الحملة، فرد عليه حمدان خوجة: "بأنهم3000 محارب وكان بإمكان الداي توفير 60,000 محارب[5].

بعد هذه الأسئلة طلب الرئيس من حمدان خوجة أن يضيف شيئا إذا كانت له أي إضافات فرد بان ليس له أي إضافات يقدمها[6].

---

[1] مؤلف مجهول، موسوعة أعلام الجزائر، مرجع سابق، ص130.
[2] أحميدة عميراوي، دور حمدان خوجة، مرجع سابق، ص153.
[3] عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871 ، دار التونسية، 1972، ص182.
[4] نفسه، ص183. وانظر الملحق رقم (06).
[5] عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص183.
[6] أحميدة عميراوي، دور حمدان خوجة، مرجع سابق، ص154.

خابت كل أمال حمدان خوجة عند إصدار اللجنة تقاريرها وفق ما يخدم المصالح الفرنسية، بالرغم من اعتراف بعض قادة فرنسا بارتكاب تجاوزات في حق الجزائريين، إلا أن هذه التجاوزات استمرت من أجل إخضاع الأهالي والسيطرة على البلاد.

لم تحقق هذه اللجنة ما كان عثمان خوجة ينتظره منها، لكنه واصل نضاله بلسانه وقلمه ضد الاحتلال من أجل رفع الظلم المسلط على الشعب الجزائري، كما قام حمدان خوجة بإرسال العديد من الرسائل للتعريف بالقضية الجزائرية[1].

على الرغم مما ما تعرض له حمدان خوجة من ضغوطات من طرف السلطات الفرنسية إلا أنه بقي يدافع عن قضية الجزائريين واتجه إلى السلطان العثماني يناشده للتدخل في الجزائر، وفي هذا الصدد حرر رسالته إلى صديقه "محمود" بتاريخ 1 جوان1834م يطلب فيها منه تبليغ السلطان العثماني "محمود خان الثاني": "أنا كتبت النقاط على الحروف، عليكم أنتم الآن أن تعلموا أن سكوتكم عار، خذوا في الحسبان دماء المسلمين التي تسيل يوميا، ابلغ سلطاننا بالقضية حاولوا الآن التحرك." وقال أيضا:" إن المسلمين الذين ماتوا ودفنوا في ارض الجزائر سيسألونكم يوم القيامة لماذا تركتموهم لوحدهم"[2].

كان رد الجنرال "كلوزيل" ساخطا على نشاط حمدان خوجة. فقام بإصدار قرار26 سبتمبر 1836م الذي يقضي بطرد حسين بن حمدان خوجة من الجزائر، بحجة انه من المتآمرين ضد فرنسا أما ابنه الأخر فقد كان رفقته في فرنسا ثم عاد إلي الجزائر سنة1839م، أما حمدان خوجة وجد نفسه قد استقر في اسطنبول وبقي في اتصال دائم مع احمد باي[3].

كذلك فيما يخص "أحمد بوضربة" الذي ينتمي إلى نفس الطبقة الاجتماعية التي ينتمي لها حمدان خوجة. كان قبل الاحتلال يمتهن التجارة الخارجية وكانت له محلات في مرسيليا، حيث أقام مدة طويلة تعلم خلالها اللغة الفرنسية[4].

يعد "أحمد بوضربة" من الحضر الذين مثلوا أماما الجنة الإفريقية في 17 جانفي 1834م، وقدم عريضته التي لقيت اهتماما كبيرا من طرف اللجنة الإفريقية الثانية، وقد ورد في هذه المذكرة المشروع الذي يمكن تطبيقه على الجزائر، حيث دعى الحكومة الفرنسية إذا ما أرادت أن تحتفظ بالجزائر عليها تطبيق سياسة ثابتة وعادلة بدل العنف واستعمال اللين

---

(1) العربي منور، مرجع سابق، ص194.
(2) العربي منور، مرجع سابق، ص195.
(3) نفسه، ص195.
(4) مؤلف مجهول: منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، م م و د ب في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، ص199.

وحماية الأشخاص والممتلكات، وعليها تعميم الضرائب على القبائل بالعدل[1]. إن تطبيق مثل هذا النظام في الجزائر سوف يؤدي إلى نتائج إيجابية منها: القضاء على المقاومين واستمالتهم حتى يصبحوا راضيين بالوجود الفرنسي[2].

بالإضافة إلى ذلك فقد نصح بوضربة الفرنسيين بعدم إتباع نظام الحكم العثماني للجزائريين لأنه لا يتلائم مع نظام الإدارة الفرنسية المتبعة في فرنسا، كما طالب بوضربة بإحداث شبكة عمرانية يسكنها العرب والمستوطنين على حد السواء وهذا بهدف احتكاك العرب بالفرنسيين والأخذ بمعالم الحضارة الأوروبية، مما يسهل عملية دمج الأهالي والمستوطنين[3].

بعد إصدار اللجنة الإفريقية لقرارها بخصوص الجزائر خابت آماله هو الآخر بالفرنسيين، ولم يستطع تحقيق أهدافه الشخصية والوطنية المرجوة من الوجود الفرنسي. بعدها ساند مقاومة الأمير عبد القادر وأنشأ علاقات تجارية مع المغرب الأقصى[4]، لكنه لم يتحرر من التبعية الفرنسية، لأنه كان يدعوا إلى تغير السياسة الفرنسية المعتمدة في الجزائر وهو بذلك يكرس الاحتلال في شتى الميادين[5].

أما فيما يخص "أمين السكة" فإن كلامه أثناء حضوره أمام اللجنة في الجلسة13بضمير الغائب أي أن كاتب الجلسة هو الذي صاغه [6]:"إن الواقع لا يعكس ما زعمته الحكومة الفرنسية حول المهمة التي جاءت من أجلها فممارسات الفرنسيين تجاه الجزائريين لا تمكنهم من التحرك بحرية"، وطالب بتعين أغا العرب من المسلمين [7]، وأن حادثة العوفية وقتل قائدي قبيلتي السبت وبني خليل رغم الأمان الذي كان بحوزتهم من الدوق "دوروفيغو" وأسهمت هذه الحادثة في تحطيم الثقة بين الطرفيين. وبهذا كان أحمد أمين السكة معتدلا فجمع بين الميل لفرنسا ظاهريا والنقمة عليها في باطن الأمر[8].

هكذا أنهت اللجنة عملها بالجزائر بإصدارها تقريرها النهائي الذي وردت فيه جمع الآراء السياسية، وقامت بإنهاء الغليان السياسي الذي كان ينطلق بمجرد طرح موضوع الاحتفاظ بالجزائر أو التخلي عنها وبت في هذا الأمر بإلحاق الجزائر بفرنسا.

---

(1) أحميدة عميراوي، دور حمدان خوجة، مرجع سابق، ص154.
(2) سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص116.
(3) أحميدة عميراوي، دور حمدان خوجة، مرجع سابق، ص155.
(4) بسام العسلي، مرجع سابق، ص140.
(5) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق ص105.
(6) سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص123
(7) محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة ، مرجع سابق، ص34.
(8) حمدان خوجة، مصدر سابق، ص ص122-124.

كانت حكومة فرنسا تتخبط حول مسألة الجزائر بين الاحتفاظ بها كمستعمرة أو التخلي عنها، فشكلت لذلك اللجنة الأولى في 7 جويلية 1833م بهدف الاطلاع على أوضاع الجزائر، لتليها لجنة ثانية، حيث كانت أعمال اللجنة الأولى قاعدة ارتكزت عليها في إصدار تقريرها النهائي الذي ورد فيه ضرورة المحافظة على الجزائر وكان هذا صدمة كبيرة للجزائريين الذين علقوا عليها آمالا كبيرة لكنها لم تعر أي اهتمام لمقترحاتهم، وكانت بعيدة عنهم كل البعد.

الفصل الثالث: اللجان البرلمانية خلال الفترة 1860 – 1869م وردود الفعل منها.

المبحث الأول: نابليون الثالث والمسألة الجزائرية 1860 – 1865م.

المبحث الثاني: لجنتا التحقيق الزراعية لوهون وراندون 1868 – 1869م.

المبحث الثالث: رد فعل النواب الجزائريين

المبحث الأول: نابليون الثالث والمسألة الجزائرية 1860م ــ 1865م:

أ. سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر :

تقلد لويس نابليون[1] في 04 نوفمبر1848م منصب رئاسة الجمهورية الفرنسية لثانية، لمدة أربع سنوات وهو بذلك أول انتخاب عام بفرنسا ليصدر في 04 نوفمبر1852م قانون أعاد الإمبراطورية في 23 ديسمبر1852م[2].

وبذلك باشرت الإمبراطورية الفرنسية الثانية(1852-1870م) عملها بالجزائر فألغت معظم الإجراءات المتعلقة بالإدماج السياسي والإداري[3]، هذا ما أدى إلى عودة نفوذ العسكريين بالجزائر بزعامة الجنرال "راندون"[4]، الذي عزم على غزو بلاد جرجرة والبابور وشجعته حكومة الإمبراطورية على التوسع، فجهز جيشا كبيرا عام 1853م، واستطاع السيطرة على المنطقة الممتدة بين جيجل والقل و قسنطينة بجبال البابور، وفي عام1857م أذنت الحكومة الفرنسية له بغزو جبال جرجرة بصورة رسمية، فزحف على تيزي وزو بجيشه الذي زاد تعداده عن 10 آلاف جندي، وخاض معارك طاحنة ضد لالة فاطمة نسومر وبوبغلة[5]، كما أن الجنرال "راندون" عمل على تشجيع الحركة الاستيطانية،حيث انشأ بين 1853-1859م حوالي 56قرية، كما استولى على61 ألف و363 هكتار من الأراضي خلال الفترة 1851-1861م[6].

تميزت سياسة نابليون اتجاه الجزائر في عهد الإمبراطورية بالتقلب والاضطراب، وعدم الثبات على مبدأ وسياسة واحدة، فمن جهة حاول إرضاء الأهالي، ومن جهة أخرى شجع الحركة الاستعمارية عن طريق نزع الأراضي بواسطة المصادرة والحيل القانونية[7].

تابع نابليون بعد تقلده منصب الرئاسة الشأن الجزائري عن كثب وباهتمام شديد، وذلك ليس فقط لما يصله من تقارير كبار المستوطنين، لكن عن طريق مستشاريه الخاصين من أنصار العرب وبعض ضباط المكاتب العربية[8].

---

(1) هو لويس نابليون، رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية(1848-1852)، تم انتخابه في 02 نوفمبر1848 لمدة أربعة سنوات، انقلب على النظام الجمهوري وأعلن قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852-1870)، ونصب نفسه إمبراطور على عرش فرنسا، للمزيد أنظر مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص258-259.

(2) أحمد السيساوي، مرجع السابق ، ص234.

(3) صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد1844-1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص165

(4) أحمد السيساوي، مرجع سابق، ص234.

(5) يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد1871م، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص16-17.

(6) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص15.

(7) مرجع نفسه ،ص15.

(8) أحمد سيساوي، مرجع سابق، ص264.

لقد ارتكزت سياسة نابليون الثالث بالجزائر سنة 1852م بفكرة الاستيطان وهو ما أكده قوله هذا: "إنه توجد في مواجهة مرسيليا على الضفة الأخرى من المتوسط مملكة واسعة ينبغي إدماجها في فرنسا، وذلك من خلال برنامجه"[1]، وهكذا أعطى نابليون انطباعا للأوروبيين في الجزائر بأنه يؤيد فكرة إدماج الجزائر في فرنسا، هادفا بذلك للوصول إلى سلطة وإنشاء وزارة مختصة بالشؤون الجزائرية يشرف عليها الأمير "جيروم نابليون"، الذي كان مشهورا بفضائحه ولا يملك رغبة في مغادرة فرنسا، وادعى الإمبراطور أن دور الجيش الفرنسي في الجزائر قد انتهى بعد الاستيلاء على بلاد القبائل سنة 1857م، ولهذا يجب على فرنسا أن تقيم إدارة مدنية فيها بدل وزارة الحربية التي تشرف على الشؤون الجزائرية لغاية 1857م[2].

ولتحقيق هذه الغاية قام "نابليون الثالث" يوم 24 جوان1857م بإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات، وعين الأمير "جيروم" على رأسها، كانت مهمة هذه الوزارة تكمن في توحيد جميع المصالح الحكومية والهيئات التي تعمل بالجزائر، وتم تحويل جميع السلطات لسلطة مركزية واحدة[3]. والمهمة الثانية لهذه الوزارة كانت إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر، وتقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة تشرف على قضايا العدل والشؤون الدينية والتعليم، هذا بالإضافة إلى ثلاثة إدارات رئيسية هي: إدارة الشؤون الداخلية، الشؤون المالية، الشؤون العسكرية والبحرية، والتي شكلت المجلس الأعلى للجزائر والمستعمرات، وكان هذا المجلس عبارة عن هيئة استشارية للوزارة[4].

كان الهدف من إنشاء وزارة خاصة بالجزائر، هو تسهيل تسيير شؤون المستعمرة بإزالة إمكانية حدوث أي خلاف بين السلطات العسكرية والمدنية، وإعطاء حرية أكبر للإدارة المحلية[5].

وفي تقرير1859/07/29 م عرض "جيروم نابليون "على الإمبراطور النهج الذي يجب إتباعه اتجاه الأهالي قائلا:"لا يمكن للجزائر أن تكون شبيهة بأي واحدة من المستعمرات الأجنبية، ففي الهند الحكم يمارس بواسطة القادة من أصل البلد بإبعاد الاستعمار، فقد تم بفعل إبادة الهنود أو طردهم، فلا شيء يمكن أن يمارس في إفريقيا، أن مشكلتنا أكبر بكثير إذ نحن أمام جنس محب للحرب...."[6].

---

(1) أحمد سيساوي، مرجع سابق ، ص237.
(2) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص127.
(3) نفسه، ص127.
(4) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص127.
(5) جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب الفرنسي في الجزائر 1830-1962، دار القصبة، 2009، ص ص204،205.
(6) شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص695.

بعد هذا العرض لوضع الجزائر والأهالي قرر الإمبراطور "نابليون الثالث" زيارة الجزائر وهو ما حدث في سبتمبر1860م للإطلاع على أوضاعها[1]، حيث دامت هذه الزيارة ثلاثة أيام (17، 18، 19) من نفس الشهر، وفي نهاية الزيارة نظمت مأدبة غداء على شرف الإمبراطور، وأعقب ذلك خطاب وردفيه:"...إن مستعمرتنا بإفريقيا ليست مستعمرة عادية بل هي مملكة عربية"[2]. ليقرر بعد عودته إلى باريس إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات في 26 نوفمبر1860م، والعودة إلى النظام المعمول به سابقا[3].

ب. قانون سيناتوس كونسولت في 22 افريل 1863م:

إن الفلسفة التي إتبعتها فرنسا إتجاه الجزائر كانت تهدف إلى التحكم في الجزائريين وإخضاعهم لها، وهذا يتوقف على تحويلهم من مالكين إلى أجراء يعملون لتنمية ثروات المعمرين. فأصدر نابليون قانون سيناتوس كونسولت في 22 أفريل 1863م [4]، الذي يقضي بملكية الجزائريين للأراضي التي بين أيديهم سواء كانت ملكا فرديا أو مشاعة بين القبائل [5]، حيث كان صدور هذا القرار بعد مناقشات طويلة في البرلمان، فقد احتلت القضية الجزائرية لمدة تزيد عن شهر لهذا القانون اهتمام النواب، وقد كانت الأهداف المعلنة هي:

- ❖ تحديد أراضي القبائل.
- ❖ تقسيم الأراضي على مختلف دواوير كل قبيلة.
- ❖ إقامة الملكية الفردية في كل ارض دوار تتاح لإقامتها.

أما الأهداف الحقيقية فلقد رمى هذا القانون إلى هدفين أساسين هما:

الأول تكوين الملكية الفردية وتشكيل الدوار على قاعدة القبائل المفككة، ومعنى هذا الانتقال بالمجتمع الجزائري مقابل الرأسمالي إلى القوابل الاقتصادية لمجتمع رأسمالي.

أما الهدف الثاني فله مثل الأول عدة وجوه فبعد خلق الملكية الفردية، وانفصال الفرد عن قبيلته يلزم إعادة تجميع العدد الكبير من الأفراد المتحررين من الروابط الاجتماعية[6].

وقد استبدل هذا القانون استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكيتها، وعمل على تقسيمها بعد ذلك على الدواوير والأفراد، بهدف تكوين ملكيات فردية بغرض

---

(1) آمال معوشي، يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي(1830-1870)، دار الإرشاد، الجزائر،2013، ص201.
(2) أحمد سيساوي، مرجع سابق، ص ص264،265.
(3) يحي بوعزيز، سياسة التسلط، ص ص18،19.
(4) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص136
(5) يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني، مرجع سابق، ص24.
(6) أحمد سيساوي، مرجع سابق، ص ص273،272.

تحقيق الترقية الثقافية الجزائرية[1].

وتطبيقا لقرار مجلس الشيوخ يقوم "نابليون الثالث" بتنصيب مرسوم 23 ماي 1863م، ست لجان إدارية ذات الاختصاص الشامل للإقليمين المدني والعسكري، تتكون من جنرالات المفرزة وعقيدا رئيسا ونائب عميل العمالة أو القطاع، ومستشار العمالة، تعمل هذه اللجان على رسم حدود إقليم القبيلة وتوزعه على الدوار ثم تقسم كل منطقة ودوار إلى ثلاثة أضياع من الأراضي التابعة لأملاك الدولة والأراضي الجماعية المخصصة للزراعة[2].

ب. مشروع المملكة العربية:

استمرت السياسة النابليونية الجديدة في تطورها خلال العشرية الأخيرة من حياته، حيث حاول في رسالته الشهيرة إلى الحاكم العام "بيليسي" بتاريخ 06 فيفري 1863م، أن يرضي الجزائريين بالوجود الفرنسي الاستعماري في الجزائر، مؤكدا بأن هذه الأخيرة "مملكة عربية" حان الوقت لتقسيم العمل فيها[3]، كما قام يوم 03 ماي 1863م بتوجيه رسالة إلى الحاكم العام في الجزائر معبرا له فيها أن للسكان الأصليين الجزائريين حقوقا شرعية، يتمتعون بحمايته مثل المعمرين وختم رسالته بقوله: "بأني إمبراطور العرب والفرنسيين في آن واحد"[4]. ليعلن عن مشروع المملكة العربية التي يقصد بها جعل الجزائر مملكة عربية، وتنصيب الأمير عبد القادر ملكا عليها نيابة عن الملك نابليون الثالث، حيث ظهر هذا التعبير خلال الستينيات من القرن19م[5].

وقد نص مشروع المملكة العربية على أن للأهالي تربية الماشية والزراعة، وللأوروبيين استغلال الغابات واستصلاح الأراضي والري وإدخال زراعات حديثة[6]، ولقيت هذه الفكرة معارضة شديدة من طرف المعمرين الذين لم يقبلوا اقتسام الأراضي مع العرب، ورفضوا السماح لهم بامتلاك عقارات أو حصولهم على أي وضعية قانونية تجعل منهم رعايا فرنسيين، بسب هذه المعارضة عمد الإمبراطور وبمجرد عودته إلى باريس لإتباع سياسة تجريد العرب من ممتلكاتهم[7].

---

(1) بشير بلاح، مرجع سابق، ص159.
(2) جمال خرشي، مرجع سابق، ص ص259،258.
(3) صالح عباد، مرجع سابق، ص41.
(4) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص136.
(5) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية، ج1، ص11.
(6) بشير بلاح، مرجع سابق، ص143.
(7) بوعلام بسايح، أعلام المقاومة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص167-168.

ج. قانون السيناتوس كونسيلت 14 جويلية1865م:

أثناء الزيارة الثانية للإمبراطور للجزائر التي امتدت من 03 ماي إلى07 جوان1865م، للاطلاع على الأوضاع والمشاكل في الجزائر. تنقل في جهات كثيرة منها، ونوع اتصالاته بالشخصيات الأوروبية والجزائرية. وعندما رجع إلى باريس حرر رسالة طويلة تضمنت أفكاره الجديدة التي يعتزم تطبيقها وبعث بها إلى "ماكمهون" في20 جوان1865م ورد فيها انه:"طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشرة نظاما لم ينتج عنها سوى الغموض". لذلك اقترح النظام المدني[1]. ليصدر بتاريخ 14 جويلية1865م قانون السيناتوس كونسلت، الذي نص على منح حق المواطنة الفرنسية للجزائريين من يهود أو مسلمين بشكل فردي، وفي مقابل هذا طالبهم بالتخلي عن أحوالهم الدينية والتقليدية وهو ما رفضه الأهالي المسلمين بشدة [2]، وكذلك لقيت السياسة النابليونية معارضة من طرف المستوطنين، الذين أصبحوا يتهمون نابليون بتشجيع القومية العربية وحاول نابليون الدفاع عن مشروع المملكة العربية، لكن هذا المشروع لم يجسد بسب انهزام "نابليون الثالث" أمام ألمانيا وسقوط إمبراطوريته عام1870م[3].

كانت هاتان الزيارتان اللتان قام بهما "نابليون" عبارة عن رحلتين للتحقيق حول ما يحدث في الجزائر، غير أن أوضاع الجزائر لم تتغير، حيث استمرت سياسة النهب والاستغلال في يد المستوطنين[4].

---

[1] يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص124،123.

[2] أمال معوشي، مرجع سابق، ص202.

[3] Hocin l'hadj Mezhora,Napoleon's Project of the Arab Kingdom in Algeria (1852-1870)، Route Educational &Social Science Journal, V 7,P232.

[4] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص151.

المبحث الثاني: لجنتا التحقيق الزراعية لوهون و راندون 1868 ــ 1869م

تعرضت الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الفرنسية إلى أحداث سياسية واقتصادية، واجتماعية مؤلمة، نظرا لقسوة السياسة الفرنسية التي اتبعها الاستعمار اتجاه الجزائريين، وتوالي النكبات والكوارث الطبيعية على البلاد. مما حول الجزائريين إلى طبقة محرومة وبائسة[1].

لقد عرفت الجزائر بين عامي 1866م و1868م، ظروفا خاصة بسب النكبات الطبيعية، حيث بدأ زحف الجراد منذ سنة 1864م حتى أخذ شكلا خطيرا سنة1868م، حتى سمي هذا العام ب عام "الجراد"[2]. حيث اجتاح الجراد في شهر أفريل جبال الأطلس من الجنوب إلى حقول الشمال ومزارعه، والتهم كل ما وجده من الخضرة والثمار، فقد الناس إنتاجهم وتعرضوا لذائقة مادية في صائفة تلك السنة، وكان أكثر المتضررين هم الأهالي الجزائريين، أما الأوروبيين فكانت الأزمة خفيفة عليهم، بالإضافة إلى حدوث زلزال في البليدة وقرى متيجة مطلع 1867م[3]. وظهور الأوبئة خلال عام1865م وذلك بسب تهجير فرنسا لعدد كبير من الأوروبيين كان من بينهم المشاركين في انقلاب 02 ديسمبر 1851م وحملوا معهم إلى الجزائر أمراض وأوبئة معدية[4].

فقد ظهرت الكوليرا عام1866م بشكل محدود واشتد خطره عام 1867م، وانتشر في البلاد وعانى منه الجزائريين بسب انعدام وسائل الوقاية منه، وظهر كذلك مرض التيفوس، فأخذ الجزائريون يموتون بالجملة في القرى والطرقات العامة، حتى أرغمت السلطات الفرنسية السكان على حفر خنادق عميقة لدفن الموتى[5].

كل هذه العوامل التي أدت إلي ظهور مجاعة مرعبة راح ضحيتها حوالي نصف مليون شخص في أقل تقدير[6].

ومن مظاهر هذه المجاعة أن الفلاحين الجزائريين عجزوا عن توفير حبوب البذر لفلاحة أراضيهم، ولم تبذل السلطات الرسمية على ما يظهر المجهودات اللازمة لمساعدتهم، واكتفت بتوجيه نداء لرؤساء العائلات الغنية الجزائرية كي يقدموا تسبيقات لصغار الفلاحين ومنهم المقراني.

---

(1) يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، مرجع سابق، ص147.
(2) محمد عيساوي، نبيل شريخي، مرجع سابق، ص146.
(3) يحي بوعزيز، المجاعة بالجزائر، ص09. وأنظر الملحق رقم (07).
(4) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص23.
(5) يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، مرجع سابق، ص 149.
(6) يحي بوعزيز، التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص25.

كما إستغل اليهود هذه المجاعة لتنمية ثروتهم وأرباحهم عن طريق القروض، التي كانوا يقدمونها للمنكوبين بفوائد وأرباح عالية، هذا ما جعل الكثير من الجزائريين في نهاية الأمر يفقدون أملاكهم ويتحولون إلى عمال بالخماسة[1].

أ. لجنة لوهون 1868م:

أعلن الإمبراطور نابليون عن فتح تحقيق زراعي، حيث اعتبرت المجاعة التي أصابت الأهالي تعبر عن تدهور الوضع الاقتصادي، كانت التقارير تصل للحاكم العام منذ 1867م من المكاتب العربية والمصالح المدنية توضح الوضع المأساوي للريف الجزائري، حيث اختلفت إحصائيات الضحايا[2].

تشكلت لجنة التحقيق الخاصة لدراسة مشاكل المجاعة من 29 أفريل إلى 15 جويلية 1868م [3]. ترأس هذه اللجنة" الكونت لوهون"(Le comte Le hon)[4]، بالإضافة إلى أربعة أعضاء مستمعين من مجلس الدولة(Benoist – Marcherille- Rogniat- Luppe)، ولقد تزامنت أعمال هذه اللجنة مع احتدام الصراع بين العسكريين والمستوطنين والمكاتب العربية[5]، تجولت هذه اللجنة وعقدت 132جلسة في قسنطينة، و145 جلسة في الجزائر، و148 جلسة في وهران، حيث لم تشمل هذه الجلسات سوى الشهادات الشفوية الفردية وقرارات للجان المحافظات، ولم يتم فيها تسجيل لأي جواب وتقرير لضباط المكاتب العربية على الرغم من أنها أرسلت عددا كبيرا من الدراسات حول الزراعة الجزائرية (الأهلية)[6].

حيث قدر عدد الأجوبة المكتوبة في الجزائر 64 إجابة، وقسنطينة 80 إجابة، وهران85 إجابة، غير أنها لم تنشر كما أنها ركزت في استجواباتها على الجانب الزراعي واستهدفت المناطق المدنية. التي لم تستمع تقريبا للمسلمين في حين أصغت للمستوطنين[7] الذين طالبوا بالإدماج والاستقلال الذاتي والحكم المدني وإدانة الحكم العسكري بالإجماع[8].

أراد "نابليون الثالث" من خلال هذه اللجنة تهدئة الأوضاع وإزالة المخاوف، لذلك وضع على رأسها أحد المقربين لديه، الذي خضع لآراء المستوطنين الذين كانوا ضد الحكم

---

(1) آمال معوشي، مرجع سابق، ص ص249،248.
(2) حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص152.
(3) نفسه، ص187.
(4) نفسه، ص153.
(5) Charles Robert AGERON, politique coloniales ou Maghreb, Collection Hier, Paris, 1972, P77.
(6) حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص153
(7) نفسه، ص153.
(8) Charles André Julien, Histoire de l'Algérie Contemporaine La Conquête et Les Débuts de la Colonisation (1827-1871)، ED,CASBAH ،Alger,2005,p442.

العسكري، وقد انتصرت اللجنة للكولون انتصارا كبيرا، بحيث وضع الكونت "لوهون" عريضة يطالب فيها بجملة من المطالب، كانت كلها تخدم مصالح المستوطنين وتجاهلت المسلمين، وتحصل لوهون على 129 صوت مقابل 80 صوت في البرلمان، وقد طالب لوهون وجول فافر بضرورة تطبيق النظام المدني[1].

في الأخير خرجت اللجنة بتوصيات، كانت كلها تتفق مع رغبة المستوطنين ومصالحهم، من بينها ضرورة توسيع المساحات الزراعية ومضاعفة عدد المستوطنين، ومنحهم الماء وتسهيل القروض لهم، ذلك لأن الأزمة الاقتصادية كان سببها عدم ممارسة الاستعمار اغتصاب الأراضي بطريقة كافية، وكذلك التأكيد على رفض النظام الاستثنائي والعمل بالاندماج الكامل مع فرنسا، مع ضرورة إلغاء النظام العسكري وإرساء النظام المدني محله ذلك لأن النظام العسكري هو المسؤول عن المجاعة التي أصابت الجزائر[2].

ب. لجنة راندون 1869م:

لما كان لتحقيق هذه اللجنة تأثير سلبي وسيئ لدى الأوساط العسكرية، خاصة الماريشال "نيال" وزير الحرب [3]، ألفت حكومة الإمبراطورية في 05 ماي1869م، لجنة تحقيق أخرى مكونة من تسعة أعضاء برئاسة الماريشال "راندون [4] " حاكم الجزائر السابق، وعضوية عدد من الشخصيات البارزة من فرنسا [5]. من بينها ثلاثة عسكريين هم الجنرال "آلار Allard"و "ديسفوا Desvaux "و"جريسلي Gresley" بالإضافة إلى خمسة مدنين هم "أرموند بييك"(Béhic Armand)، "فيرديناند باروا" (Ferdinand Baroot)، "تلابو"(Talabot) و"قاستميد"(Gaslampide) و"شمبلن"(Chamblin). وكان كتابها مكونة من "فولد"(Fould)، "روجينا" (Roginait)، بمساعدة تاسان"(Tassin) [6].

تمثلت مهمة هذه اللجنة في مناقشة دستور الجزائر، حيث يشرف مجلس الشيوخ على تسويته وفق المخطط الذي أعده وزير الحربية[7].

اجتمعت هذه اللجنة 10 مرات مابين 31 ماي و24 جوان1869م عالجت خلالها ثلاثة قضايا رئيسية هي النيابة، الحكم و الاندماج، ولقد استجوبت نواب جزائريين هم:

---

[1] حياة سيدي صالح، البرلمان الفرنسي، مرجع سابق، ص307.
[2] سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية، ج 1، مرجع سابق، ص161.
[3] يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال مرجع سابق، ص169.
[4] راندون جاك لويس(1795-1871) سياسي فرنسي وعسكري ماريشال وحاكم عام للجزائر.أنظر عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ،ج2،ص495.
[5] يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال ،مرجع سابق،ص170.
[6] حياة سيدي صالح، البرلمان الفرنسي، ص307.
[7] سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية، ج 1، مرجع سابق، ص162.

"حسن بن بريهمات " عن ولاية الجزائر، و"المكي بن باديس" عن ولاية قسنطينة، " أحمد ولد القاضي " عن ولاية وهران، وعبروا من خلال إجاباتهم عن رفضهم لادعاءات الأوروبيين حول سبب الإقطاع الجزائري في حدوث المجاعة والأزمات الاقتصادية الأخرى، وانتقدوا سلوك الأوروبيين اتجاه الجزائريين، وكذلك نظام الضرائب المطبق عليهم، و دافعوا في الأخير عن نظام المكاتب العربية وطالبوا بتعيين نواب جزائريين للبلديات. وتولى السنيور "بييك" مهمة إعداد التقرير النهائي لهذه اللجنة[1].

قام السيد "بييك" بتسليم التقرير بتاريخ29 جويلية وتضمن 127 مادة، انتقدت فيه النظام العسكري وطالبت بإحلال النظام المدني الذي يسيره وزير مقيم في الجزائر [2]. وافقت اللجنة على أن يكون للمستوطنين حق انتخاب نوابهم، وكذلك أعضاء المجالس العامة والبلدية على عكس الأهالي الذين يكون لهم الحق في التمثيل دون الانتخاب، وتبقى الإدارة العسكرية لكن المناطق المدنية تتوسع على حسابها كل خمس سنوات، ودعمت اللجنة الحكم اللامركزي بإعطاء صلاحيات واسعة للحاكم العام، بما في ذلك دراسة الميزانية[3].

من أهم ما أقرته هذه اللجنة هو إيجاد ولايتين، ولاية مدنية خاصة بالأوروبيين وأخرى خاصة الأهالي، هكذا فإن مشروع المملكة العربية سيتحقق، وتصبح المكاتب العربية محمية من قبل هيئة تشريعية[4].

وفي 09 مارس 1870م صادق مجلس البرلمان على تقرير السيد "بييك"، وأصدر أمرا نص على أن الوضع في الجزائر يستدعي وضع نظام مدني يوفق بين مصالح الأوربيين والأهالي[5].

---

(1) يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال، مرجع سابق، ص170.
(2) حياة سيدي صالح، البرلمان الفرنسي، مرجع سابق، ص308.
(3) سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية ، ج1، ص162.
(4) حياة سيدي صالح، البرلمان الفرنسي، مرجع سابق، ص309.
(5) يحيى بوعزيز، مجاعة الجزائر، مرجع سابق، ص15.

المبحث الثالث: رد فعل النواب الجزائريين من نتائج اللجنتين:

1. موقف الجزائريين من سياسة نابليون:

أ. المقاومات الشعبية:

تسببت بعض مشاريع نابليون الإصلاحية كقانون سيناتوس كونسلت بتجريد المزيد من الجزائريين من أراضيهم، فقبيلة أولاد كبير بواد الشلف مثلا، فقدت 12 ألف هكتار وبلغت مساحة الأرض التي صودرت سنة 1860م: 365 ألف هكتار، مما تسبب في زيادة غضب الأهالي الذين عبروا عن ذلك من خلال الصحافة والعرائض، كما طالبوا بمقابلة الإمبراطور "نابليون الثالث"، لكن هذا الأخير رفض استقبالهم، ومما زاد الأمر سوء تدهور إنتاج الأهالي ونظام الضرائب وتراجع زراعة الحبوب[1]. إضافة إلى انتشار الفقر وبؤس ألاف الفلاحين جراء زوال كيان القبيلة التي ينتمون إليها. حيث يمثل العمل بمبدأ إنشاء المحتشدات التي ينتظر منها القضاء على القبائل نهائيا، والهدف من هذه العملية هو ضمان توسيع الهيمنة الاستيطانية في البلد واستغلال ثرواته[2].

عموما قام الشعب الجزائري بعدة مقاومات، كانت تعبيرا منه على رفض السياسة الاستعمارية التي تندرج ضمنها سياسة نابليون، إضافة إلى مقاومة ناصر بن شهرة [3] التي تعد من أطول مقاومات القرن 19 م والتي امتدت من 1851م إلى غاية 1875م، لقد زادت خطورة هذا الأخير بعد اتصاله بأولاد سيدي الشيخ، واشتراكه معهم في قيادة معركة ضد القوات الفرنسية وذلك بتاريخ21 اكتوبر1864م [4].

بالإضافة إلى ثورة 1870 التي كانت فرصة لإعلان الحرب لم تغب عن الذين كانوا يريدون الانتقام، كانت عروش هذه القبائل قد تعهدت بإطلاق النار في آن واحد، فتناقشت علنا وتشاورت حول موضوع الانتفاضة (31جويلية) في بداية أوت، وتمثلت تداعيات الهزيمة الفرنسية في إلقاء القبض على الإمبراطور وقيام ثورة 04 سبتمبر وتوجه فيالق الجيش إلى فرنسا وتضاعفت[5]. فاندلعت الثورة في 23 جويلية 1871م، وأطلقها أحد جنود

---

(1) محمد العيساوي، نبيل شريخي، مرجع سابق، ص146.

(2) جمال خرشي، مرجع سابق، ص260.

(3) ناصر بن شهرة: هو ابن ناصر بن فرحات، ينتمي إلى قبيلة المعامرة والحجاج، تعود أصول عائلته إلى الساقية الحمراء جنوب الأطلس الصغير، من أتباع الطريقة القادرية، قاد المقاومة من 1851-1875م، للمزيد انظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص218.

(4) عبد الوهاب بن خليف، في تاريخ الجزائر من الاحتلال الفرنسي إلى مجازر 08 ماي 1945، دار مرغنة، 2005، ص57.

(5) شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص17.

الصباحية الذين كانوا في عصيان، أما الانتفاضة ذاتها فلم تنطلق إلا بعد حصار مدينة مليلة بتاريخ 14 فيفري 1871م[1].

ب. العرائض والاحتجاجات:

أما نخبة الجزائر الذين بذلوا كذلك مجهودات من أجل التصدي لسياسة الاستعمار وكان من ابرز تلك الشخصيات حمدان بن عثمان خوجة، بوضربة، إسطنبولي إبراهيم مصطفى باشا، حميد بن قندورة، محمد بن أمين السكة، حيث قامت هذه الشخصيات منذ دخول الفرنسيين للجزائر بالوقوف في وجه الاستعمار.

برز نشاط هذه الفئة في تحرير العرائض والشكاوي للاحتجاج ضد سياسة نابليون التي استهدفت الممتلكات الخاصة والوقف[2]. بالإضافة إلى مقاطعة العدو، وعدم الدخول معه في علاقات مباشرة ودائمة [3]. وجراء القوانين القمعية التي صدرت نتيجة لذلك خاصة قانون العقوبات الجماعية التي اتبعتها الحكومة الفرنسية والتي عبر عنها المكي بن باديس في كتاب نشره عام 1875م عالج فيه سياسة العقوبات الجماعية، مستفيدا في ذلك من الوسائل الجديدة للدفاع عن مصالح الجزائريين خصوصا النشريات المطبوعة [4].

استمرت المقاومة بعد سقوط الإمبراطورية الثانية، فعند إلغاء المحاكم الشرعية الإسلامية كتبت في عريضة كبرى تحتوي على أكثر من 1700 اسم في سنة 1887 أرسلها أهالي قسنطينة إلى مجلس الدولة في باريس، ونشرت في كتاب المكي بن باديس سنة 1898م، وتضمنت نداء قدمه أعيان قسنطينة احتجاجا على مشروع إدماج المسلمين في الأمة الفرنسية(التجنيس) [5].

2. موقف النواب الجزائريين من لجنتي التحقيق الزراعية:

كان موقف النواب الجزائريين من تقارير لجنتي التحقيق لوهون وراندون اللتان وجهت لهم خمسة أسئلة أجابوا عنها في خمسة صفحات،وقاموا خلالها بشرح أوضاع الجزائر الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، اتصفت إجاباتهم بالجرأة والشجاعة والصراحة، حيث رفضوا أن يكون سبب المجاعة هو جهل الجزائريين بأمور الفلاحة، ونددوا ضمنيا بممارسات اليهود والربا الفاحش، واستنكروا تقسيم أراضي الأعراش أو بيعها للأوربيين لأن ذلك كان يكرس تفكك القبائل[6]. وبينوا أن التحقيق الذي أجرته لجنة لوهون عام 1868م

---

[1] شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق ، ص18.
[2] جمال قنان، مرجع سابق، ص98.
[3] نفسه، ص109.
[4] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص315.
[5] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص133. انظر الملحق رقم (08)
[6] يحيى بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال، مرجع سابق، ص ص155،154.

عن وضع الجزائر، لم يطلع عليه إلا أقلية من الجزائريين وأن الأوروبيين تجاوزوا الحد في أرائهم أمام تلك اللجنة لدرجة أنهم حاولوا أن ينالوا من كرامة الشريعة الإسلامية[1].

كانت سياسة "نابليون الثالث" التي اعتمدها اتجاه الجزائر قائمة على إصدار قانوني سيناتوس كونسلت 1863م و1865م الذي هدف من خلالهما إلى استغلال الجزائر بالإضافة إلى مشروع المملكة العربية، لكن لم تحض هذه المشاريع بتأييد المستوطنين والجزائريين هذا ما أدى إلى فشلها، بالإضافة إلى دور لجنتي التحقيق الزراعية لسنتي 1868م و1869م التي كان الهدف منهما هو معرفة سبب المجاعة التي عرفتها الجزائر في تلك الحقبة، وكان قرار اللجنتين يقضي بإدانة النظام العسكري وجعله المتسبب الأول في هذه الأزمة.

[1] يحيى بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال، مرجع سابق ، ص155.أنظر الملحق رقم (09).

الفصل الرابع: لجنة جول فيري والقضايا الأهلية (1891-1893م)

المبحث الأول: شخصية جول فيري (1832 _ 1893م) وتكوين اللجنة.

المبحث الثاني: أعضائها ومهامها.

المبحث الثالث: نتائجها.

المبحث الرابع: المواقف المختلفة تجاه اللجنة.

المبحث الأول: شخصية جول فيري (1832-1893م) وتكوين اللجنة:

1.شخصية جول فيري

أ. مولده ونشأته:

ولد "جول فرانسوا كاميل فيري"[1] jules François Camille ferry يوم 05 أفريل 1832م في(سان ديي Saint-Dié)[2] بفرنسا من عائلة بورجوازية، والده "ادوارد فيري(Édouard ferry) كان محاميا بعد أن أصبح أرمل غادر "سان ديي" مع أبنائه الثلاث سنة 1845م وهم: ابنته "أدالAdèle" التي توفيت في السنوات الأخيرة من الإمبراطورية، وابنيه "جول jules" و"شارل Charles"، واستقروا في مدينة ستراسبورغ Strasbourg شمال فرنسا.

درس جول فيري في ثانوية الألزاس Alsace، بعد إنهاء دراسته، درس الحقوق في باريس، وبعدها سجل في المحاماة، ثم أصبح محاميا عام 1854م.

عرف جول بمعارضته للإمبراطورية منذ سنة1857م، وبقي على هذا الطريق مع أصدقائه الذين امتازوا بقدرات عالية منهم: إيريسو Hérisson فيليس Philips وآخرون [3].
كتب جول فيري في جريدة المحاكم بالإضافة إلى العديد من المجلات القانونية الأخرى [4].

ب. تدرجه في المناصب الإدارية:

في سنة 1869م تم انتخابه نائبا في الهيئة التشريعية وبعد سقوط نابليون الثالث عين على رأس محافظة "السين"seine ثم محافظة باريس، وبعد نهاية الحرب الفرنسية-البروسية تم انتخابه ممثلا لمحافظة الفوسج Vosges، ليصبح والي محافظة السين على عهد حكومة "Thiers"، وبعدها عين سفيرا في اليونان[5].

ليعين بعد ذلك في فيفري 1879م وزيرا مكلفا بالتربية الوطنية [6]ضمن حكومة"وادنجتن" Waddington، وبقي في وزارة التربية ما يقارب عشرين شهرا، ليرقى

---

(1) Louis Fiaux, Un Malfaiteur public, Jules Ferry, Ed, Achille Le Roy, Paris, 1886, P11-12.
(2) Alfred RAMBAUD, Jules FERRY, Ed, ALBIN Michel, SA 1992, Paris, P12 -Voir aussi Philippe Guilhaume , Jules Ferry, Librairie plon, paris, 1903, P01.
(3) Louis Fiaux ,op-cit, p12.
(4) Ibid., p12
(5) دحو فغرور، جول فيري مهندس الإمبراطورية الفرنسية، العصور الجديدة، ع01، 2011، ص111.
(6) أبو بكر خالد سعد الله، جول فيري يمجد الاستعمار ويرشد المعلم، Echorouk online.Com، بتاريخ 2020/11/3.

بعد ذلك ويعين في23 سبتمبر 1880م على رأس الحكومة، وهو المنصب الذي بقي فيه إلى غاية 10نوفمبر 1881م وهو تاريخ استقالته.

لكن بعد انسحابه من الحياة السياسية لمدة دامت أقل من سنة ونصف، أعيد تعيينه لرئاسة الحكومة من جديد من21 فيفري 1883م حتى نهاية مارس 1885م وهو تاريخ سقوطه على أثر هزيمة لانج سان Lang son [1].

اشتهر جول فيري بأنه من الغلاة الاستعمارين ومتطرفيهم، أسهم بدور كبير في وضع الأسس الأولى لإدارة المستعمرات، بالإضافة إلى كل هذا مارس دورا هاما في التوسع الاستعماري الفرنسي بالاستيلاء على كل من تونس وطونكين (الهند الصينية) والكونغو[2].

ج. مؤلفاته:

ترك جول فيري العديد من المؤلفات بعد وفاته في 17 مارس1893م بباريس، من بينها:

- النضال الانتخابي La Lutte éléctorale 1863
- مارسال رولو،Marcel Roulleaux 1867 .
- المساواة في التعليمDe l’égalité de l’éducation 1870.
- خطابات في شؤون تونس، Discours sur Les affaires de Tunisie 1882
- شهادة حول انتفاضة 18 مارس1872، Déposition sur L’insurrection du 18 Mars 1872[3].

2. تكوين لجنة جول فيري (16 مارس 1891م)

خضعت الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي لها، لنوعين من نظم الحكم تمثلا في النظام العسكري من سنة 1830م إلى غاية 1870م، والنظام المدني منذ سنة1870م[4].

واعتبارا من هذه السنة أصبحت الجزائر خاضعة لسيطرة الكولون، الذين حاولوا استغلال إهمال الحكومة الفرنسية للوضع في الجزائر، وسعوا للحصول على امتيازات مختلفة معتمدين على دعم ممثليهم المتواجدين داخل البرلمان[5].

---

(1) دحو فغرور، مرجع سابق، ص111.
(2) بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام، ط2، دار النفائس، 1984، بيروت، ص39.
(3) Annales catholique,Revue Religieuse Hebdomadaire de La France et de L’Église ,1aout 1896، p313.
(4) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص19.
(5) حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص194.

عاد البرلمان إلى الاهتمام بالقضية الجزائرية منذ 1870م بعد إهماله لها لمدة دامت عقود من الزمن، عاش فيها الجزائريون تحت رحمة المستوطنين، وتحت بطش وسيطرة حكام عامين كانوا مجرد لعبة يتحكم فيها الغلاة المعمرون، فازدادت معاناة الجزائريين في ظل هذه الظروف، فلم يجدوا أمامهم سوى أسلوب العرائض [1] والشكاوي للمطالبة بلجان تحقيق [2].

اشتد الصراع خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر خاصة بين الجمهوريين الوطنيين(بولونجي Boulanger) والجمهوريين البرلمانيين ومنهم "جول فيري"، وقد كان الصراع في معظم الأحيان بسبب زيادة سيطرة الكولون وازدياد استغلالهم لثروات الجزائر، هذا الواقع دفع البرلمان إلى إصدار مجموعة من القوانين، محاولا من خلالها الحفاظ على التواجد في الجزائر، من أبرز هذه القوانين قانون تجنيس الأوروبيين المولودين في الجزائر الصادر في 26جوان 1889م، وقد كان التخوف من الكولون الأوروبيين خاصة الإسبان الذين تزايد عددهم هو السبب وراء إصدار مثل هذا القانون،فالخوف من هيمنة الكولون الأوروبيين على الجزائر اخذ في التطور وبرزت معه فكرة الاستقلال الذاتي التي أشار لها هؤلاء منذ 1870 م[3].

وعلى هذا الأساس انتهى الصراع البرلماني بقرار إرسال لجان تحقيق إلى الجزائر، البعض من هذه اللجان طالب بها الكولون بغية الحصول على ميزانية إضافية (مثل قضية الخمسين مليون -عهد تيرمان) لكن هذا المشروع لقي معارضة من طرف نواب البرلمان، وفي المقابل طالب النواب الفرنسيون بضرورة إرسال لجان تحقيق إلى الجزائر بهدف إصلاح أوضاع الجزائريين، وقد اعتمدوا في ذلك على الشكاوى التي كانت تبعث إلى البرلمان من طرف الجزائريين ونذكر من ذلك[4]: عريضة قدمها بعض أعيان الجزائر للحكومة الفرنسية أثناء زيارتهم لباريس عام1878م[5]، بالإضافة إلى عريضة أخرى ضد التجنس ومن اجل الدفاع عن حقوق القضاء الإسلامي، تقدم بها أعيان قسنطينة في 10 جويلية 1887م إلى أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء البرلمان في باريس، حيث وقع على هذه العريضة 1700 شخص[6].

كما حاول بعض البرلمانيين أيضا خلال القرن 19م تشكيل لجان تحقيق أخرى غير أن الكولون عارضوا هذه المحاولات بقوة وأفشلوها، ومن بين هذه المحاولات اقتراح النائب

---

(1) جمع مفرده عريضة، وهي صحيفة بها حاجة أو مظلمة موجهة إلى سلطة أو إدارة رسمية أو هي مذكرة قانونية مكتوبة عادة تعرض أسباب الدعوة أو الدفاع عن قضية. للمزيد انظر: خميسة مدور، مرجع سابق، ص83.

(2) حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص194.

(3) حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص195.

(4) نفسه، ص195.

(5) أنظر الملحق رقم (10)

(6) أنظر الملحق رقم (11)

"دولافرني" في21 ماي 1874م تشكيل لجنة تحقيق خاصة تضم عشرين عضوا بهدف دراسة وضع الجزائر[1]، حيث طالب النواب بإقصاء ممثلي الجزائر(نواب الكولون) من عضوية هذه اللجنة، لكن البرلمان تراجع عن فكرة إجراء هذا التحقيق وبهذا انتصر نواب الكولون وأكدوا على حتمية دمج الجزائر بفرنسا، ليردوا بعد أربع سنوات بتشكيل لجنة في 16 فيفري 1878م محاولين من خلالها الإطاحة بالحاكم العام "شانزيChanzy "ومطالبين بتقليص صلاحيته وربط المصالح الإدارية في الجزائر بالوزارات في باريس[2]، وتكونت هذه اللجنة من شخصيات بارزة في الحكومة والبرلمان الفرنسي منها كريميو، وطالب بعض النواب المكونين لهذه اللجنة إلغاء منصب الحاكم العام، وكونوا قافلة برلمانية استطلاعية لقيت ترحيبا من طرف الحاكم العام الجديد "ألبير جريفي"(Albert Grévy) الذي عين مكان شانزي، ليكون هذا التغيير دليلا على ضغط نواب الكولون داخل البرلمان[3].

وفي 22 أفريل 1880م طالب أحد النواب في مجلس الشيوخ وهو الكونت "دوسفيل"(Le Comte Dhaussnville) بدراسة السبل المتعلقة بتسيير الشؤون الجزائرية، لتتكون لجنة في 15 نوفمبر 1880م تضم 20 عضوا منهم11 عضوا من كانوا ضمن اللجنة التي زارت الجزائر سنة1879م، ومن بينهم كاتب الدولة المساعد "جيرد" (Gired)، حيث جاء في صحيفة"Le Petit Colon" أن تكوين هذه اللجنة دليل على اهتمام الحكومة بإعادة تنظيم شؤون وأوضاع الجزائر [4].

وبعد ذلك أطلق الكولون مبادرة جديد في سنة1887م، لتنظيم لجنة مكونة من ثلاث وزراء وحوالي 100عضو بين نائب وموظف سامي، من أجل القيام بتحقيق رسمي حول التطور والتقدم الذي شهده التعليم العمومي، بالإضافة إلى ذلك تطوير شبكة السكة الحديدية والتلغراف، وقد سميت هذه اللجنة بـ "القافلة البرلمانية الكبرى"، وفي هذا الوقت كانت الجزائر تشهد مقاومة بوعمامة1881- 1908م [5]، هذه المقاومة التي وقفت في وجه مشاريع الاستعمار في الجنوب وعرقلتها، وكان الهدف من هذه القافلة البرلمانية هو دفع المجلس التشريعي لقبول مشروع القرض المالي الذي طالب به "تيرمان لويس"[6]، و في المقابل استغل الجزائريون(الأهالي) قدوم هذه اللجنة لإرسال عرائضهم وشكاويهم إليها، فمثلا في منطقة القبائل قام السكان بمظاهرات واشتكوا من زيادة الضرائب وذلك لما مرت عليهم

---

(1) حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص ص196،197.
(2) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق، ص784.
(3) حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص ص197،198.
(4) شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص200.
(5) حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص ص200-202.
(6) هو الحاكم العام الذي خلف ألبير غريفي في نوفمبر1881، واستمر في حكمه إلى غاية أفريل 1891، للمزيد انظر: مختار هواري، مرجع سابق، ص302.

القافلة، مما أثار انتباه البرلمانيين وطلب البعض منهم بوضع سياسة أكثر ليبرالية لصالح الأهالي، ليطالب البعض الأخر بتجنيسهم، والتزم الغالبية منهم الصمت[1].

ومن أهم نتائج زيارة هذه اللجنة هي زيادة الامتيازات التي تمتع بها الكولون، بالإضافة إلى زيادة نفوذهم في البرلمان، وقد أثمرت مساعيهم بالحصول على مساعدة لما غزا الجراد الجزائر في سنة 1888-1889م كما استفادوا من القانون الاستعجالي الصادر في 24 ديسمبر 1888م الذي ينص على إجبار الأهالي على مقاومة الجراد.

وهكذا كانت أغلب اللجان التي تشكلت والتي جاءت إلى الجزائر، كلها خادمة لمصالح الكولون، متجاهلة تماما لمصالح الأهالي حيث أن معظمها لم يعط أي اهتمام لهم، بل على العكس استعملت كوسيلة لتأكيد حق الكولون، مثل اللجنة التي شكلها الكولون في سنة1879م والتي كان من أهم نتائجها سن قانون الأهالي [2].

وقد احتج النواب دائما على الامتيازات التي كانت تمنح للأوروبيين في الجزائر، واستمرت هذه المعارضة طيلة فترة الثمانينيات وزادت الشرارة في أواخرها، حيث أصبح النواب الكولون ذو النفوذ أمثال النائب "طومسون "والنائب " اوجين ابتيين"[3]هم أسياد الجزائر الحقيقيون، وظلوا كذلك بالرغم من ردة الفعل العنيفة من الوطن الأم، وكان كل هذا في عهد حاكم ضعيف مثل "لويس تيرمان" (1881-1891م)[4].

أما في ما يخص الأوضاع التي كانت الجزائر تمر بها آنذاك، فقد كانت كلها أوضاع تنبئ بخطر ضياع الجزائر من فرنسا، وزادت هذه المخاوف بالعرائض والمذكرات الاحتجاجية التي كان يبعث بها الأهالي الجزائريين إلى البرلمان،مطالبين في كثير منها بضرورة تشكيل لجان تحقيق، وفي الوقت نفسه استمرت المقاومة الرامزة إلى رفض الوجود الفرنسي الاستعماري[5].

وبهذا بدأ يظهر منذ بداية تسعينات القرن التاسع عشر(1890م) التحول على السياسة الفرنسية خاصة داخل البرلمان وغرفة الشيوخ فيما يخص قضايا الأهالي الجزائريين، وظهر هذا التحول بصورة كبيرة بعد التقارير التي قدمها كل من "بوردو"(Burdeau) في

---

(1) حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص 202.

(2) نفسه، ص203.

(3) ولد في 1844 وتوفي 1921 كان نائب كاتب الدولة للبحرية المستعمرات 1887، وزير الداخلية 1905 وزير الحربية في 1905 و1913.انظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع، ج2، مرجع سابق، ص ص488،489.

(4) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص83.

(5) حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية مرجع سابق، ص204.

سنة1891م و"جونار"[1] (Gonnart) حيث كانت كلها ناقدة لسياسة الإدارة مثيرة لمخاوف مجلس الشيوخ، لتؤدي هذه التقارير في نهاية الأمر إلى استقالة الحاكم العام "تيرمان" وتعيين حاكم أخر وهو" جول كومبون"[2].

بالإضافة إلى ذلك قرر مجلس الشيوخ إرسال لجنة تحقيق إلى الجزائر، تحت رئاسة "جول فيري"[3].

مع تنامي فكرة الانفصال المالي للجزائر عن فرنسا في أوساط المستوطنين، قام العديد من النواب الفرنسيين المتتبعين لخطورة القضية الجزائرية، برفض منح الجزائر حرية ضبط ميزانيتها الخاصة، ويتجلى هذا الرفض بوضوح في تقارير كل من "بوليات"(Paulait)[4] و"بولونجي"(Boulenger) التي حررها تحت اسم "لجنة الشؤون المالية حول ميزانية الجزائر سنه 1891م"، حيث صرح "بوليات" قائلا:"معنى ذلك أننا نضع عمالاتنا الثلاث تحت رحمة المجلس الأعلى، ومعناه أيضا أننا نتخلى عن سياسة ثلاثة ملايين من الأهالي ونفوض أمرهم لممثلي المستوطنين.

ومن جهة أخرى أكد السيناتور "بولونجي" وهو خبير مالي، على رفض قبول "السياسة الانفصالية" في الجزائر، مؤكدا على أن الاحتفاظ بنظام مالي مركزي وضبط ميزانية موحدة هما كفيلتان بضمان رقابة برلمانية فعلية [5].

كما ركز "بوليات" على خطورة إهمال التعليم- التي قام بها "تيرمان"- وتسبب في تأخير تعميم السيطرة الثقافية والمعنوية في الجزائر لمدة عشر سنوات، في المقابل كان تصريح وزير الداخلية "كونستونس"(Constons) مناقضا لـ "بوليات" حيث قال:" لم يغادر المستوطنون وطنهم كفلاسفة يبحثون عن فعل الخير وإنما بحثا عن المال، لا اعتقد أننا مطالبون بصفتنا غزاة بأن نعامل الأهالي بعناية خاصة فإذا عرفتم كيف تحافظوا على جاهكم ونفوذكم فإنهم سيرضون بما تنعمون عليهم من أفضالكم"[6].

---

[1] هو شارل جونار (1857-1927) درس الحقوق، عينه غامبيطا بديوان الحاكم العام للجزائر في 1881 ثم مدير لمصلحة الجزائر بوزارة الداخلية. أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج2، مرجع سابق، ص494.

[2] ولد بفرنسا جاء إلى الجزائر للتداوي، عين كملحق في مكتب الجنرال شانزي، ثم رئيس للمديرية العامة للشؤون المدنية ليعين سنة 1891 حاكم عام للجزائر.انظر. عبد النور غرينة، الأوراس في الكتابات الفرنسية إبان الفترة الكولونيالية 1840- 1939، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص72.

[3] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص ص204، 205.

[4] أنتخب في منصب سيناتور ممثلا لمقاطعة Le Cher سنة 1887 كان ينتمي إلى كتلة اليسار الديمقراطي في مجلس الشيوخ أصدر سنة 1884 كتاب عن مدغشقر ونشر سنة 1887 كتابا حول السياسة الاستعمارية. أنظر: شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون، مرجع سابق، ص798،

[5] نفسه، ص ص798، 799.

[6] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص204.

بعد الزيارة العائلية الخاصة التي قام بها "جول فيري "للجزائر سنة1878م، وبناء على التقارير والرسائل التي كانت تصله من صديقه "رومبوا" (Rambaud) و"ماسكوراي" (Masqueray) تأكد من وجود أزمة في الجزائر، حيث كانت استقالة الحاكم العام "تيرمان" دليلا واضحا على عجز الحكومة على إيجاد حلول تكون بديلة وقد أكد جول فيري أن الحكومة منذ سنة1871م إلى غاية1883م كانت تدير شؤون الأهالي بما يتماشى مع مصالح المستوطنين فقط [1].

بالإضافة إلى أن زيادة اهتمامه بالقضية الجزائرية واقتناعه بوجود أزمة في الجزائر، كان نوعا ما بسبب استماعه إلى شكاوي الأهالي سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[2].

كما أدت العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى البرلمان الفرنسي وإلى سلطات الاحتلال الفرنسي في ما بين 1884-1891م إلى ضرورة تشكيل لجنة تحقيق برلمانية. وعلى هذا الأساس اقترح "جول فيري" تكوين لجنة للقيام بتحريات على غرار لجان التحقيق الانجليزية مدعمة بكل من تكون له خبرة للإدلاء برأيه[3].

بعد كل هذه النقاشات أفاقت الحكومة الفرنسية وقررت الانتباه والاهتمام بالوضع السائد في الجزائر، فقام مجلس الشيوخ بتأليف لجنة التي مكونة من 18 عضوا برئاسة "جول فيري" رائد الاحتلال الفرنسي في تونس [4]. ليمثل هذا بداية فترة جديدة، تمثلت في فترة التحقيق والدراسة التي تميزت بالاهتمام بالمسألة الجزائرية[5].

تكونت هذه اللجنةيوم16 مارس 1891م وعرفت باسم "لجنة مجلس الشيوخ "وأطلق عليها اسم "لجنة18"نسبة لعدد أعضائها [6]، وهكذا تحقق ما طالب به "جول فيري" وهو إنشاء لجنة هدفها وضع قانون خاص بالجزائر، كما تم تعيين "جول كامبون" في السنة نفسها حاكم عام على الجزائر رغم معارضة المستوطنين لذلك [7].

---

(1) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق، ص801.
(2) سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، مج1-2، دار الغرب الإسلامي، 2005، ص526.
(3) عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع، ج2، مرجع سابق، ص103.
(4) إبراهيم مياسي ، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري(1881-1912)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1996 ، ص133.
(5) Henri Pensa , L'Algérie Organisation Politique et de La Commission Sénatoriale d'études des questions Algériennes Présidée Par Jules Ferry, Ed, J. Rothxhild, Paris, 1894, P23.
(6) حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص205.
(7) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1954)، د م ج، بن عكنون، 2014، ص121.

المبحث الثاني: أعضاؤها ومهامها

قرر مجلس الشيوخ الفرنسي يوم 16 مارس 1891م، إنشاء لجنة للتحقيق والتعامل مع الحكومة إضافة إلى ذلك اقترح بعض التغييرات التي يجب إدخالها في تشريع وتنظيم الخدمات المختلفة في الجزائر [1]، هذه اللجنة وفدت إلى الجزائر عام1891[2]. سميت هذه اللجنة باسم"لجنة جول فيري" نسبة إلى رئيسها وواضع برنامج أعمالها أو" لجنة 18". وقد تولى "جول فيري" رئاستها منذ 17 مارس1891م [3]، ونيابة Berthelot و-Challemel Lacourt وكتابة Franck Chauveau وPauliat وضمت مجموعة من الأعضاء منهم المدنين والعسكريين وهم [4]:

- ✓ Reymond
- ✓ Jules Guichard
- ✓ Emile Labiche
- ✓ Hugot
- ✓ J.Labane
- ✓ Lombes
- ✓ Dide
- ✓ De Cés Caupenne
- ✓ Général Deffis
- ✓ Clamageran
- ✓ Mauguin.
- ✓ Général Billot
- ✓ Isaac [5].

في المقابل أعربت غرفة النواب عن رفضها لانفراد مجلس الشيوخ بمعاينة القضايا الجزائرية، فوضعت لذلك النائب "بيردو"(Burdeau) لمهمة إعداد تقرير عن ميزانية الجزائر[6]، وبذلك أصبحت المسألة الجزائرية محل اهتمام الغرفتين، وهذا ما تناقلته الصحف التي كانت مقسمة بين مؤيد للجنة ومدافع عن الأهالي مثل:

---

(1) Jules Combon, Le Gouvernement General de L'Algérie (1891-1897)، Ed, Edouard Champion، paris, 1918, P4.

(2) جمال قنان، قضايا ودراسات، مرجع سابق، ص134.

(3) Charles ROBERT AGeron ,jules ferry et la question algérienne en 1892 (d' après quelques inédits) , In: Revue d' histoire moderne et contemporaine, 1963,p127

(4) حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص206.

(5) Henri Pensa ,OP Cit,P26

(6) شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص802.

- ✓ جريدة La Bataille
- ✓ Le Soleil
- ✓ L'autorité

وبين معارض للجنة ومؤيدة للمستوطنين:

- ✓ Le Petite Colon
- ✓ Le National
- ✓ L'événement [1].

قررت اللجنة استقصاء الآراء من خلال استبيان نشرته ابتداء من أفريل 1891م [2]، يضم 12 سؤالا يدور حول المسائل التي تشغل المستوطنين والجزائريين معا [3]، حيث اهتم بواقع ملكيات الأهالي ووضعيتهم المدنية، بالإضافة إلى قضايا الاستيطان البشري الأوروبي والميزانية المحلية والتعليم العمومي. والتقسيم الإداري للجزائر إلى جانب احتمال مشاركتهم في الانتخابات التشريعية وعضويتهم في المجلس الأعلى الجزائري وتجنيس الأهالي خاصة سكان القبائل[4].

لقد جمع من خلال هذا الاستقصاء الكثير من الشهادات الشخصية وحتى العرائض التي تقدم بها الجزائريون [5]، وفي نهاية مارس 1892م قرر مجلس الشيوخ إرسال لجنة مكونة من سبعة أعضاء برئاسة "جول فيري" استغرق عملها53 يوما وذلك من 04/19 إلى غاية1892/06/04م، حيث قطعت فيها مسافة4000 كيلومتر [6].

جاب الوفد أنحاء مختلفة من الجزائر واستمع إلى آراء الجزائريين وكذلك الأوروبيين، وذلك حوالي 102 مركزا من بينها 89 قرية من قرى الاستيطان، وقد جمعت شهادات الجزائريين [7]، حيث اغتنموا فرصة وجود هذه اللجنة ليتقدموا لها بمطالب [8].

وقد عبرت اللجنة عن اندهاشها عندما عرفت بأن الجزائريين مجبرين على دفع الضرائب إضافة إلى أوضاعهم المتدهورة وفقرهم ورفضهم التجنيس والخدمة العسكرية الإجبارية وكذلك التعليم الإلزامي ورغبتهم في المحافظة على أحوالهم الشخصية[9].

---

(1) حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص206.
(2) جمال خرشي، مرجع سابق، ص311.
(3) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، مج 1، مرجع سابق، ص526.
(4) شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص813.
(5) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق، ص72.
(6) شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص819. وانظر الملحق رقم (12)
(7) مرجع نفسه، ص819.
(8) محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصرة دراسات ووثائق، ط4، البصائر الجديدة، الجزائر ،2013، ص65.
(9) حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص207.

بعد إنهاء اللجنة مهمتها والتي دامت بين سنتي 1892-1893م، قسمت أعمالها إلى محاور كبرى، حيث اختص كل عضو بدراسة محور معين في جميع جوانبه، ليتقدم بعد ذلك تقريرا مفصلا عنه أمام مجلس الشيوخ، وكان عدد هذه المحاور9 وهي:

1. تقرير التعليم الابتدائي للأهالي، أعده: Combes بتارخ18 مارس1892م.
2. تقرير التنظيم والصلاحيات الحاكم العام في الجزائر، أعده: Jules Ferry .
3. تقرير النظام الجبائي في الجزائر، أعده Clamageran بتاريخ1 ديسمبر1892 م.
4. تقرير نظام الغابات في الجزائر، أعده: Jules Guichard بتاريخ3فيفري1893م.
5. تقرير الملكية العقارية في الجزائر، أعده: Franck Chauveau خلال1893م.
6. تقرير الأعمال العامة، أعده: Reymond.
7. تقرير التعليم العالي الإسلامي والمدارس الرسمية الثلاث أعده Combes بتاريخ 20 فيفري 1894م.
8. تقرير القضاء والعدالة أعده: Isaac.
9. تقرير الاستعمار الفرنسي أعده: Emile [1].

وقد تقرر أنه بعد إعداد هذه التقارير ومناقشتها من قبل مجلس الشيوخ، سيتم إنهاء هذه الوظيفة التحضيرية للجان التي بعث بها مجلس الشيوخ [2].

بعد ذلك قدم "جول فيري" تقريرا أعده من 177 صفحة تحت عنوان "حكومة الجزائر" عبر فيه بعبارات جارحة عن أسفه لمساوئ الدمج الإداري، كما أوضح لزملائه في اللجنة البرنامج الإصلاحي الذي عبر عنه بقوله: "لا يجوز أن تسلم مصالح شعب البلاد للعنصر الأوروبي." وطالب أيضا بان تسترجع فرنسا دورها كحكم في هذا البلد [3]، كما ندد جول فيري بتصرفات المستوطنين الأوروبيين في التلهف لتملك ما ليس لهم به حق، فقد قال في هذا السياق: "أنه لمن الصعب إقناع المستوطن الأوروبي بوجود حقوق أخرى غير حقوقه في البلد العربي وأن الأهالي(الجزائري) ليس عرقا للسخرية والخضوع للضريبة"[4].
وبناء على طلب من "جول فيري" وتحت اسم لجنته، تم تعين حاكم عام من طبقة رفيعة هو "Jules Cambon" الذي لم يكن يريد التضحية بالمسلمين، وحاول تنفيذ برنامج جول فيري الإصلاحي [5]. لقد قدمت الجنة مجموعة من الاقتراحات، تمثلت في :

1. إلغاء مرسوم كريميو (Crémieux) الصادر في 24 اكتوبر1870م الذي جاء فيه حرمان المسلمين من المشاركة كمحلفين في المحاكم.

---

(1) Henri Pensa ,Op.cit., P27.
(2) Ibd,P27
(3) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص84.
(4) Djamal Karchi ,op.cit , P233.
(5) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص85.

2. إنهاء العمل بقانون الغابات الفرنسي الذي صدر في 1827م والذي طبق في الجزائر في إطار قانون أخر صدر في 06 جوان 1851م.
3. إنهاء العمل بقانون الأراضي الصادر في 1873م (قانون وارني).
4. إرجاع السلطة إلى القاضي لمعالجة قضايا الجزائريين.
5. إدخال نظام اللامركزية على الجزائر،حيث يكون الحاكم العام غير متحيز لأي فئة.
6. إعطاء ضمانات وحقوق لأبناء الجزائر، وذلك من خلال السماح لهم باختيار ممثليهم في المجالس الإدارية[1].

وتناقش أعضاء البرلمان الفرنسي والمجلس في هذه الاقتراحات لمدة ثلاث سنوات(1893-1896م) لكن بدون جدوى، وذلك بسبب ممارسة أعضاء الحزب الكولونيالي ضغوطات كبيرة على رجال السلطة التشريعية. وهذا برز في قرارات البرلمان الفرنسي التي إخذها عام 1896م حيث طلب من الحكومة أن:

- تعيد تنظيم الإدارة العليا في الجزائر .
- إعادة النظر في كيفية مراقبة الإدارة.
- تغيير أسلوب تشكيل و دور المجلس الأعلى للحكومة[2].

انتهى الأمر بعد ذلك بإصدار الحكومة مرسوم 31 ديسمبر 1896م، الذي يراه البعض نقطة الانطلاق بالنسبة للإصلاحات، حيث يخفف من وطأة الارتباطات لكن لا يلغيها، فهو يعني بأن الحاكم العام سيستشار في كل الوظائف [3].

---

(1) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص189- 190.
(2) نفسه، ص190.
(3) ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2011، ص32.

المبحث الثالث: نتائجها

بقيت الإصلاحات الجزائرية مسجلة في جدول أعمال البرلمان الفرنسي وكذلك مجلس الشيوخ لمدة 04 سنوات(1893-1896م) وذلك بفضل لجنة "جول فيري"[1] حيث تعتبر من أكثر اللجان التي اهتمت بواقع الجزائريين (الأهالي)، كما اهتمت بنقل انشغالاتهم بدافع المحافظة على مصالح فرنسا، وإن كانت اغلب نتائجها خادمة للمستوطنين إلا أنها حاولت بعض السياسات التي اعتبرتها سبب فيما آلت إليه الأوضاع في الجزائر [2].

بعد النشاط الكثيف الذي قامت به اللجنة، بدأ هذا الأخير في الخمول بعد وفاة جول فيري وتعيين "كونستان(Constans)" خليفة له، وهذا أبطء نتائجها لكن رغم ذلك ناقش عدة تقارير أولها تقرير Cuichard في 01 جوان 1893م المتعلق بالنظام الغابي. واتخذ "جول كامبون" إجراءات تقضي بفتح قسم من الغابات أمام ماشية الجزائريين وتنظيم المراعي التي ترعى فيها أغنامهم، وكذلك تأسيس معهد جزائري مختص في الغابات لتكوين حراس الغابات[3].

أما التقرير الذي أعده "Clamageran" حول نظام الجباية في الجزائر، فقد نوقش سنة 1894م، لكن دون الوصول إلى أي تعديلات، حيث إقترح تجربة ضريبة تعتمد على الأقساط، وفيما يخص تخفيف ثقل الضرائب فقد اقترح إعفاء صغار مربي المواشي من دفع ضريبة الزكاة. لكن كل هذا كان دون جدوى، ذلك أن الحكومة لم تحرك ساكنا فيما يتعلق بتطبيق مشروع إصلاح الضريبة العربية[4].

وبعد ذلك في سنة 1894م نوقش التقرير الذي قدمه "Franck Chauveau" حول الملكية العقارية، حيث قلب هذا التقرير واقع التشريعات المتعلقة بالملكية العقارية في الجزائر رأسا على عقب، مما دفع الحاكم العامر"Combon" إلى إبقائه تحت الدراسة المستفيضة ثم قرر بعد ذلك أن يحتفظ بالمادة 45 من هذا المشروع،وهي المتعلقة باللجوء إلى المزايدة المفرطة في بيع العقارات، هذا ما جعل "Franck" يوافق مضطرا على تقليص تقريره ليستخرج منه مشروع قانون يتضمن 17 مادة، لكن في الأخير هذا المشروع الذي دعا إلى عدم تقسيم الملكية الأهلية دون أن يوافق المتشاركين بالإجماع ،كما أدان قضية نزع الملكية قسرا ،لم يعرب عن أي نتيجة لصالح الجزائريين[1].

---

[1] شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص833.
[2] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص249.
[3] شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص ص834،833.
[4] نفسه، ص ص837،836.
[1] نفسه، ص ص 839، 841.

وبالنسبة لتقرير"Combes" المتعلق بتعليم الأهالي الجزائريين فقد حرر تقريرين ، الأول يتعلق بالتعليم الابتدائي ونوقش في أفريل 1892م من طرف مجلس الشيوخ قبل انطلاق لجنة التحريات إلى الجزائر، أما الثاني فقد درس في 15 جوان 1894م وهو المتعلق بالمدارس العربية، وقد تضمن التقرير الأول نشر التعليم الابتدائي الخاص بالجزائريين ووضع مخطط دقيق للتمدرس في الحواضر ومنطقة القبائل، و بعد مصادقة مجلس الشيوخ عليه[1]، صدر مرسوم خاص متعلق بالتعليم الابتدائي للأهالي في الجزائر، في 18 أكتوبر1892م ضم 67 مادة، أما فيما يخص التقرير الثاني لـ" Combes" فقد اقترح فيه تمديد مدة الدراسة من ثلاثة إلى ستة سنوات وتقسيم تلك الفترة حسب اقتراح "بن رحال"[2] إلى مرحلتين، أما التعليم العالي الذي سعى لتجسيده فقد رفض[3].

أما في ما يخص تقرير "Isaac" المتعلق بخصوصيات القضاء الإسلامي و الفرنسي والشرطة والظروف الأمنية، فقد قدمه إلى مجلس الشيوخ في فيفري1895م، لكنه لم يناقش في جلسه علنية، وقد دعاIsaac إلى إلغاء لجنة التحكيم الأوروبية التي كان يعتبرها متحيزة وطالب في المقابل بتأسيس محاكم جنائية بمساعدة 04 قضاة: اثنان فرنسيان واثنان من الأهالي. فيما يتعلق بالقضايا الإسلامية فقد طالب بتقنين التشريع الإسلامي مع المحافظة على القضاة المسلمين وتخيير الأهالي بين اللجوء للعدالة الإسلامية أو العدالة الفرنسية، وفيما يخص الصعيد الأمني فقد ندد Isaac بالقوانين التي تستلهم موادها من مبدأ المسؤولية الجماعية، بالإضافة إلى كل هذا دعا إلى إلغاء الأحكام الخاصة بالأهالي في البلديات كاملة الصلاحيات، إلا أن هذه النقاط التي وردت في تقريره قد ذهبت كلها سدى [4].

استمر أعضاء اللجنة في التصريح بمواقفهم التي كانت مؤيدة لتوصيات جول فيري إلي غاية 1896م، حيث واصل Paulait التنديد بتلك المخالفات التي إرتكبتها الإدارة.

وعلى الرغم من اتفاق أعضاء لجنة جول فيري على إدانة التنظيم الإداري القائم في الجزائر منذ البداية، إلا أن مناقشة قضية إصلاح هذا التنظيم تأخرت حتى سنة 1896م أي بعد ثلاث سنوات من تسجيلها في جدول أعمال مجلس الشيوخ (30 ماي 1893م)، وبعد أربع سنوات من صدور تقرير جول فيري[1].

---

[1] شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق ، ص ص843،842.

[2] هو أحمد بن حمزة بن رحال ولد في 16 ماي 1858، من أسرة عريقة تتمتع بمكانة علمية، عين سنة1871 خليفة الآغا، انظر: غانم بودن، سي أحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع17، جامعة ابن خلدون، تيارت،2017، ص10، وأيضا عبد الحميد حاجيات، قراءة لوثيقة محمد بن رحال حول المطالبة بالإصلاحات (1891)، أفكار وآفاق، ع3، 2012، ص52.

[3] شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص845.

[4] نفسه ، ص852.

[1] نفسه، ص ص 856-858.

استمرت المناقشة من 7 إلى 10 نوفمبر وتضمنت انتقادات لاذعة للتنظيم الإداري في الجزائر من قبل" Fleury Navarin" وذكر أيضا"Jules Cambon" الحاضر بأقوال كل من Jonnart وBurdeau وJules Ferry وهذا من أجل أن يبين الإصلاحات الإدارية التي أوصوا بها لم تتحقق بعد. وفي الأخير صوت البرلمان على جدول الأعمال الذي اقترحهFleury Navarin والمعدل من طرف Jonnart والذي ينص على دعوة الحكومة إلى إدخال إصلاحات جذرية على الجهاز الإداري في المستوطنة وتنظيم آليات مراقبة الإدارة وإعادة النظر في هيكلة و تشكيل ودور المجلس الأعلى[1].

ومنه قررت الحكومة بمقتضى مرسوم 31 ديسمبر 1896م الذي هو من أهم نتائج اللجنة إلغاء نظام الملحقات وتعزيز سلطة الحاكم العام[2].

[1]شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، المرجع السابق ، ص ص860-868.
[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص85.

المبحث الرابع: المواقف المختلفة اتجاه اللجنة

كانت للجنة "جول فيري"وأعمالها بالإضافة إلى زيارة وفده الجزائر، صدى كبير في أوساط الجزائريين وحتى الفرنسيين، هذا خلق تباين في الآراء ومواقف مختلفة حول هذه اللجنة.

أ. ردود فعل الجزائريين:

تمثل موقف الأهالي في البداية من تشكيل هذه اللجنة، في القلق والتذمر تجاه ما تصدره إدارة الاحتلال من قوانين تعسفية ضدهم (نزع الملكية، الاستيطان، قانون الأهالي، التجنيس، التجنيد الإجباري) [1]، إلا أنهم لما نشرت اللجنة الاستبيان عبروا على اهتمامهم بهذه اللجنة، حيث ذكر المسلمون على لسان مفتي الجزائر، أن مجرد احتمال الشروع في تنفيذ ذلك الاستقصاء عطر ربوع الجزائر برائحة العدالة، وهذا ساعدهم على التعبير عن آرائهم بعد صمتهم الطويل[2]، ولما قررت اللجنة القيام بزيارة إلى الجزائر عبر الأهالي المسلمون عن استقبالهم هذه اللجنة بكل تعطشن للعدالة والإنصاف، هذا ما ذكره جول فيري في رسالته التي بعث بها إلى زوجته حيث قال فيها أنهم رحبوا بهم أحسن ترحيب[3].

وقد صرح جول فيري بان موقف العديد من الأهالي تمثل في تفوههم بشهادات كانت عفوية، كما اندهش أعضاء اللجنة المشيخية من هذا الموقف ومن الإجماع الذي لمسوه أينما حلوا، وقد قال جول فيري عن ذلك:" الذين استقبلونا كأننا رسل العناية الإلهية"[4].

حيث أن الأهالي وضعوا ثقة كبير في هذه اللجنة التي جاءت من أجل دراسة أوضاع الجزائر، فصرح الأهالي بصوت عال بأن أوضاعهم تدهورت أنهم أفلسوا، رافضين الضرائب راغبين في الاحتفاظ بقوانين أحوالهم الشخصية [5].

وكانت هناك فئة أخرى تمثل موقفها في الصمت عند استقبال هذه اللجنة، وهو ما أدهش "جول فيري" واعتبره احتجاجات شديدا اللهجة من طرف الفئات البائسة، وعبر عن ذلك قائلا:"لقد شاهدنا تلك القبائل التي يرثى لها والتي يطردها الاستيطان من أرضها... وقد بدا لنا أن ما يحدث هناك آمر لا يشرف فرنسا أنه يتنافى مع العدل والسياسة الرشيدة"[1].

---

[1] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص212.
[2] شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص ص815،814.
[3] Jules Ferry, lettres de Jules Ferry (1846-1893)، Ed, Calmann- Lévy ,Paris, 1914,P548,549
[4] شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص820.
[5] نفسه، ص820.
[1] شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون ، مرجع سابق، ص821.

لقد استغل الجزائريون قدوم اللجنة للتعبير عن انشغالاتهم ورفضهم للاحتلال وسياسته وذلك عن طريق العرائض والشكاوي [1]، وكراسات (Les Cahiers arabes) تليت على مسامع اللجنة باللغتين العربية والفرنسية [2].

في سنة 1891م سافر وفد إلى باريس من الجزائريين (من حركة الشبان الجزائري) قدموا جملة من المطالب لهذه اللجنة، كان من بين الأسماء البارزة التي أشرفت رئاسة الوفد كل من: الدكتور" محمد بن العربي"[3] والشيخ "محمد بن رحال"، ومن أبرز ما قدمه الوفد أمام اللجنة:

- ❖ نشر التعليم بين جميع طبقات المجتمع .
- ❖ الاعتناء باللغة العربية.
- ❖ العودة إلى أصول الفقه الإسلامي.
- ❖ التراجع عن القاضي بحل المحاكم الإسلامية.
- ❖ إلغاء مبدأ المسؤولية الجماعية
- ❖ الحق في التمثيل في مختلف المجالس.
- ❖ عدم إلزامية الجزائريين للحصول على الجنسية.
- ❖ تخفيف الضرائب على الجزائريين[4].

وهناك عريضة أخرى قدمها مستشاري بلديات مقاطعة قسنطينة، وهي وثيقة هامة جاءت تحت عنوان:" مقالة غريق أمام طبيب شفيق"، حيث يقصد بالغريق العرب أما الطبيب فهو وفد اللجنة، وقد قسموا العريضة إلي9 فصول، شبهوا فيها أحوال العرب بالغريق والحالة التي وصلوا إليها بسبب القوانين المتعلقة بالملكية والحرائق، وأدانوا ثقل الضرائب وجورها، كما انتقدوا قانون الأهالي[5].

ومن أبرز العرائض كذلك عريضة أعيان قسنطينة وعريضة أعيان تلمسان، حيث كتبت الأولى في تاريخ 5أكتوبر1891م، والظاهر أنها بقلم الدكتور مرسلي (يشغل منصب مستشار بلدي في قسنطينة) ومن أهم مطالبها:

- ❖ تعيين مستشارين مسلمين في مجلس الحكومة.

---

(1) حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص212.
(2) شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص816.
(3) ولد سنة 1850 بشرشال تعلم بها وانتقل إلى الجزائر وواصل دراسته بجامعتها، درس الطب في باريس، طلب من لجنة جول فيري 1891 إلغاء قانون الأهالي. أنظر سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1854)، ج6، دار الغرب الإسلامي، 1998، بيروت، ص ص227،226.
(4) شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص816.
(5) نفسه، ص816. انظر: الملحق رقم (13) .

- ❖ تعيين 15 مندوبا من الأهالي المنتخبين لينظموا إلى لجنة مشيخية دائمة تتشكل من 18 عضوا
- ❖ أما المطلب الأساسي لهذه العريضة فهو تمثيل مصالح المسلمين [1].

أيضا عريضة "يحيى بن شريف"[2] (مستشار في مجلس ولاية سطيف) التي أجاب فيها عن أسئلة الاستجواب الاثني عشر، ألم فيها عن انشغالات الرأي العام الجزائري، وركز على الأضرار الناجمة على نزع الملكية واستنكر قانون الحالة المدنية وطرح مشكلة الربا [3]، حيث ذكر في رسالته التي أرسلها إلى اللجنة البرلمانية الفرنسية بتاريخ 28 جويلية1891م:"أن ثلاثة أعراش فقدت كل أراضيهم، إلا الشيء القليل، وهو عرش مجانة ببرج بوعريريج، والثاني عرش عامر بسطيف والثالث عرش ريغة وهي بلديه مختلطة"[4].

كما قدم سكان قسنطينة سنة1892م عريضة إلى أعضاء مجلس الشيوخ صرحوا فيها عن معاناتهم قائلين أن الأوروبيين يملكون كل شيء عكس الأهالي المضطهدين، واستنكروا الضرائب التي أرهقت كاهلهم [5].

وبالتالي نجد أن معظم المسائل والقضايا التي طرحها الأعيان خلال عرائضهم، تمثلت في المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية مع إلغاء قانون التجنيس والأنديجينا وتخفيف الضرائب، ورفض الخدمة العسكرية الإجبارية وعدم فرض التعليم الفرنسي، والمطالبة بإعادة العمل بنظام القضاء الإسلامي.

استمعت اللجنة في الجزائر وفي باريس أيضا إلى العديد من مطالب الجزائريين، وعلى الرغم من القيمة والأهمية التي كانت تتمتع بها تلك الشهادات الشخصية والعرائض، فإنها لم تكن كافيه لتنوير رأي اللجنة، هذا لأنه لم يكن يصل اللجنة كل العرائض، لأن الحكومة العامة في الجزائر أخفتها[6].

ب. ردود فعل الكولون:

عارض الكولون لجنة18 معارضة شديدة [1] فلم يعترف المستوطنون باللجنة ولا بتحرياتها ونشاطها، واعتبروها تخدم مصالح الأهالي حيث جن جنون الأوروبيين في الجزائر عندما نشرت شهادات الاستبيان الذي أعطى اهتماما بالغا بالمسائل الواردة في هذه

---

[1] شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق ، ص ص817- 819.

[2] هو القائد يحي بن الشريف، جنرال بعمالة قسنطينة، الساكن بقصر السطيرة، حكم سطيف. أنظر جمال قنان، نصوص سياسية، مرجع سابق، ص223.

[3] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص214.

[4] الصادق دهاش، نتائج ثورة1871 وأبعادها ومظاهرها، المصادر، ع14، الجزائر، 2006، ص26.

[5] جمال قنان، مرجع سابق، ص250. وانظر: الملحق رقم (14).

[6] شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص819.

[1] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص209.

الشهادات، فقرروا منذ أكتوبر 1891م الامتناع عن تقديم أي إجابة على استفسارات اللجنة[1] وقد عبروا عن موقفهم بتصريحات معادية منها: "إن الجزائر لتهزأ بالسيد فيري ولقد سبق لنا أن خبرنا آفات أخرى قبله وانتصرنا عليها في نهاية المطاف". وقالوا أيضا:

"لا داعي للرد على لجنة مجلس الشيوخ ولا سبيل لحل وسط لا مناص من السير في اتجاه العرب أو في اتجاه الفرنسيين"[2].

ولما زارت اللجنة الجزائر في 19 أفريل 1892م وجدت نفسها أمام مستوطنين من جيل جديد ولد في ارض الجزائر يطالب بالحق الشرعي للاستفادة من أكبر الحريات، وقد استقبل هؤلاء المستوطنين هذه اللجنة بنوع من الغليان [3].

كانت ردود فعل المستوطنين أنهم رفضوا وعارضوا تطوير التعليم لصالح الأهالي وعندما عادت اللجنة إلى باريس لمناقشة ما توصلت إليه من خلال تحقيقها، ظهر من جديد تخوف المستوطنين الذين أصبحوا يعيشون في قلق، لما تناولت الصحف تقرير "جول فيري" رفع هؤلاء المستوطنين شعارات، حيث ساد في الجزائر شعار واحد وهو: "لا للقانون الإمبراطوري" وسارع Eugene Etienne إلى إقناع البرلمان بعدم العودة إلى تطبيق القانون الإمبراطوري [4]. وما زاد من غضبهم تقرير "جونار" سنة 1893م. الذي تميز بغزارة المعلومات التي تخص الإصلاحات الخاصة بالشأن الجزائري، فقاموا بمظاهرات حاشدة ضد كل من "جونار" "وجول فيري" ، كما نشر العديد من المستشارين العامين منهم: Aumerat و Jouyne تقارير من تحت عنوان ملاحظات المجلس العام لمدينة الجزائر حول تقرير السيدين جول فيري وجونار، وجاء فيه: "اللذان يدعي أن حماية الأهالي من جور المستوطنين لكن الهدف المستتر هو عرقلتنا وانتزاع حرية التصرف على مستوى العمالات والبلديات من بين أيدينا... وهذا معناه إحياء مشروع المملكة العربية"[5].

وفي الحقيقة إن هذه الاحتجاجات التي صرح بها المستوطنون وممثليهم، ما هي إلا تمهيد للمطالبة بتحقيق هدفهم المتمثل في الاستقلال الذاتي.

أما في ما يخص الصحف فقد عبرت العديد منها عن موقفها من هذه اللجنة، حيث أيدت جريدة Le Temps تشكيل اللجنة وانفردت في الفترة الممتدة ما بين 15 ماي إلى 2 نوفمبر 1891م بنشر أهم التحقيقات الموقعة بقلم Charles Benoist الذي حلل الوضعية الاستعمارية تحليلا واقعيا دون مجاملة، ثم بين رفضه لكل الوعود الكاذبة التي قدمتها فرنسا

---

[1] شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص815.
[2] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص ص210،209.
[2] Djamal Karchi, OP Cit, P232.
[4] شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص,826
[5] نفسه، ص ص802،803.

للأهالي وعلى رأسها تسويه الحالة المدنية، ودعى في الأخير إلى الترويج لفكرة تطبيق سياسة عادلة في الجزائر[1]. وأيضا صحيفة le journal des débats أيدت لجنة جول فيري حيث نشر مقالات لـ Masqueray وLeroy-beoulieu حيث وقفت هذه الصحيفة إلى جانب اللجنة ودعت إلى إصلاح وضعية الأهالي[2]، بالإضافة إلى صحيفة La Batille التي طالبت بإصلاح وضعية الأهالي ، وصحيفة Le soleil التي طالبت بإعطائهم حق في التمثيل في البرلمان بنسبة متساوية مع المستوطنين وصحيفة L'autorité فقد طالبت بفضح ما أسمته: تكالب الطغاة الانتهازيين المتسلطين على الجزائر[3].

ومن بين الصحف أيضا التي تتبعت أعمال لجنة "جول فيري"، وكانت على إطلاع دائم بتحركاتها، نذكر صحيفة LA Dépêche Algerianne، التي خصصت مقالا تحت عنوان "لجنة الثامنة عشر" "la commission des dix. Huit"[4]. حيث نشرت أهم المسائل التي ناقشها أعضاء اللجنة وذلك في عددها المنشور بتاريخ " 3 جويلية 1892م[5].

إضافة إلى مقال آخر بتاريخ 4 جويلية 1894م الذي إهتم فيه بنشر مشروع القانون الذي إقترحه جول فيري على زملائه[6]، أيضا مقال نشرته بتاريخ 10 جويلية 1892م[7]، بعنوان " Faites politique a la commission des dix. Huit"[8].

في حين أن بعض الصحف احتجت وبشد على ما أسمته "الصليبية الجديدة التي يشنها الهلال ضد تلك المناقشات المثيرة للسخرية". ومن بين هذه الصحف Le National وL'événement[9].

ومن جهة أخرى دعمت بعض الصحف والمجلات موقف المستوطنين مثل مجلةla " Revue Algérienne et Tunisienne" المجلة الجزائرية التونسية التي كتبت في عددها الثامن معبرة عن موقفها من هذه اللجنة كما يلي:

"العرب شعب مغلوب يجب معاملته وفق ما يخدم مصالحها، وقد تجرأ البعض مقارنته بإخواننا من الألزاس واللورين الذين خضعوا لسيطرة الألمان السيد مريمياكس-

---

(1) شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع لسابق، ص ص802، 803.
(2) Journal Des Débats ,Politiques et littéraires ,N 375,dimanche 24 Mai 1891
(3) شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص803.
(4) أنظر الملحق رقم: الملحق رقم (15)
(5) LA Dépêche Algerianne, N 2496, dimanche, 3 juillet 1892.
(6) LA Dépêche Algérienne, N 2497 , Lundi ,4Juillet1892.
(7) أنظر الملحق رقم 15
(8) LA Dépêche Algérienne, N 2504, Lundi ,10 Juillet1892.
(9) شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق ،ص803.

نائب- قضى شهر في الجزائر فأعجب بالأهالي، وزار بعض الأكواخ التعيسة فصار يبكي على أوضاعهم ..."[1].

وفي الوقت الذي وقف فيه الكولون ضد اللجنة منذ تشكيلها، وتهجموا عليها وعلى أعضائها، فإنهم وقفوا إلى جانب الحاكم العام "تيرمان" ودافعوا عليه، وذلك لأنه كان في عهده الكثير من الإنجازات الخادمة لهم، حيث عرف عهده بالظلم والتعسف، والاستغلال في حق الأهالي الجزائريين [2].

كان للجنة جول فيري البرلمانية أو كما سميت بـ: "لجنة 18 أو اللجنة المشيخية" التي تقرر إرسالها إلى الجزائر يوم 1991/03/16م ، برآسة جول فيري ، تأثيرا كبيرا على الجزائريين وحتى على المستوطنين أنفسهم ، وهو ما تمثل في الصدى الكبير الذي نتج عن قدومها إلى الجزائر وإختلاف المواقف منها ، حيث إلتف حولها بعض الجزائريين مقدمين لها عرائض وشكاويهم التي تتحدث عن حالتهم المزرية ، إضافة إلى الصحف الفرنسية التي كانت بين مؤيد ومعارض لها ، إلا ان مشاريع هذه اللجنة باءت بالفشل ، هذا ما أدى إلى حدوث خيبة أمل للجزائريين لأن هذه اللجنة لم تكن خادمة لمصالحهم بل للمصالح الفرنسية دون سواها .

[1] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية، مرجع سابق، ص210.
[2] نفسه، ص210.

خاتمة

من خلال دراستا لهذا الموضوع توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- ✓ إن القرن 19م لم يكن بالفترة الهينة على الجزائريين وأوضاعهم التي تميزت بالصعوبة، وذلك بسب استمرار السياسة الفرنسية القمعية في حقهم وإصرار فرنسا على إرضاخ الأهالي وتجريدهم من حقوقهم.
- ✓ سعى الاستعمار الفرنسي إلى فرض السيطرة الكاملة على الجزائر من خلال سياسته التي مست جميع مجالات الحياة، بما في ذلك الجانب الديني الذي تعرض إلى تدنيس المساجد والزوايا وتحويلها إلى كنائس، أو إيقافها وهو ما أدى لتوقف الدور التعليمي الذي كانت تقوم به هذه المؤسسات، وهدفت إلى تجهيل الجزائريين وقطع جذورهم العربية الإسلامية.
- ✓ عاش الجزائريون أوضاعا مزرية، دفعت بالعديد منهم إلى مواصلة الوقوف في وجه المستعمر الظالم والدفاع عن حقوقهم ومقوماتهم وأملاكهم ودينهم، فيما اتبع البعض الأخر طريق الهجرة إلى العديد من الدول العربية.
- ✓ إن أوضاع الجزائريين التي عاشوها خلال القرن19م، بالتحديد منذ بداية الاحتلال، أدت إلى بروز ردة فعل جزائرية تمثلت في تعدد المقاومات والانتفاضات وظهور الاحتجاجات والعرائض رافضين كل ما يحدث لهم من ظلم وقهر.
- ✓ كان لزيادة نفوذ المستوطنين في الجزائر انعكاسات داخل البرلمان الفرنسي، والفضل في ذلك يعود لجهود نوابهم الذين عارضوا كل إصلاح أو مشروع خادم لمصالح الجزائريين، ليترتب عنه إفشال كل محاولات النواب الأحرار لإصلاح الشأن والوضع الجزائري.
- ✓ قدم الجزائريون جملة من العرائض والمذكرات الاحتجاجية لفرنسا، متبعين بذلك سياسة قوية معبرين بها عن مدى وعيهم، هذه السياسة لعبت دورا هاما في لفت أنظار البرلمان الفرنسي إلى المسألة الجزائرية.
- ✓ تميزت فترة الحكم العسكري في الجزائر بمعاملة خاصة للأهالي، اشتملت على كل صور القسوة والظلم والتعسف، عكس المعاملة التي حظي بها المستوطنون من أجل ضمان بقائهم وتوطيدهم في الجزائر.
- ✓ إن الأوضاع المتردية للجزائر وتزايد شكاوي الأهالي الجزائريين، دفع بالحكومة الفرنسية.
- ✓ إلى الاهتمام بالقضية الجزائرية فقامت بتشكيل لجنة تحقيق لتقصي الحقائق،أطلقت عليها اسم اللجنة الإفريقية الأولى وذلك سنة1833م، بهدف الاطلاع على أوضاع الجزائريين وإيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها الجزائريين. ليتبعها تعين لجنة ثانية في نفس السنة بعد نهاية عمل الأولى.

- ✓ كان القرار النهائي للجنة الإفريقية الذي نص على ضرورة الاحتفاظ بالجزائر واعتبارها جزء من الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا، بمثابة صدمة للنخبة الجزائرية التي علقت أمالا كبيرة عليها، وراحت كل مجهوداتها هباء منثورا.
- ✓ هدفت سياسة نابليون الثالث (1852-1869) م في الجزائر إلى تكريس الاستيطان ومحاولة تحقيق المساواة بين الجنسين العربي والأوروبي وإدماجهم مع بعض .
- ✓ سعى نابليون الثالث إلى تجسيد حلمه في تكوين مملكة عربية في الجزائر، وهو ما أعلن عنه أثناء نزوله بالجزائر، لكن هذا المشروع لم يتحقق بسب المعارضة التي لقيها من طرف المستوطنين والأهالي.
- ✓ لقد شكل قانوني سيناتوس كونسلت الصادرين عامي 1863م و1865م أخطر ضربة
- ✓ توجه للمجتمع الجزائري، فالأول هدف إلى تفكيك المجتمع بإنشاء الملكية الفردية، والثاني منح حق المواطنة الفرنسية للجزائريين سواء كانوا يهود أو مسلمين شرط التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية.
- ✓ عرفت الجزائر خلال ستينات القرن19م تردي أوضاعها وهذا راجع للقحط والجراد الذي غزى المحاصيل الزراعية والزلازل، بالإضافة إلى ظهور الأوبئة،كلها ساهمت في حدوث المجاعة التي خلفت عددا كبيرا من الضحايا.
- ✓ قام الإمبراطور نابليون الثالث بتعين لجنتي تحقيق، الأولى حملت اسم لجنة لوهون 1868م والثانية هي لجنة راندون1869م، وكان قرارهما يقضي بإدانة النظام العسكري واعتباره المتسبب الأول في ما يحدث في الجزائر.
- ✓ يعود الفضل في اهتمام البرلمان الفرنسي بالقضية الجزائرية عامة، وقضايا الجزائريين خاصة إلى لجنة "جول فيري1891"م التي جاءت في فترة الحكم المدني منذ 1870م. هذا الأخير- النظام المدني- الذي كان تطبيقه نتيجة الإلحاح المستمر من المستوطنين.
- ✓ إن لجنة جول فيري (1891-1893) م ورغم سياستها المتمثلة في تأييد الجزائريين ونقل مشاغلهم إلى البرلمان الفرنسي، إلا أن ذلك لم يكن في صالحهم، وإنما طريقا ممهدا للمشاريع الفرنسية التي تنوي تطبيقها في الجزائر مستقبلا والمحافظة على المصالح الفرنسية فيها.
- ✓ اختلفت ردود الفعل حول لجنة جول فيري بين الأهالي والمستوطنين، حيث علق عليها كل منهما أمالا في خدمة مصالحه، إلا أنها خيبت ظن الأهالي فيها وهدفت لخدمة مصالح فرنسا.
- ✓ كانت كل اللجان الوافدة للجزائر تهدف إلى خدمة مصالح فرنسا بالدرجة الأولى، ثم المستوطنين دون الاكتراث لمصالح الأهالي.

- ✓ لم يكن النشاط البرلماني نحو المسألة الجزائرية منذ بداية الاحتلال، سوى وسيلة لتحقيق مصالح فرنسا الاستعمارية في الجزائر، هذا ما أكدته اللجان التي وفدت إليها وعلى رأسها اللجنة الإفريقية التي أكدت على إلحاق الجزائر بفرنسا.

الملاحق

الملحق رقم(01):جدول يوضح تزايد عدد الاوروبيين في الجزائر1831-1861[1].

هذا الجدول الذي بر

السنة	عدد الأوروبيين
1831	600 نسمة
1832	5341 نسمة
1836	25000 نسمة
1841	45000 نسمة
1851	145000 نسمة
1861	200.000 نسمة

(1) ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر منطلقات وآفاق، مرجع سابق، ص36.

الملحق رقم (02): جدولين يوضحان تطور الضرائب العربية من 1840-1844 و1870-1883.[1]

تطوير الضرائب العربية 1840 _1844 :

السنوات	1840	1841	1842	1843	1844
الضرائب العربية	288.597	1.294.887	1.354.474	2.592.931	3.250.227

تطوير الضرائب العربية في الجزائر بالفرنك الفرنسي خلال الفترة 1872 _1883 :

السنوات	الحكور	الشعور	الزكاة	اللزمة	المجموع
1872	385.127	1.657.713	1.727.578	607.861	4.378.279
1873	480.156	2.075.975	2.182.926	809.481	5.548.535
1874	501.309	2.784.950	2.763.022	685.586	6.734.867
1875	502.066	3.009.358	2.788.196	793.592	7.093.212
1876	491.801	2.929.712	2.734.007	860.396	7.015.916
1877	498.955	1.847.696	3.184.343	812.918	6.343.912
1878	407.248	2.235.947	2.754.491	790.176	6.187.862
1879	454.873	2.480.213	2.889.178	767.804	6.592.068
1880	439.959	2.445.800	2.569.441	861.819	6.317.019
1881	462.770	1.325.462	2.301.691	817.017	4.906.940
1882	433.600	2.115.167	2.110.210	742.486	5.401.463
1883	509.665	2.340.075	2.480.931	886.093	6.216.764

(1) عثمان زقب، مرجع سابق،ص ص ،198،197.

الملحق رقم (03): مقتطف من رسالة سكان المقاطعة الغربية لقائد قوات الاحتلال[1]

7 ـ رسالة سكان المقاطعة الغربية الى قائد قوات الاحتلال[1]

من جميع أعراش عمالة بر الغرب جبلا ووطنْي من مشايخها ومن مرابطها وعلمائها الى حضرة الجنرال كبير الجنود الفرنسوية بالجزائر دام بسطه على وفق مراده.

ليكن في علمك ومقرر في ذهنك وخبر جميع الأعراش كلهم أنك تعديت على الجزائر وأخذتها بالقهر والغلبة وافتكيت المملكة من يد الترك، وغنمت جميع خزائن الجزائر واستقريت فيها ملكا والملوك (كذا)، ونحن طعناك وصرنا نتسوق معك بالبيع والشراء فإذا به خرجت بجيوشك وقصدت المدية وأخذت بومزراق وأتيت به موثوقا وفعلت فيه مرغوبك. ونحن منتظرين ساكتين. لأننا مبعدين من أمور الملوك وتركنا أمرك بينك وبين الترك وجددت الخروج بجيوشك الى متيجة وطفت بأحراشها وتمرحت فيها يمينا وشمالا لم يصدر منا لك شيء. والآن جرت علينا كثيرا وصرت تخرج على الأمور التفهية التي لا بال لها أصلا وتخلع أناسنا وأولادنا ونتشتتوا بالهروب منك في كل خروج ولم يكن لنا عندك منفعة في خروجك سوى فرار الناس من أوطانهم ولاكن ليس هذا منك، وانما أثر فيك كلام الشياطين. فأنت مرة تجعل الأمان وتأمر على العافية بين الناس ومرة تفسدها بالخروج فحين ينظرون الناس في خروجك بغير سبة قاطعة يعني تضرك في حكمك ومملكتك: إما بسلطان يمائلك في الأمر

[1] جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية، مرجع سابق، ص39.

الملحق رقم (04):الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية.[1]

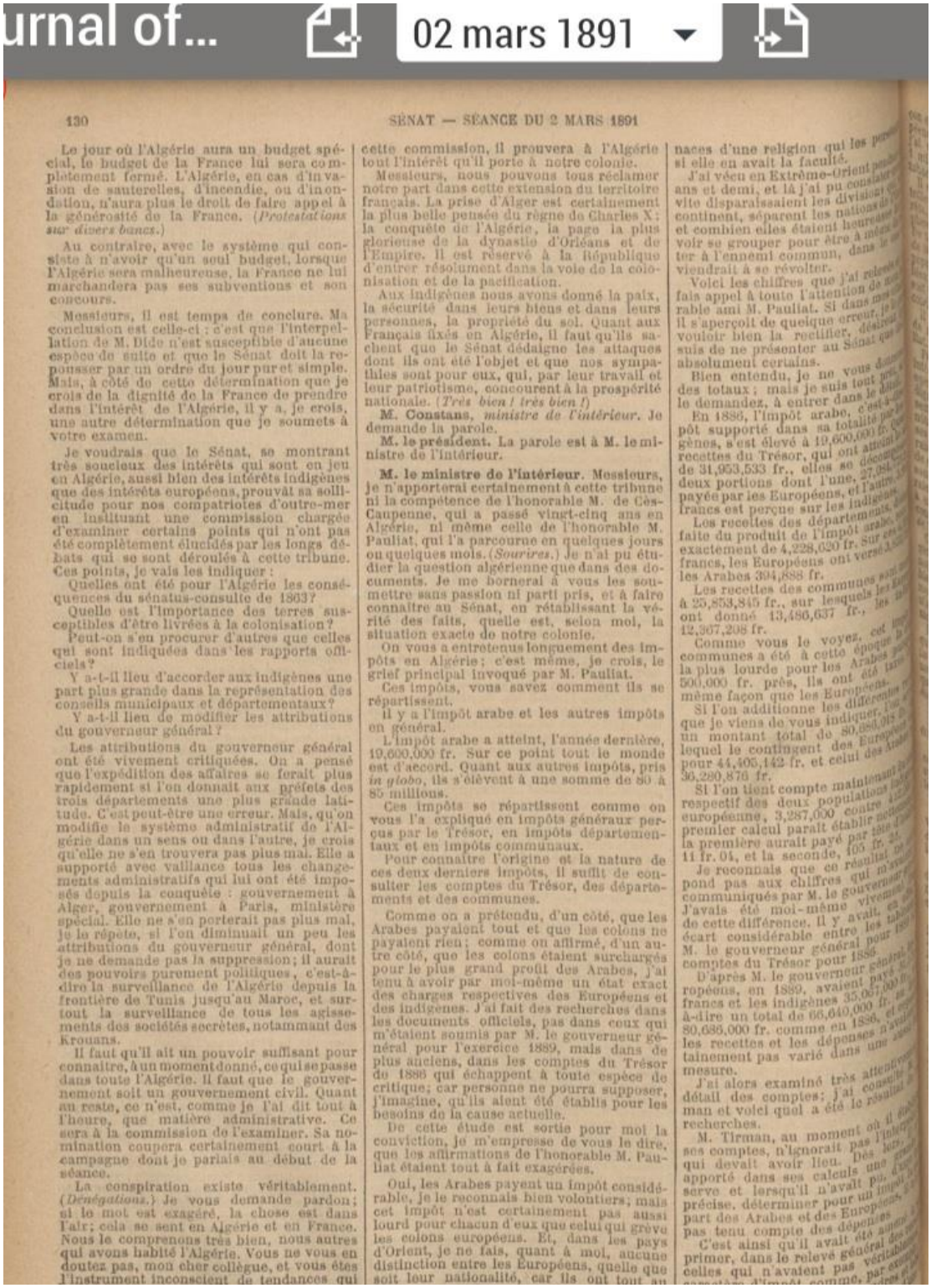
urnal of... 02 mars 1891

130 SÉNAT — SÉANCE DU 2 MARS 1891

Le jour où l'Algérie aura un budget spécial, le budget de la France lui sera complètement fermé. L'Algérie, en cas d'invasion de sauterelles, d'incendie, ou d'inondation, n'aura plus le droit de faire appel à la générosité de la France. (*Protestations sur divers bancs.*)

Au contraire, avec le système qui consiste à n'avoir qu'un seul budget, lorsque l'Algérie sera malheureuse, la France ne lui marchandera pas ses subventions et son concours.

Messieurs, il est temps de conclure. Ma conclusion est celle-ci : c'est que l'interpellation de M. Dide n'est susceptible d'aucune espèce de suite et que le Sénat doit la repousser par un ordre du jour pur et simple. Mais, à côté de cette détermination que je crois de la dignité de la France de prendre dans l'intérêt de l'Algérie, il y a, je crois, une autre détermination que je soumets à votre examen.

Je voudrais que le Sénat, se montrant très soucieux des intérêts qui sont en jeu en Algérie, aussi bien des intérêts indigènes que des intérêts européens, prouvât sa sollicitude pour nos compatriotes d'outre-mer en instituant une commission chargée d'examiner certains points qui n'ont pas été complètement élucidés par les longs débats qui se sont déroulés à cette tribune. Ces points, je vais les indiquer :

Quelles ont été pour l'Algérie les conséquences du sénatus-consulte de 1863?

Quelle est l'importance des terres susceptibles d'être livrées à la colonisation?

Peut-on s'en procurer d'autres que celles qui sont indiquées dans les rapports officiels?

Y a-t-il lieu d'accorder aux indigènes une part plus grande dans la représentation des conseils municipaux et départementaux?

Y a-t-il lieu de modifier les attributions du gouverneur général?

Les attributions du gouverneur général ont été vivement critiquées. On a pensé que l'expédition des affaires se ferait plus rapidement si l'on donnait aux préfets des trois départements une plus grande latitude. C'est peut-être une erreur. Mais, qu'on modifie le système administratif de l'Algérie dans un sens ou dans l'autre, je crois qu'elle ne s'en trouvera pas plus mal. Elle a supporté avec vaillance tous les changements administratifs qui lui ont été imposés depuis la conquête : gouvernement à Alger, gouvernement à Paris, ministère spécial. Elle ne s'en porterait pas plus mal, je le répète, si l'on diminuait un peu les attributions du gouverneur général, dont je ne demande pas la suppression; il aurait des pouvoirs purement politiques, c'est-à-dire la surveillance de l'Algérie depuis la frontière de Tunis jusqu'au Maroc, et surtout la surveillance de tous les agissements des sociétés secrètes, notamment des Krouans.

Il faut qu'il ait un pouvoir suffisant pour connaître, à un moment donné, ce qui se passe dans toute l'Algérie. Il faut que le gouvernement soit un gouvernement civil. Quant au reste, ce n'est, comme je l'ai dit tout à l'heure, que matière administrative. Ce sera à la commission de l'examiner. Sa nomination coupera certainement court à la campagne dont je parlais au début de la séance.

La conspiration existe véritablement. (*Dénégations.*) Je vous demande pardon; si le mot est exagéré, la chose est dans l'air; cela se sent en Algérie et en France. Nous le comprenons très bien, nous autres qui avons habité l'Algérie. Vous ne vous en doutez pas, mon cher collègue, et vous êtes l'instrument inconscient de tendances qui cette commission, il prouvera à l'Algérie tout l'intérêt qu'il porte à notre colonie.

Messieurs, nous pouvons tous réclamer notre part dans cette extension du territoire français. La prise d'Alger est certainement la plus belle pensée du règne de Charles X; la conquête de l'Algérie, la page la plus glorieuse de la dynastie d'Orléans et de l'Empire. Il est réservé à la République d'entrer résolument dans la voie de la colonisation et de la pacification.

Aux indigènes nous avons donné la paix, la sécurité dans leurs biens et dans leurs personnes, la propriété du sol. Quant aux Français fixés en Algérie, il faut qu'ils sachent que le Sénat dédaigne les attaques dont ils ont été l'objet et que nos sympathies sont pour eux, qui, par leur travail et leur patriotisme, concourent à la prospérité nationale. (*Très bien ! très bien !*)

M. Constans, *ministre de l'intérieur*. Je demande la parole.

M. le président. La parole est à M. le ministre de l'intérieur.

M. le ministre de l'intérieur. Messieurs, je n'apporterai certainement à cette tribune ni la compétence de l'honorable M. de Ces-Caupenne, qui a passé vingt-cinq ans en Algérie, ni même celle de l'honorable M. Pauliat, qui l'a parcourue en quelques jours ou quelques mois. (*Sourires.*) Je n'ai pu étudier la question algérienne que dans des documents. Je me bornerai à vous les soumettre sans passion ni parti pris, et à faire connaître au Sénat, en rétablissant la vérité des faits, quelle est, selon moi, la situation exacte de notre colonie.

On vous a entretenus longuement des impôts en Algérie; c'est même, je crois, le grief principal invoqué par M. Pauliat.

Ces impôts, vous savez comment ils se répartissent.

Il y a l'impôt arabe et les autres impôts en général.

L'impôt arabe a atteint, l'année dernière, 19,600,000 fr. Sur ce point tout le monde est d'accord. Quant aux autres impôts, pris *in globo*, ils s'élèvent à une somme de 80 à 85 millions.

Ces impôts se répartissent comme on vous l'a expliqué en impôts généraux perçus par le Trésor, en impôts départementaux et en impôts communaux.

Pour connaître l'origine et la nature de ces deux derniers impôts, il suffit de consulter les comptes du Trésor, des départements et des communes.

Comme on a prétendu, d'un côté, que les Arabes payaient tout et que les colons ne payaient rien; comme on affirmé, d'un autre côté, que les colons étaient surchargés pour le plus grand profit des Arabes, j'ai tenu à avoir par moi-même un état exact des charges respectives des Européens et des indigènes. J'ai fait des recherches dans les documents officiels, pas dans ceux qui m'étaient soumis par M. le gouverneur général pour l'exercice 1889, mais dans de plus anciens, dans les comptes du Trésor de 1886 qui échappent à toute espèce de critique; car personne ne pourra supposer, j'imagine, qu'ils aient été établis pour les besoins de la cause actuelle.

De cette étude est sortie pour moi la conviction, je m'empresse de vous le dire, que les affirmations de l'honorable M. Pauliat étaient tout à fait exagérées.

Oui, les Arabes payent un impôt considérable, je le reconnais bien volontiers; mais cet impôt n'est certainement pas aussi lourd pour chacun d'eux que celui qui grève les colons européens. Et, dans les pays d'Orient, je ne fais, quant à moi, aucune distinction entre les Européens, quelle que soit leur nationalité, car ils ont tout au naces d'une religion qui les per... si elle en avait la faculté.

J'ai vécu en Extrême-Orient pen... ans et demi, et là j'ai pu constater... vite disparaissaient les divisions q... continent, séparent les nations d'... et combien elles étaient heureuses... voir se grouper pour être à même... ter à l'ennemi commun, dans le... viendrait à se révolter.

Voici les chiffres que j'ai relevés... fais appel à toute l'attention de mo... rable ami M. Pauliat. Si dans mes... il s'aperçoit de quelque erreur, je... voudrait bien la rectifier, désirant... suis de ne présenter au Sénat que... absolument certains.

Bien entendu, je ne vous donn... des totaux; mais je suis tout pr... le demandez, à entrer dans le détail.

En 1886, l'impôt arabe, c'est-à-... pôt supporté dans sa totalité par... gènes, s'est élevé à 19,600,000 fr. Q... recettes du Trésor, qui ont atteint... de 31,953,533 fr., elles se décomp... deux portions dont l'une, 27,084,... payée par les Européens, et l'autre, ... francs est perçue sur les indigènes.

Les recettes des départements, ... faite du produit de l'impôt arabe, s... exactement de 4,228,620 fr. Sur ces ... francs, les Européens ont versé 3,... les Arabes 394,888 fr.

Les recettes des communes sont... à 25,853,845 fr., sur lesquels les Eu... ont donné 13,486,637 fr., les ... 12,367,208 fr.

Comme vous le voyez, cet impôt... communes a été à cette époque la... la plus lourde pour les Arabes, ... 500,000 fr. près, ils ont été taxés... même façon que les Européens.

Si l'on additionne les différentes ... que je viens de vous indiquer, l'on ... un montant total de 80,686,018 fr., ... lequel le contingent des Européens ... pour 44,405,142 fr. et celui des Arabes ... 36,280,876 fr.

Si l'on tient compte maintenant du ... respectif des deux populations, la ... européenne, 3,287,000 contre 4,... premier calcul paraît établir notre ... la première aurait payé par tête d'... 11 fr. 04, et la seconde, 105 fr. 24.

Je reconnais que ce résultat ne ... pond pas aux chiffres qui avaient été ... communiqués par M. le gouverneur ... J'avais été moi-même vivement ... de cette différence. Il y avait, en ... écart considérable entre les tableaux ... M. le gouverneur général pour 1889 ... comptes du Trésor pour 1886.

D'après M. le gouverneur général, ... ropéens, en 1889, avaient payé 10,... francs et les indigènes 35,067,000 fr., ... à-dire un total de 66,640,000 fr. ... 80,686,000 fr. comme en 1886, et ... les recettes et les dépenses n'ayant ... tainement pas varié dans une ... mesure.

J'ai alors examiné très attentivement ... détail des comptes; j'ai consulté ... man et voici quel a été le résultat de ... recherches.

M. Tirman, au moment où il établ... ses comptes, n'ignorait pas l'intérêt ... qui devait avoir lieu. Des ... apporté dans ses calculs une ... serve et lorsqu'il n'avait pu, d'une ... précise, déterminer pour un impôt la ... part des Arabes et des Européens, il a ... pas tenu compte des dépenses.

C'est ainsi qu'il avait été amené à ... primer, dans le relevé général des ... celles qui n'avaient pas véritablement ... caractère d'impôt comme, par exemple

(1) J.Officiel de la République Française ,Op cit,P130.

الملحق رقم (05): مقتطف من مذكرة حمدان خوجة الي اللجنة الافريقية[1]

59

13 ـ مذكرة سلمها سيدي حمدان بن عثمان خوجة الى اللجنة الأفريقية (أواخر سنة 1833)[1]

ان لجنة التحقيق الخاصة بالجزائر قد أخذت معها مذكرة خالية من جميع التحيزات وأعلنت عن استعدادها لجمع كل الوثائق الضرورية التي تمكنها عن إبداء حكم صائب في مستوى الأمة الفرنسية؛ مطابق لضميرها وفي حدود مبادىء الشرف والعدالة وان السبيل الوحيد لأداء مهمتها بأمانة هو أن تضع مبادىء حقيقية ومتداولة تؤدي الى معرفة الأحداث المجهولة واستخلاص النتائج وفقا لما يتطلبه المنطق.

وهكذا إذن، فانها لا تستطيع الحصول على الأصول التي تستقي منها معلوماتها إلا في الأماكن الموجودة تحت سلطاتها والتي يمكن أن تزورها وتفحصها بحيث يمكن لها أن تنقل الخبر تماما كما ينقله شاهد العيان، أو الرجوع الى تقارير وفية فيما يتعلق بالبدو والقبائل التي يصعب الاتصال بها نظرا لبعدها عن السيطرة الفرنسية وللوضع العدائي الذي ما زال مستمرا في أوساط هؤلاء السكان منذ ثلاث سنوات ونصف. فهولاء البدو والقبائل أنفسهم هم القاعدة الأساسية لكل ثروة في الايالة الجزائرية، وعليهم يتوقف السلم والهدوء في هذا البلد...

(1) المصدر: أنظر النص الفرنسي للمذكرة في «G. yver, «Si Hamdan Ben Athman Khodja in Revue africaine. 1913 p. 122 et suivantes

وقد اعتمدنا الترجمة التي وضعها د. ع. الزبيري في: مذكرات أحمد باي حمدان خوجة وبوضربة الجزائر 1973. ففي هذه المذكرة الثانية حاول حمدان خوجة ـــ عندما تبين له ان اللجنة سوف تتبنى، بعد عودتها من الجزائر، موقفا، يوصي الحكومة بعدم التخلي عن الجزائر والاحتفاظ بها ـــ التصدي للمصادر التي استقت منها اللجنة معلوماتها التي اعتمدت عليها لاستخلاص النتائج التي توصلت اليها، يكون هذه المصادر ليست متجردة من جهة وبأنها لا تعكس الواقع من جهة أخرى.

60

[1] جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية، مرجع سابق ،ص60

الملحق رقم (06): مقتطف من الأسئلة التي وجهت لحمدان خوجة أثناء حضوره امام اللجنة الإفريقية[1].

سيدي حمدان ، لقد أحطنا علما بمحتوى الكتاب الذي نشرتموه حول الجزائر ، وليس من مهمة اللجنة بحث المآخذ الشخصية (كذا) ، كاحتلال بعض المساجد وانتهاك حرمة القبور (1) . لقد عزمت الحكومة الفرنسية على ارجاع كل المساجد الغير اللازمة له (كذا) كما وقرر في المستقبل احترام الملكيات : الا أن التي احتلت من طرف الجيوش ، فانها ستعوض بقيمتها الحقيقية . وأخيرا فان الحكومة الفرنسوية تريد تطبيق نفس العدالة الجارية بفرنسا ببلاد الجزائر ، حيث لا يطلب من الاشخاص التخلي عن ممتلكاتهم لفائدة عامة ، الا بعد تعويضهم عن ذلك . الا ترون ان تطبيق هذه المبادئ، يضمن ازدهار الممتلكات الفرنسية بافريقيا ، كما ويجلب الى السلطة الفرنسية ، المواطنين الذين لم يتصالحوا بعد معها ، حيث انهم حيدوا ، ولا شك عن ذلك الغرض ، تحت تاثير المآخذ والشكايات التي بالغتم في تصويرها ، والتي جاءت في كتابكم ؟ .

حمدان خوجة :

لا يعتقد ان النتيجة سيتحصل عليها عاجلا . واضاف : « ان مثل هذا لا يمكن ان يطبق في المدن ، ولكن سوف لن يكون له أي تاثير على القبائل».

الرئيس :

اذا احترم الدين ووفرت حماية المواطنين ، وقامت الحكومة الفرنسية بعدالتها على تقديم ضمانات للقبائل اهم من التي كانوا يلقونها زمن حكومة الدايات ، هل ان ذلك يكفل للسلطة الفرنسية استعدادهم الطيب لقبول السلطة الفرنسية والتعايش بسلام ؟ واذا وجدت هاته القبائل منافعها مضمونة ببيع بضائعها في سوق الجزائر ، وباثمان مرتفعة من التي كانوا يتحصلون عليها سابقا ، الا يؤدي ذلك الى ضمان طاعتهم وانقيادهم ؟

حمدان خوجة :

يصر على الاعتقاد بان هاته النتيجة تتطلب مدة طويلة ان لم تكن مستحيلة .

الرئيس :

ان مصلحة القبائل مرتبطة بذلك ، واذا احترمنا الدين ووفرنا لهم امتيازات كثيرة ، لماذا لا يرضون بذلك ؟

حمدان خوجة :

يكرر القول بانه لا يرى امكانية لتحقيق ذلك ، ولكنه من جهة اخرى ، قد سلم الى الرئيس بعض الملاحظات الكتابية اشتملت على معلومات جديدة تضاف لما نشر في كتابه .

الرئيس :

ان القبائل الاثنى عشر بسهل المتيجة يترددون على سوق الجزائر ، وهم على علاقة طيبة بالفرنسيين ، الا تفكرون ان اعادة وظيفة الآغا المكلف بالشرطة بينهم ، ليوجهوا طلباتهم اليه لحل مشاكلهم ، مستعينا في ذلك بفرقة من الفرسان كما هو الحال في عهد الدايات ، سيساعد على انقيادهم ؟

(1) عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص ص124،123.

الملحق رقم (07): يمثل المناطق التي غزاها الجراد (قسنطينة وباتنة).[1]

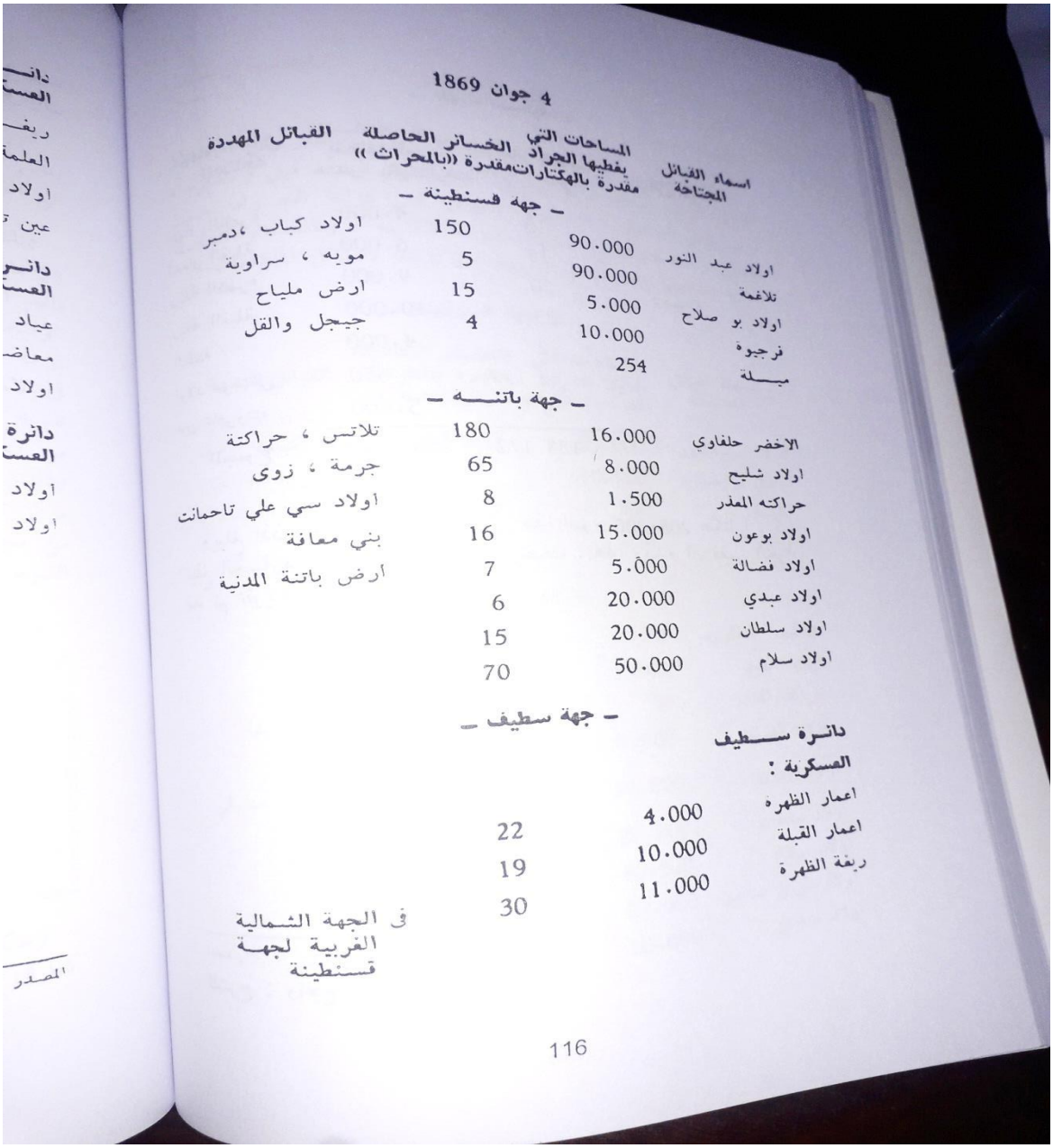

4 جوان 1869

اسماء القبائل المجتاحة	المساحات التي يغطيها الجراد مقدرة بالهكتارات (بالمحراث)	الخسائر الحاصلة	القبائل المهددة
– جهة قسنطينة –			
اولاد عبد النور	90.000	150	اولاد كباب ،دمبر
تلاغمة	90.000	5	مويه ، سراوية
اولاد بو صلاح	5.000	15	ارض مليلح
فرجيوة	10.000	4	جيجل والقل
مسلة	254		
– جهة باتنـــه –			
الاخضر حلفاوي	16.000	180	تلاتس ، حراكتة
اولاد شليح	8.000	65	جرمة ، زوى
حراكته المذر	1.500	8	اولاد سي علي تاحمانت
اولاد بوعون	15.000	16	بني معافة
اولاد فضالة	5.000	7	ارض باتنة المدنية
اولاد عبدي	20.000	6	
اولاد سلطان	20.000	15	
اولاد سلام	50.000	70	
– جهة سطيف –			
دائـرة ســـطيف			
العسكرية :			
اعمار الظهره	4.000	22	
اعمار القبلة	10.000	19	
ريقة الظهرة	11.000	30	

في الجهة الشمالية الغربية لجهة قسنطينة

المصدر

116

(1) جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية، مرجع سابق، ص39.

الملحق رقم (08):مقتطف من الاسئلة الموجهة لنواب الجزائريين من طرف لجنة راندون 1868.[1]

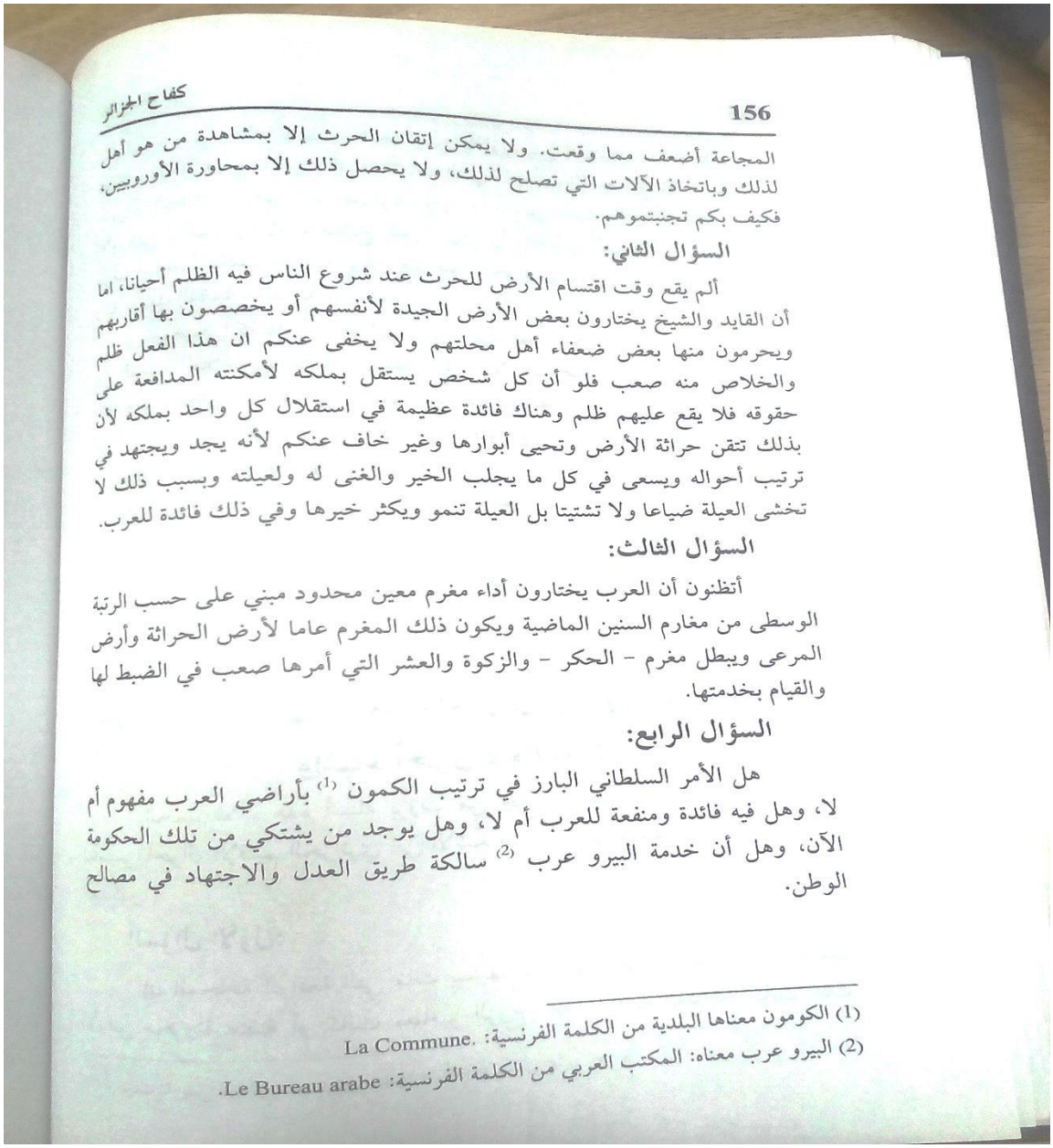

كفاح الجزائر 156

المجاعة أضعف مما وقعت. ولا يمكن إتقان الحرث إلا بمشاهدة من هو أهل لذلك وباتخاذ الآلات التي تصلح لذلك، ولا يحصل ذلك إلا بمحاورة الأوروبيين، فكيف بكم تجنبتموهم.

السؤال الثاني:

ألم يقع وقت اقتسام الأرض للحرث عند شروع الناس فيه الظلم أحيانا، اما أن القايد والشيخ يختارون بعض الأرض الجيدة لأنفسهم أو يخصصون بها أقاربهم ويحرمون منها بعض ضعفاء أهل محلتهم ولا يخفى عنكم ان هذا الفعل ظلم والخلاص منه صعب فلو أن كل شخص يستقل بملكه لأمكنته المدافعة على حقوقه فلا يقع عليهم ظلم وهناك فائدة عظيمة في استقلال كل واحد بملكه لأن بذلك تتقن حراثة الأرض وتحيى أبوارها وغير خاف عنكم لأنه يجد ويجتهد في ترتيب أحواله ويسعى في كل ما يجلب الخير والغنى له ولعيلته وبسبب ذلك لا تخشى العيلة ضياعا ولا تشتيتا بل العيلة تنمو ويكثر خيرها وفي ذلك فائدة للعرب.

السؤال الثالث:

أتظنون أن العرب يختارون أداء مغرم معين محدود مبني على حسب الرتبة الوسطى من مغارم السنين الماضية ويكون ذلك المغرم عاما لأرض الحراثة وأرض المرعى ويبطل مغرم – الحكر – والزكوة والعشر التي أمرها صعب في الضبط لها والقيام بخدمتها.

السؤال الرابع:

هل الأمر السلطاني البارز في ترتيب الكمون [1] بأراضي العرب مفهوم أم لا، وهل فيه فائدة ومنفعة للعرب أم لا، وهل يوجد من يشتكي من تلك الحكومة الآن، وهل أن خدمة البيرو عرب [2] سالكة طريق العدل والاجتهاد في مصالح الوطن.

(1) الكومون معناها البلدية من الكلمة الفرنسية: La Commune.

(2) البيرو عرب معناه: المكتب العربي من الكلمة الفرنسية: Le Bureau arabe.

[1] يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، مرجع سابق، ص165.

الملحق رقم (09): مقتطف من أجوبة النواب الجزائريين على أسئلة لجنة راندون[1]1869

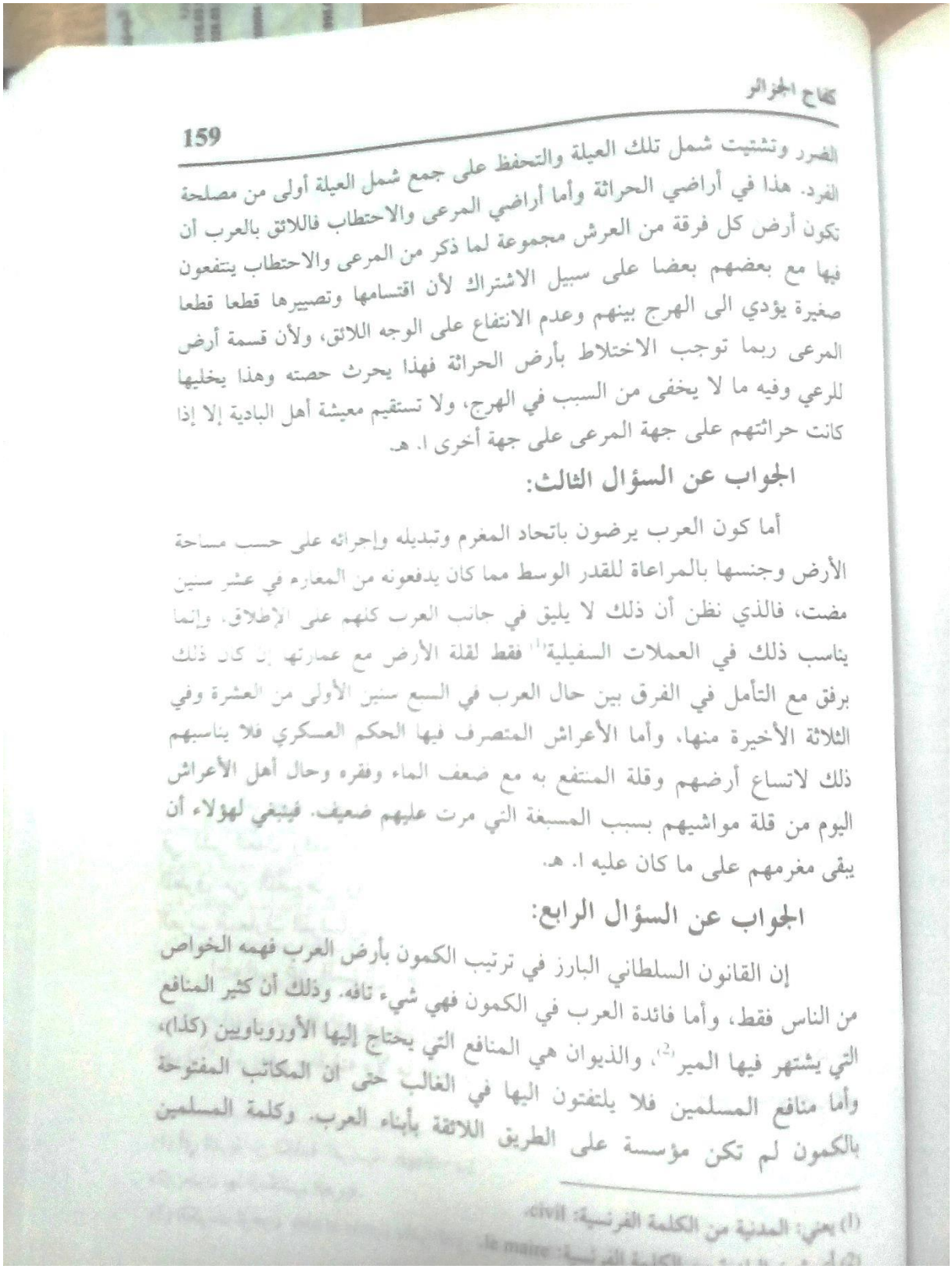

كفاح الجزائر

159

الضرر وتشتيت شمل تلك العيلة والتحفظ على جمع شمل العيلة أولى من مصلحة الفرد. هذا في أراضي الحراثة وأما أراضي المرعى والاحتطاب فاللائق بالعرب أن تكون أرض كل فرقة من العرش مجموعة لما ذكر من المرعى والاحتطاب يتنفعون فيها مع بعضهم بعضا على سبيل الاشتراك لأن اقتسامها وتصييرها قطعا قطعا صغيرة يؤدي الى الهرج بينهم وعدم الانتفاع على الوجه اللائق، ولأن قسمة أرض المرعى ربما توجب الاختلاط بأرض الحراثة فهذا يحرث حصته وهذا يخليها للرعي وفيه ما لا يخفى من السبب في الهرج، ولا تستقيم معيشة أهل البادية إلا إذا كانت حراثتهم على جهة المرعى على جهة أخرى ا. هـ.

الجواب عن السؤال الثالث:

أما كون العرب يرضون باتحاد المغرم وتبديله وإجرائه على حسب مساحة الأرض وجنسها بالمراعاة للقدر الوسط مما كان يدفعونه من المغارم في عشر سنين مضت، فالذي نظن أن ذلك لا يليق في جانب العرب كلهم على الإطلاق. وإنما يناسب ذلك في العملات السفيلية[1] فقط لقلة الأرض مع عمارتها إن كان ذلك برفق مع التأمل في الفرق بين حال العرب في السبع سنين الأولى من العشرة وفي الثلاثة الأخيرة منها، وأما الأعراش المتصرف فيها الحكم العسكري فلا يناسبهم ذلك لاتساع أرضهم وقلة المنتفع به مع ضعف الماء وفقره وحال أهل الأعراش اليوم من قلة مواشيهم بسبب المسغبة التي مرت عليهم ضعيف. فينبغي لهؤلاء أن يبقى مغرمهم على ما كان عليه ا. هـ.

الجواب عن السؤال الرابع:

إن القانون السلطاني البارز في ترتيب الكمون بأرض العرب فهمه الخواص من الناس فقط، وأما فائدة العرب في الكمون فهي شيء تافه. وذلك أن كثير المنافع التي يشتهر فيها المير[2]، والذيوان هي المنافع التي يحتاج إليها الأوروباويين (كذا)، وأما منافع المسلمين فلا يلتفتون اليها في الغالب حتى ان المكاتب المفتوحة بالكمون لم تكن مؤسسة على الطريق اللائقة بأبناء العرب. وكلمة المسلمين

(1) يعني: المدنية من الكلمة الفرنسية: civil.

(2) أي: ... من الكلمة الفرنسية: le maire.

(1) يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، مرجع سابق، ص159..

الملحق رقم (10): مقتطف من عريضة اعيان الجزائر اثناء زيارتهم لباريس عام 1878[1].

50 ـ عريضة قدمها بعض أعيان الجزائر للحكومة الفرنسية
أثناء زيارتهم لباريس عام 1878(1)

عرض حال:

المرجو حسن الالتفاته نحو العرب، من رجال الدولة وأوتادها الذين ارتبطنا معهم زمنا طويلا بسلسلتين متبنتين وهما: اختلاط الدماء في مواطن الحروب وتلك عقد ثابتة، واختلاف الأيادي على الطعام وذلك مما يكون بين الأقرباء والعشيرة. فنحن إذن كعيال واحد (يقصد العائلة الواحدة) الحي منا مع الحي منكم والأموات مع بعضها؛ فمن الذي يعرف العظام المختلطة في مقابر القتلا بالمكسيك والايطاليا والبروس وبر الجزائر الا الله تعالى. فالمأمول من السادة أن لا ينسونا في رفع المضرة علينا فلنا حق عليهم أن لا يتركوا أمة مشهورة أودعها الله أمانة بأيديهم في زوايا الاهمال، ولهم حق علينا في الطاعة واتباع الأوامر على كل حال. وان ما يحل بالعرب من اتلاف أموالهم وذهاب عقولهم فما هو غَشَامتهم وجهلهم بالأمور الشرعية والقوانين المحكمة، مع أنهم يخافون من الحكم ويتبعون الأوامر. نعم فالشريعة الفرنسوية وان كان في نفسها خالية من الأغواض فجهلهم بأمورها بصعب عليهم الوصول اليها والتوصل بحقوقهم لديها.

(1) جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية، مرجع سابق، ص 172.

الملحق رقم (11):مقتطف من عريضة ضد التجنس[1].

58 ـ عريضة ضد التجنس ومن أجل لدفاع عن حقوق القضاء الاسلامي[1]

قسنطينة في 10 جويلية 1887

الحمد الله

الى السادة أعضاء مجلس الشيوخ

الى السادة أعضاء البرلمان باريس

سادتنا:

نحن الموقعون أسفله، مسلمو سكان الجزائر، قد تطرق الى علمنا مشروع القانون الذي قدمه السيدان ميشلان وقوتيي، والذي يهدف الى إدماج المسلمين جملة في الأمة الفرنسية عن طريق ما يسمى بالتجنس.

كما علمنا كذلك، ان هذا المشروع لقي قبولا حسنا من طرف عدد كبير من أعضاء جمعيتكم (البرلمان) المحترمة، وكذلك من طرف محرري الصحف الباريسية وشخصيات أخرى التي تسعى دائما لتحسين الوضعية الاجتماعية لشعب الأهالي المسلمين، وترغب في أن تراه على قدم المساواة مع الأمة الفرنسية بخصوص التمتع بالحقوق السياسية والوصول الى أعلى الدرجات في سلم المعارف الانسانية، عن طريق الدراسة ونشر التعليم، وفي النهاية لغرض تحقيق تقدمه المستمر في طريق التقدم والاندماج.

[1] جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية، مرجع سابق، ص197.

الملحق رقم (12): المناطق التي زارها وفد لجنة جول فيري (الجزائر، القبائل)[1]

DÉPARTEMENT D'ALGER

L'ITINÉRAIRE qui a été suivi par la Délégation Sénatoriale, dans la région ouest du département d'Alger, était ainsi arrêté :

7 mai. — Alger à Adelia (chemin de fer), Adelia à Miliana (voiture).

8 mai. — Miliana, Affreville, Pont-du-Caïd, Camp-des-Chênes et Teniet-el-Haad (voiture).

9 mai. — Teniet-el-Haad à Boghari (voiture).

10 mai. — Boghari, Moudjebeur, Berrouaghia (voiture).

11 mai. — Berrouaghia, Hassen-ben-Ali, Damiette, Médéa (voiture), Médéa à Alger (chemin de fer).

EN KABYLIE

L'ITINÉRAIRE qui a été suivi par la Délégation Sénatoriale en Kabylie était fixé ainsi :

28 mai. — Bougie.

29 mai. — Visite des environs de Bougie. Commune mixte de l'Oued-Marsa, Sidi-Rehan. La colonisation lyonnaise du Golfe de Bougie (voiture).

30 mai. — Bougie. El-Kseur (chemin de fer). El-Kseur, Taourirt-Iril, Ksar-Kebbouch, Iacouren, Azazga (voiture).

31 mai. — Azazga, Mekla, Fort-National (voiture).

1er juin. — Fort-National, Beni-Henni, Beni-Yahia (mulets), Icheriden, Azerout, Michelet (voiture).

2 juin. — Michelet, col de Tirourda, Maillot (voiture). Maillot à Alger (chemin de fer).

(1) Henri Pensa. , OP Cit,P167.377.

الملحق رقم (13): مقتطف من عريضة مقال غريق امام طبيب شفيق.[1]

63 - «شكاية وقعت من أعضاء المجالس البلدية من أهالي الكومونات الآتية أسمائهم وهو: كمون واد سقان وقطار العياش وعين سمارة»(1)

مقالة غريق أمام طبيب شفيق

الحمد لله

مقدمة:

إيها السادات أعضاء المجلس الأعلى أحد أعضاء المجلس البلدي يطلب من سيادتكم ان يرفع صوته لكم بالوقار والاحترام عند ورودكم الى اقليم الجزاير الا حسن ومرحبا بوصولكم الينا بلا طاقة لي أن نجعل هنا خطبة تشتمل على جميع المسألة الجزائرية لقصور همتي لأن هاته المسألة المهمة المرتبكة التي اضطربت منها العقول بفرانسة وخصوصا الجزاير لا يمكنني تدقيقها كما يجب بل لا نجد من يفصلها غاية الا الأعضاء المعينون من وكلاء القامرة الرفيعة الجمهورية الفرانصوية التي لنا فيها أمان عظيم فنرجو منها قضاء ما نوموله واتكا لا على ذلك الترجي وسعيا في مصالح عامة الجزايرية قد عزمت بالاحترام ان بنين لسعادتكم خدمة جعلتها زمن الفراغ بعد التأمل في حوادث الأيام مشتملة على أخبار واضحة حقيقية ولا شك انها تفيدكم في أمور كثيرة فالمراد من سعادتكم أن تنطروها بعين الرضى وتلمحوها بفكركم زمنا يسيرا وهي تنقسم على تسعة فصول سنذكرها مفصلة.

(1) جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية، مرجع سابق، ص230.

الملحق رقم (14): مقتطف من جواب بعض أعيان قسنطينة عن استجواب اللجة البرلمانية.[1]

61 ـ جواب بعض أعيان قسنطينة عن استجواب اللجنة البرلمانية الفرنسية التي وفدت على الجزائر خلال ربيع 1891(1)

الحمد لله

لما بلغنا اشتغال الدولة الفرنسية بتأسيس أمور المسلمين سكان بر الجزائر وإصلاح حالهم وجلب المنفعة لهم ودفع المضار عنهم وتحقق عندنا ذلك بقدوم المعظم السيد فرانك شفو أحد الأعضاء بالسيناً (مجلس الشيوخ الفرنسي) لبلدنا ودعائه إيانا للحضور لديه بواسطة السيد البريفي وحضرنا نحن وجماعة بيرو الكونساي جنرال وسمعنا ما وقع من الكلام من أولئك السادات وعرفنا من لسان السيد السنتور المذكور المسائل التي نحن مسؤولون عنها ومحتاجون للجواب عليها وطلبنا منه أن يأذن لنا بالجواب عنها بالكتابة وأباح لنا ذلك على سبيل الاطلاق بحيث يمكننا أن نتكلم فيها أو في غيرها من الحقوق وكنا نحن وكلاء على عامة المسلمين سكان عمالة قسنطينة، وكان الواجب بطريق الشرع والسياسة على الوكيل أن يقوم بحق موكله بالجد وغاية الجهد ولا يبالي قائل ولا بلوم لائم، فشر عنا حينئذ في التأمل والتدبر فيما يجب في الجواب عن كل مسألة بكلام مختصر مفيد. ولا شك أن عقول أرباب الدولة الراسخة تفهم شرحه وايضاحه فنسأل الله ـــ تعالى ـــ الاعانة والالهام للصواب ونقول المسألة الأولى حال المسلمين

(1) جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية، مرجع سابق، ص 215.

الملحق رقم (15): جريدة[1] LA Dépêche Algérienne, N 2496, dimanche, 3 juillet 1892

Huitième année. — N° 2496 — Le numéro 5 centimes — Dimanche, 3 Juillet 1892

La Dépêche Algérienne

LE PETIT ALGÉRIEN
JOURNAL POLITIQUE QUOTIDIEN

ABONNEMENTS — ADMINISTRATION & RÉDACTION 1, Rue Mahon, 1, ALGER — INSERTIONS

SERVICE TÉLÉGRAPHIQUE

BOURSE DE PARIS

Nouvelles du Matin

Mouvement Judiciaire

Armée et Marine

L'AFFAIRE DES VAUX POINCINS

L'EXÉCUTION DE RAVACHOL

Le Pape et la Politique Française

AU MAROC

En Angleterre

Nouvelles du Soir

Faits Politiques

LES VOYAGES DE M. CARNOT

Les Anarchistes

Le Procès Wilson

LA BANQUE ET LE COUP D'ÉTAT

JOURNÉE PARLEMENTAIRE

Au Palais-Bourbon

COULOIRS DE LA CHAMBRE

Au Luxembourg

SÉANCE DU SENAT

Informations Diverses

Armée et Marine

L'affaire des faux poinçons

LE CHOLÉRA

Les Deux Salons

A L'ÉTRANGER

A la Commission des Dix-Huit

(1) LA Dépêche Algérienne, Op cit.

قائمة
المصادر
والمراجع

أولا: المصادر

1. الوثائق الأرشيفية:

1. -J.Officiel de la République Française : Senat, Séance 20Mars 1891.
2. -J. Des Débat, Politique et Littéraires, N 375 Dimanche, 24Mai 1891.

2. الجرائد:

1. LA Dépêche Algérienne, N 2496, dimanche, 3 juillet 1892.
2. LA Dépêche Algérienne, N2497, Lundi ,4Juillet1892.
3. LA Dépêche Algérienne, N2504, Lundi ,10 Juillet1892

3.الكتب باللغة العربية:

1. الإبراهيمي أحمد طالب، مذكرات جزائري أحلام ومحن (1832-1965)، ج1، دار القصبة، الجزائر.
2. أحمد باي، مذكرات احمد باي، تع: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية، الجزائر، 1971.
3. باش محمد محمود، ذريعة المروحة1827 أو الاستلاء على إيالة الجزائر، تر: عزيز نهان، دار الأمل، الجزائر، 2010.
4. خوجة حمدان بن عثمان، المرآة،تع وتح: محمد العربي الزبيري، ط2، مركب الطباعة، الجزائر، 1982.
5. دوطوكفيل ألكسي، نصوص عن الجزائر وفلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008.
6. سبنسر وليم، الجزائر في عهد رياس البحر، تع وتق: عبد القادر وبادية، دار القصبة، الجزائر، 2006.
7. عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة، الجزائر، 2005.
8. العنتري صالح، مجاعات قسنطينة، تح وتق: رابح بونار، الشركة الوطنية، 1974.
9. غرانميزون أوليفي لوكور، الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد، الجزائر،2008.

4. الكتب باللغة الفرنسية:

1. Abbas Ferhat, la Nuit Colonial, Ed, ANEP ,Algérie ,2009.

2. Henri Pensa. L'Algérie Organisation Politique et de La Commission Sénatoriale d'études des questions Algériennes Présidée Par Jules Ferry, Ed. J. Rothxhild. Paris. 1894
3. Jules Ferry ,lettres de Jules Ferry (1846-1893), Ed ,Calmann -Lévy ,Paris, 1914.
4. Louis Fiaux, Un Malfaiteur public, Jules Ferry, Ed, Achille Le Roy, Paris, 18.
5. -Jules Combon. Le Gouvernement General de L'Algérie (1891-1897.)Ed. Edouard Champion .paris. 1918.

ثانيا: المراجع:

01. باللغة العربية:

1. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007.
2. _____، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط6، دار البصائر، 2008.
3. _____، الحركة الوطنية الجزائرية (1860-1900)، مج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
4. _____، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
5. _____، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.
6. _____، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج6، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1998.
7. _____، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
8. أبو شبكة إلياس، تاريخ نابليون بونابرت1769-1821، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 1992.
9. أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج1، تر: أ. حاج مسعود و أ. بكلي، دار الرائد، الجزائر ،2006.
10. _____، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة1871 إلى حرب التحرير1954، تر: حمداوي وآخرون، دار الأمة، الجزائر،2008.
11. _____، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

12. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى،دار القصبة، الجزائر، 2008.
13. براهيمي عبد الحميد، أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،2001.
14. بركات درار أنيسة، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشوراتENEP، الجزائر2008.
15. بريغان أندري وآخرون، الجزائر بين الماضي والحضر، تر: إسطنبولي ومنصف عاشوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
16. بسايح بوعلام، الأمير عبد القادر غالبا لكن مظفرا من لويس فيليب إلى نابليون الثالث، مج1، منشوراتENEP.
17. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة من 1830 إلى 1989،ج1، دار المعرفة، 2006.
18. بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830-1962، الجزائر، 1977.
19. بلاسي نبيل، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، دار الكتب، مصر، 1999.
20. بلغيث محمد، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق، ط4، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.
21. بن خلف عبد الوهاب، في تاريخ الجزائر من الاحتلال الفرنسي إلى مجازر08 ماي 1945، دار مرغنة، 2005.
22. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، ج1، المؤلفات للنشر والتوزيع، 2013.
23. _____، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، ج2، المؤلفات ،2013.
24. بن عبد الكريم محمد، حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، دار الثقافة، لبنان، 1972.
25. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
26. بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ثورات القرن التاسع عشر، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
27. _____، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
28. _____، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد1871، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

29. _____، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
30. تاوتي الصديق، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية، دار الأمة، الجزائر،2007.
31. التميمي عبد الجليل، بحوث في التاريخ الغربي 1816-1871، دار التونسية، 1972.
32. التميمي عبد المالك خلف، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1990.
33. توران أيفون، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة 1830-1880، تر: عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة، 2005.
34. جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: المعهد العالي للترجمة، دار الأمة، الجزائر، 2008.
35. حاجي فريد، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر1837-1937 المنطلق السيرورة والمآل ، دار الخلدونية، عالم المعرفة، الجزائر،2013 .
36. حافظ حمدى ،الشرقاوي محمود، الجزائر بين الأمس والغد.
37. حباسي شاوش، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر1830-1962، دار هومة، الجزائر.
38. حلوشة عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010.
39. خرشي جمال، الاستعمار وسياسة الاستيعاب الفرنسي في الجزائر1830-1962، دار القصبة، 2009.
40. الخطيب أحمد، حزب الشعب جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاقتصادي، ج1، المؤسسة الوطنية لطباعة، الجزائر، 1986.
41. خليفي عبد القادر، محطات في تاريخ الجزائر المجاهدة1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.
42. خيضر إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث1830-1962،ج1،دار الغرب الإسلامي،الجزائر.
43. دسوقي إبراهيم ناهد، دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2011.
44. الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج1، إتحاد الكتاب العربي، 1999.
45. الزبيري محمد العربي، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر،1985.
46. زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية1791-1830، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

47. زوزو عبد الحميد، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
48. _____، ثورة بوعمامة1881-1908، ج2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.
49. _____، نصوص ووثائق قي التاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900، موفم للنشر، الجزائر،2006.
50. سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، 2013.
51. سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1984.
52. _____، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربة للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
53. سي يوسف، مقاومة منطقة القبائل للاستعمار الفرنسي ثورة بوبغلة، دار الأمل، الجزائر، 2000.
54. سيدي صالح حياة، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1871-1895)، دار الهدى، الجزائر، 2012.
55. شريط عبد الله، الميلي محمد، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث، الجزائر، 1965.
56. الشقيري أحمد، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلي الاستقلال، دار العودة، بيروت.
57. صاري الجيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، دار غرناطة، 2010.
58. الصلابي محمد محمد علي، كفاح الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، دار المعرفة، لبنان.
59. ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.
60. عاشوري موسى، أساليب الاستعمار في الاستلاء على الأوقاف، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
61. عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين،1830 -1930، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية قسنطينة، الجزائر.
62. عبيد مصطفى، الفكر السانسيموني في مصر والجزائر1833-1870، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013.
63. العسلي بسام، الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام، ط2، دار النفائس، بيروت، 1984.
64. _____، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي1830-1837، دار النفائس، 1980.

65. _____، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، دار النفائس، بيروت، 1982.
66. عصمت راشد زينب، تاريخ أوروبا الحديث في القرن19، ج2، دار الفكر العربي، القاهرة.
67. عقاب محمد الطيب، حمدان خوجة رائد التجديد الإسلامي، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.
68. العقاد صلاح، المغرب العربي الحديث قي التاريخ الحديث والمعاصر- الجزائر- تونس – المغرب الأقصى، ط06، المكتبة الأنجلو المصرية، 1993.
69. العلوى محمد الطيب ، مظاهر المقاومةالجزائرية1830-1954، منشورات وزارة المجاهدين، وحدة الطباعة، الجزائر.
70. عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
71. _____، الموجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر،2008.
72. عميراوي أحميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر11954، الجزائر،2007.
73. عميراوي أحميدة، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2004.
74. _____، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في الشرق الجزائري (بداية الاحتلال) دار البعث، الجزائر، 1984.
75. _____، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية1827-1840، دار البعث، الجزائر،1987.
76. عيساوي محمد، شريخي نبيل، الجرائم الفرنسية أثناء الحكم العسكري(1830-1871)،مؤسسة شطيبي، الجزائر.
77. الفرحي بشير كاشة، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962) المؤسسة. الوطنية للإشهار، الجزائر،2007.
78. فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد1844-1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.
79. _____، إدارة المكاتب العربية والاحتلال للجزائر، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.
80. _____، تاريخ الجزائر: من ما قبل التاريخ إلى غابة الاستقلال، دار العلوم، 2005.
81. قاصري السعيد، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1962) دار الإرشاد، الجزائر، 2013.

82. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين1830-1954، تر: محمد المعراجي، منشوراتENEP، الجزائر.
83. قداش محفوظ، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات1830-1962، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
84. قنان جمال، نصوص سياسية جزائرية في القرن19(1830-1914)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
85. _____، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1519- 1830، دار هومة، الجزائر، 2010.
86. _____، التعليم الأهلي في الجزائر عهد الاستعمار دراسات في التاريخ المعاصر، منشورات وزارة المجاهدين، 2009.
87. _____، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للنسر والإشهار، 1994.
88. _____، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، دار الرائد، الجزائر، 2010.
89. كبير سليمة، أعلام الجزائر في العصر الحديث: لالة فاطمة نسومر حواء الجزائر وفارسة جرجرة، المكتبة الخضراء، الجزائر.
90. المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، 2010.
91. _____، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،2001.
92. مزيان سعدي، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر،1867-1892، دار الشروق، الجزائر، 2008.
93. معوشي أمال، يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي(1830-1870)، دار الإرشاد، الجزائر،2013.
94. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2014.
95. _____، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962، ج1، منشورات سيدي نايل، 2013.
96. مناصرية يوسف، دراسات وأبحاث في المقاومة والحركة الجزائرية1830-1954، دار هومة، الجزائر، 2013.
97. منور العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن19، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
98. مهساس أحمد، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: مسعود مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002.

99. مؤلف مجهول، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954.
100. مياسي إبراهيم، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.
101. _____، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
102. هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
103. ولد خليفة محمد العربي، الاحتلال الاستيطاني للجزائر مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي، ط2، منشورات تالة، الجزائر، 2008.

2. المراجع باللغة الفرنسية:

1. AGERON Charles Robert, politique coloniales ou Maghreb, Collection Hier, Paris, 1972
2. AGeron Charles ROBERT, jules ferry et la question algérienne en 1892 (d'après quelques inédits), In : Revue d'histoire moderne et contemporaine, 1963, p127
3. AGeron Charles Robert, Genèse de l'Algérie algérienne, E D, Bouchene, Paris, 2005.
4. Annales catholique, Revue Religieuse Hebdomadaire de La France et de L'Église ,1aout 1896، p313
5. Azan Paul, Les Grands Soldats de L'Algérie Publication du Comité National Métropolitain du Centenaire de L'Algérie.
6. Bessaih Boualem, De Louis Philipe à Napoléon III L'Emir Abdelkader, Vaincu mais triomphant, v1, Impression ANEP, Algérie, 2010, p46.
7. Charles André Julien, Histoire de l'Algérie Contemporaine La Conquête et Les Débuts de – la Colonisation (1827-1871), ED, CASBAH, Alger,2005.
8. Dinet Etienne et d'autres personnes, Exposition du centenaire de la conquête de l'Algérie 1830 – 1930, E D, DARTH. Piazza, paris.
9. Jeanson Colette et Francis, Algérie Hors la Loi, ED, seuil Paris, 1955.
10. Karchi Djamal, Colonisation et Politique D'assimilation en1830-1962, Ed, Casbah, Alger, 2005.
11. RAMBAUD Alfred Jules FERRY Librairie Plon Paris1903P1Philippe Guilhaume
12. Zeghidoui Slimane, Abd el Kader (1808- 1883).

ثالثا: المجلات:

1. بلعزوز العربي، مقاومة الشيخ بوزيان بالزعاطشة سنة1849 على ضوء الكتابات الأجنبية، العصور الجديدة، مج08، ع2018،1.
2. بن شوش محمد، الغزو الفكري للجزائر1830-1870، المصادر، ع18.
3. بودن غانم، سي أمحمد برحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية، ع17 ،2017.
4. بورغدة رمضان، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال فترة 1830-1892، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، 2009.
5. بوعزيز يحي، سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر، مجلة الثقافة، ع5.
6. جمال قنان، مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة (1882-1914)، المصادر، ع09.
7. حاجيات عبد الحميد، قراءة لوثيقة محمد برحال حول المطالبة بالإصلاحات(1891)، آفاق وأفكار، ع3، 2012.
8. خليفي عبد القادر، سياسة التنصير في الجزائر، المصادر، ع09.
9. دهاش الصادق، نتائج ثورة 1871 ،المصادر،ع 14، الجزائر، 2006.
10. زاهي محمد، مصير القضاء الإسلامي بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر على ضوء وثائق الأرشيف الفرنسي (1830-1870)، مجلة الدراسات الإسلامية، مج09، ع1، 2020.
11. سيدي صالح حياة، البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن19، مجلة الدراسات التاريخية، ع13، الجزائر،2011.
12. شيخ فطيمة، قانون كريميو جوانب 24أكتوبر1870ـتجنيس اليهود، الاختبارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية، الحوار المتوسطي،ع 15-2017،16.
13. صاري الجيلالي، الكارثة الديمغرافية1867، مجلة الثقافة، ع56.
14. فغرور دحو، جول فيري مهندس الإمبراطورية الفرنسية، العصور الجديدة، ع2011،1.
15. كردودي صبرينة وآخرون، الخراج والعشور وإمكانية تطبيقهما في وقتنا المعاصر، مجلة العلوم الإنسانية، 2017.
16. مختاري الطيب، لجنة التحقيق الإفريقية في الجزائر ودورها الاستعماري، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع03.
17. منعم أسامة صاحب، الأوضاع الاقتصادية العامة في ظل الإدارة الفرنسية1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج4، ع 03.

18. مياسي إبراهيم، الاستيطان الفرنسي في الجزائر،المصادر، ع05 ،2005.
19. ولد أحمد عبد القادر، التشريعات القمعية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال – المحاكم الردعية1902م نموذجا-، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، ع06، 2009.

2. باللغة الإنجليزية:

1. l'hadj Mezhora Hocin,Napoleon's Project of the Arab Kingdom in Algeria (1852-1870),Route Educational &Social Science Journal, V 7.

رابعا: المذكرات:

أ- أطروحات الدكتوراه:

1. بن جبرور محمد، الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الأمير عبد القادر(1830-1847) من خلال وثائق الأرشيف المغربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013.
2. زقب عثمان، السياسة الفرنسية1830-1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.
3. مدور خميسة، الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2017-2018.
4. سيساوي أحمد، البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية من فالي إلى نابليون الثالث1838-1871، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة،2014.
5. هواري مختار، نماذج من القمع الإداري الاستعماري اتجاه القبائل قي الجنوب القسنطيني1871-1916، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2017.

ب. **الماجستير**:

1. بقبق الزهرة، الأمير عبد القادر في الأسر(1849-1852)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، معهد التاريخ، جامعة وهران اللسانية، 2010.
2. بوشلاغم جيلالي، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف2002-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورو متوسطية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
3. حرشوش كريمة، جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال ادبياتهم1830-1847(نماذج)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، معهد العلوم الإنسانية، جامعة وهران.
4. رواحنة عبد الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر(1870-1930)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2014.
5. غرينة عبد النور، الأوراس في كتابات الفرنسيين إبان الفترة الكولونيالية1840-1939، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الأوراس والحديث والمعاصر،قسم التاريخ، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2010.
6. قريتلي حميد، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر1830-1870، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط الغربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02 ،2009- 2010.
7. مختاري الطيب، اللجنة الافريقية1833-1834، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص المقاومة الوطنية والثورة التحريرية،قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2009-2010.
8. معزة عز الدين، فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة1899-2000،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة ،2009 -2011.

خامسا: الحوليات والملتقيات:

1. سيفو فتيحة، عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية، مجموعة أعمال الملتقي الوطني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، ولاية سيدي بلعباس يومي20 ،21ماي 2006، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.

2. طبعة حورية، مظاهر الاستيطان الفرنسي في الجزائر من بداية الاحتلال إلى قيام الجمهورية الفرنسية الثانية (1830-1848)، حوليات جامعة الجزائر1، ج03، ع33 ،2019.

سادسا: الموسوعات والمعاجم:

أ. **المعاجم**

1. بن صحراوي كمال، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي، حتى منتصف القرن19-شخصيات-أماكن-أحداث- معارك، منشورات ألفا للوثائق، الجزائر،2020.
2. بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، معجم الجزائر في القرنيين19 و20، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2004.

ب. الموسوعات

1. زيدان عبد السلام، الموسوعة العربية ،مج21.
2. مؤلف مجهول، موسوعة إعلام الجزائر1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،2007.

المواقع الالكترونية:

1. Echorouk online.COM.

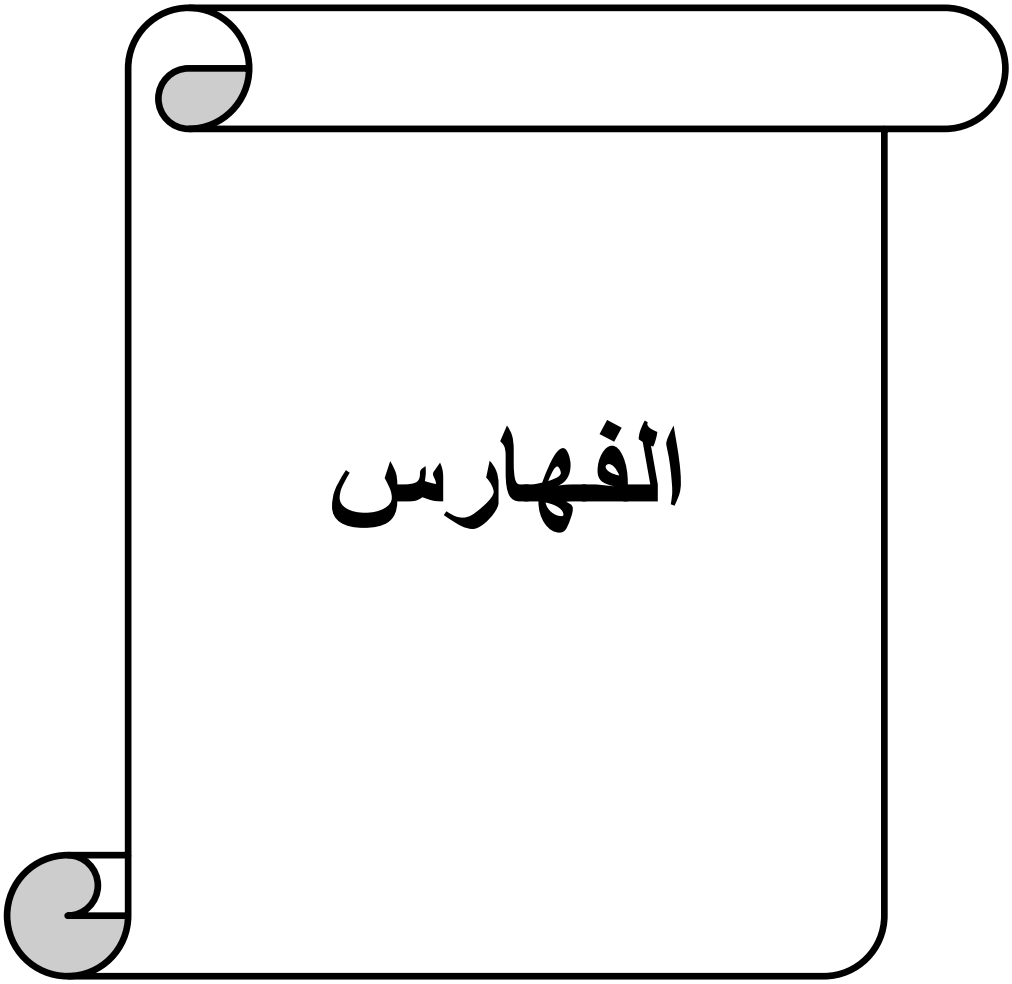
الفهارس

اسم العلم	الصفحة
ابراهيم بن مصطفى باشا	83-41
ابن الكباطي	61-24
أحمد باي	69-38-28
أحمد بوضربة	83-69-67-62-61-41-38
أدال	86
آرموند بييك	80
ألار	80
ألبير جريفي	89
الأمير عبد القادر	62-58-39-38-37-36
ايريسوا	86
باسي	60-53
بافي	24
بن رحال	101-98
بوبغلة	73-40-39-31
بوردو	99-93-90-50
بوعكاز	28
بولونجي	91-88
بوني	60-54-53
بيجو	38-33-20-11
بيكاستوري	54-53
بيليسي	36-32-20
تاسان	80
تلابو	80
جريسلي	80
جول فافر	80
جول فيري	99-98-97-95-94-93-92-91-88-87-86-51-50-47-23-104-103-100
جول كامبون	99-97-95-92-91-48
جونار	91-50
جيرد	89
جيروم	74-32
حسن بن برهمات	81
حمدان خوجة	83-69-68-67-61-42-41
داي حسين	64-08
دبيوش	24

دو طوكفيل	46-29-22
دوبير صار	60-53
دورو فيقو	70-23-12
دوسفيل	89
دوصاد	54
دوغايدون	24-16
دوفال	08
دوفال دالي	60
الدوق ديكاز	68-60
دي برمون	64-09
دي لابينسونير	60-54-53
ديسفوا	80
ديشا سلوب لوبات	32
ديشتال	60
ديمشال	62-38
ديمون	60
راندون	83-80-78-73-39-31-20
روجينا	80
رومبوا	92
رينار	60-53
سولت	60-53-42
سيد بود	60
سيروكا	39
شارل	86
شارل العاشر (10)	09
شارل أندري جوليان	11
شانزي	89
شمبلن	80
شيخ الحداد	40
شيخ بوزيان	39
طومسون	90-49
غاستو	50-49
فالي	16.28
فولد	80
فيرديناند بارو	80
قاستميد	80

كافيناك	30
كريمو	89-12
كلوزيل	69-61-33-24-16
الكونت قيمنو	60
لافيجري	25-24
لالة فاطمة نسومر	73-40-39-31
لامارتين	29
لامورسيار	12
لورانس	60-53
لوهون	83-80-79-78
لويس 14	08
لويس تيرمان	49
لويس فيليب	67-60-56
ماسكواري	92
ماكماهون	77
محمد أمين سكة	83-70-67-61-41
محمد بن العربي	101
المقراني	40-28
المكي بن باديس	83-81-44
مونتي	53
مونفور	60-53
نابليون الثالث	84-82-79-77-76-75-74-73-32-31-23
نابليون بونابارت	31-08
هنري الرابع	08
وارني	43-32-21
ولد قاضي	81-44-43

اسم المكان	الصفحة
أرزيو	38
اسبانيا	11
اسطنبول	69
آسيا	46
إفريقيا	46-34
إقليم التيطري	38
الألزاس	104-86
ألمانيا	77
أوروبا	57-53
إيطاليا	67-11
باريس	89-88-87-86-77-75-67-63-43-42-41-40-13
بجاية	65-55
برج بوعريريج	104
بريطانيا	57-53
بسكرة	39
البليدة	78-55
تلمسان	101-45
تونس	92-87-67-34
تيزي وزو	73
جامع كتشاوة	23
جبال البابور	73
جرجرة	73
الجزائر	تقريبا كل المذكرة
جيجل	73
الزيبان	39
سان دي	86
سجن توار	43
سطيف	102
السين	86
شمال إفريقيا	65-57-08
الصحراء	27
عنابة	65-58-55-33-16-08
عين سمارة	43
فرنسا	تقريبا كل المذكرة

القالة	08
القبائل	25
قرية القيطنة	39-37
قسنطينة	28-40-41-44-45-48-73-79-81-83-88-101-102
القل	08-73
القليعة	58
المدية	28
مدينة الجزائر	09-23-42-55
مرسيليا	11-69
مستغانم	38
معسكر	37
المغرب الأقصى	70
ميناء سيدي فرج	09
الهضاب العليا	11
واد الشلف	82
واد سقان	43
وهران	16-28-33-38-43-55-58-65-79-81

شكر وعرفان
الإهداء
مقدمة .....
الفصل التمهيدي: الأوضاع العامة في الجزائر خلال القرن 19م.....08-25

الفصل الأول: اهتمام البرلمان الفرنسي بالوضع العام في الجزائر.....26-51
المبحث الأول: السياسة الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري 1830 ــ 1870.....27-35
المبحث الثاني: ردود فعل الأهالي الجزائريين 1830 ــ 1891.....36-45
المبحث الثالث: محاولات البرلمان تقصي الحقائق في الجزائر.....46-51

الفصل الثاني: اللجنة الإفريقية 1833 – 1834م وموقف الجزائريين منها.....52-71
المبحث الأول: تشكيل اللجنة الإفريقية الأولى ومهامها.....53-55
المبحث الثاني: برنامجها وأهم تقاريرها.....56-59
المبحث الثالث: تكوين اللجنة الإفريقية الثانية وتقاريرها النهائية.....60-66
المبحث الرابع: موقف النخبة الجزائرية من نتائجها.....67-71

الفصل الثالث: اللجان البرلمانية خلال الفترة 1860 – 1869م وردود الفعل منها...72-84
المبحث الأول: نابليون الثالث والمسألة الجزائرية 1860 – 1865م.....73-77
المبحث الثاني: لجنتا التحقيق الزراعية لوهون وراندون 1868 – 1869م.....78-81
المبحث الثالث: رد فعل النواب الجزائريين.....82-84

الفصل الرابع: لجنة جول فيري والقضايا الأهلية 1891 ــ 1892م.....85-105
المبحث الأول: شخصية جول فيري (1832 _ 1893م) وتكوين اللجنة الشيخية.....86-92
المبحث الثاني: أعضائها ومهامها.....93-96
المبحث الثالث: نتائجها.....97-99
المبحث الرابع: المواقف المختلفة تجاه اللجنة.....100-105

خاتمة.....106-109
الملاحق.....110-125

قائمة المصادر والمراجع.....126-138
فهارس البحث.....139
أولا- فهرس الأعلام.....140-142
ثانيا- فهرس الأماكن.....143-144
فهرس المحتويات.....145-146

الملخصات:

1. باللغة العربية:

منذ احتلال فرنسا للجزائر سنة1830م وهي تنتهج سياسة تعسفية خاصة أثناء فترة الحكم العسكري، التي شهدت أكبر عمليات مصادرة ملكية الجزائريين، وهو السبب المباشر لتدهور أوضاعهم المعيشية، فحاولوا لفت أنظار الإدارة الفرنسية من خلال العديد من المقاومات، ليشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو الآخر موجة من الاحتجاجات و مجموعة من العرائض و الوفود في محاولة لرفض الظلم الذي طال المجتمع الجزائري، فما كان على البرلمان إلا التحرك من اجل إيجاد حلول لمشاكل الأهالي بما يخدم مصالح فرنسا، فأرسل لجان تقصي الحقائق تمثلت في اللجنة الافريقية (1833-1834م)، التي كانت مهمتها معاينة الوضع في الجزائر وتقديم اقتراحات حول مستقبلها، لتنهي عملها بجعل الجزائر ملكية فرنسية، إضافة إلى زيارة " نابليون الثالث "(1863و 1865)م للجزائر التي كان سببها الأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد، فدعى إلى تشيكل لجنتي التحقيق الزراعية " لجنة الكونت لوهون " 1868م، ولجنة المارشال " راندون "1869م اللتان جاءتا عقب المجاعة التي أصابت الجزائر والتي تضرر منها الأهالي، مؤكدتين على ضرورة تطبيق الحكم المدني و هو ما حدث فعلا، حيث أصبحت الجزائر ومنذ 1871م تحت سيطرة الكولون، فازدادت أوضاع الأهالي سوء و لم يجدوا أمامهم سوى العرائض للمطالبة بلجان تحقيق أخرى، هذا ما دفع بالبرلمان الفرنسي إلى تشكيل لجنة تحقيق في 1891م وهي "اللجنة المشيخية " برئاسة جول فيري،هذه الأخيرة التي كانت من أهم اللجان التي وفدت إلى الجزائر خلال القرن19 لاستقصاء الأراء، عن طريق استبيان اهتم بوضع الأهالي فنقلت مشاغلهم إلى البرلمان الفرنسي، إلا أن الكولون عارضوها ووقفوا حاجزا أمام مشاريعها التي كانت في ظاهرها خادمة لمصالح الجزائريين، وفي الأخير لم تكلل كل مساعي هذه اللجان البرلمانية الفرنسية بالنجاح، حيث لقيت معارضة شديدة من الأهالي بسبب قرارتها التي لم تكن في صالح الجزائريين.

2. باللغة الإنجليزية:

Abstract

Since the French occupation of Algeria in 1830 AD, it has been pursuing an arbitrary policy, especially during the period of military rule, which witnessed the largest operations of confiscation of Algerian property, and it is the direct cause of the deterioration of their living conditions, so they tried to draw the attention of the French administration through many resistances, so that the second half of the nineteenth century also witnessed a wave of protests and a group of petitions and delegations in an attempt to reject the injustice that affected Algerian society, Parliament had no choice but to move in order to find solutions to the problems of the people in order to serve the interests of France, so it sent fact-finding committees represented by the African Committee (1833-1834 AD), whose mission was to examine the situation in Algeria and make suggestions about its future, to finish its work by making Algeria a French monarchy, in addition to the visit of "Napoleon III" (1863 and 1865) AD to Algeria, which was caused by the economic crisis that befell the country, He called for the formation of the two agricultural investigation committees, “Committee of Count Lohon” in 1868 AD, and the Committee of Marshal “Randon” in 1869 AD, which came after the famine that afflicted Algeria and affected the people, stressing the need to implement civil rule, which is what actually happened. 1871 AD under the control of the colon, so the conditions of the people worsened, and they found nothing in front of them except for petitions to demand other commissions of inquiry. This is what prompted the French Parliament to form a commission of inquiry in 1891 AD, which is the “Presbyterian Committee” headed by Jules Ferry. The latter, which was one of the most important committees that came to Algeria during the 19th century, to survey opinions, through a questionnaire concerned with the situation of the people, transferred their concerns to the French Parliament, but the colonists opposed it and stood as a barrier to its projects, which were apparently serving the interests of the Algerians. In the end, all the efforts of these French parliamentary committees were unsuccessful, as they met strong opposition from the people because of their decisions, which were not in the interest of the Algerians.

3. باللغة الفرنسية:

Résumé :

Depuis la colonisation et l'occupation Française de l'Algérie en 1830 , elle utilise une politique arbitraire notamment pendant la période de régime militaire , qui a connu de plus grandes confixation de biens algériens , et c'était la cause direct de la détérioration de leurs conditions de vie , ils ont essayé d'attirer l'attention de l'administration française , à travers de nombreuses résistances , de sorte que la seconde moitié du 19 éme siècle a vu une vague des protestations et une série de pétitions et de délégations pour tenter de rejeter l'injustice qui a affecté la société algérienne , le parlement n'a en d'autre choix que d'agir pour louver des solutions aux problème du peuple d'une manière qui serve les intérêts de la France , il a donc envoyé une enquête comités représentés par la commission africaine (1833 – 1834) , dans la mission était d'examiner la situation en Algérie et de faire des suggestions sur son avenir, pour terminer ses travaux en faisant de l'Algérie une monarchies française , en plus de la visite de " Napoléon 3émé " en Algérie (1863 – 1865) qui a été provoquée par la crise économique qui a frappée le pays , il a donc appelé a la construction de deux commissions d'enquête agricole , " la commission du Maréchal Randon 1969 " , qui est venu après la famine qui a affligé l'Algérie , qui a touché le peuple , soulignant la nécessité de mettre en ouvre un régime civil , ce qui s'est réellement produit , alors que l'Algérie est devenu depuis 1871 sous le contrôle du colon et que les condition de la population se sont détériorées , et uniquement des pétitions pour demander d'autres commission d'enquête , ce qui a incité le parlement français a constituer une commission d'enquête , qui est la commission " presbytérienne " en 1891 , dirigée par " Jules ferry " , ce dernier qui était l'une des commission les plus importantes qui sont venues en Algérie au cours du 19 éme siècle pour sonder les opinions à travers un questionnaire portant sur la situation des personnes , il a donc fait part de leurs préoccupations au parlement française , cependant , les colons s'y sont opposés et ont fait un obstacle à ses projets , qui servaient apparemment les intérêts des Algériens , en fin de compte tous les efforts de ces commissions parlementaires française sont infructueux , car ils se heurtent à une forte opposition de la population en raison de leurs décisions qui n'étaient pas dans l'intérêt des Algériens .